الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور-خنشلة-

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية
قسم: العلوم الإنسانية.
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية.

الإصلاحات الإدارية و السياسية بعد 8 ماي1945م وإنعكاساتها على الحركة الوطنية.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة التاريخ تخصص تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

من إعداد الطالبة:
- لمياء عماري .
- آمال عمامري.

تحت إشراف الأستاذ:
- عبد النور غرينة .

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة
حسين تواتي	رئيسا	أستاذ محاضر – أ-
عبد النور غرينة	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر – ب –
عبد القادر رحمون	مناقشا	أستاذ محاضر – أ-

السنة الجامعية: 2023/2022 م.
الموافق لـ 1444/1443 هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره نتقدم به إلى المنعم الباري عز وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي أحاطنا برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لنا كل عسير، وألهمنا الصبر والقوة في شق طريقنا نحو البحث العلمي.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل غرينة عبد النور لما قدمه لنا من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قيمة ومستمرة .....حفظك الله

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية- جامعة عباس لغرور خنشلة-، وكذلك نتقدم بجزيل الشكر لعمال المكتبة العمومية وعمال متحف المجاهد (سارة و سعيدة)

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة تشجيع

جزاكم الله خير الجزاء

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني لإتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى :

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها.....أمي (فاطمة).....قرة عيني غاليتي ...يكفي أن تعرفي أن لكي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لكي الروح والقلب .....وها هو اليوم صفقي فابنتك كبرت وأصبحت خريجة ....شكرا لأنكي أنت من صنعتي لي هذا الاسم أدامك الله نورا يضيئ بيتنا.

إلى من كان لي خير سند في هذي الحياة ومن جعل العلم منبع اشتياقي، والذي أحمل اسمه بكل فخر أبي الصبور (علي) لك أقدم وسام الاستحقاق .

إلى رفيق دربي زوجي الغالي (عيسى).

إلى غاليتي صغيرة ابنتي (أبرار منة الله)

إلى إخوتي (أيمن، يزيد)

كما أهدي هذا العمل إلى عائلة زوجي الذين كانوا لي خير السند (عقيلة، بوزيد، ارسلان، رونق جنان، سلمى، إكرام ،بسمة، نوح، بومدين)

وإلى أحبائي وصديقاتي (أمال، رميسة، لبنى، أحلام، كريمة، عبلة، حكيمة، منال، أنس، فضيلة).

لمياء عماري.

إهداء

إلهي لا تطيب اللحظات إلا بذكرك وشكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

قرة عيني وقدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى التي حرمت نفسها وأعطتني وإلى التي وقفت بجانبي وشجعتني، أمي العزيزة«خديجة» حفظها الله ورعاها.

إلى الذي جاد بكل ما يملك والذي إن بقيت أعد فضائله فلن أحصيها ،إلى من كان لي سندا في هذه الحياة أبي(زوج أمي) عبد الحفيظ بوقرقار.

إلى كل عائلتي خاصة جدتي (وردة)،وجدي(محمد الطيب)، وأخوالي كل باسمه :لزهاري ،عبد الرحمان ،عبد الغاني، عبد القادر ،عمار ،عبد الناصر ،سالم ،كنتم لي خير السند حفظكم الله ورعاكم.

إلى من تقاسموا معي درب الصداقة وحلاوة الشقاء ولذة التعب وثمرة الجهد :لمياء ،منال ،منيرة ،سارة، نادية ،شفاء، شيماء، سلسبيل.....وكل من أدرس معهم.

آمال عمامري.

قائمة المختصرات

تق	تقديم
تر	ترجمة
ج	جزء
ط	طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
ع	عدد
مج	مجلد
ص	صفحة
س.ج	سنة جامعية
ح إ د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
ح ع1	الحرب العالمية الأولى
ح ع 2	الحرب العامية الثانية
م خ	المنظمة الخاصة

المقدمة

قدم المحتل الفرنسي للجزائر منذ بداية الاحتلال جملة من المشاريع الإصلاحية في مختلف المجالات، وكان القرن العشرين محط الكثير من الإصلاحات السياسية والإدارية التي كان لها وقعها على مسار الحركة الوطنية، وذلك في وجود تيارات سياسية مختلفة رفضت الخضوع لسياسة العدو الأعمى.

اعتبرت أحداث 8 ماي 1945م القطرة التي أفاضت الكأس، نتيجة نمو الوعي الوطني اتجاه القضية الجزائرية أين أصبحت أطياف الحركة الوطنية تؤمن بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

فبعد 1945م اصبحت فرنسا تسعى جاهدة الى تحسين صورتها أمام الرأي العالمي وذلك بإصدار مشاريع إصلاحية إدارية وسياسية، ولعل من أهم الإصلاحات التي جاءت بعد 1945م نذكر ما يلي: قانون العفو العام1946 ،والقانون الأساسي 20سبتمبر 1947م.

وتحت هذا الإطار يندرج موضوع بحثنا الموسوم بـــ: **الإصلاحات الإدارية والسياسية بعد مجاز 8 ماي 1945م وانعكاساتها على نشاط الحركة الوطنية.**

وينحصر موضوع بحثنا زمنيا ابتداء من أحداث 8 ماي 1945م إلى غاية 1954م أما الإطار الجغرافي المكاني فهو كامل الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوعنا في التعرف على أهم الإصلاحات الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1945م إلى غاية 1954 هذا من جهة ،ومن جهة أخرى يصور لنا موقف أطياف الحركة الوطنية من مجازر 8 ماي 1945م.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا مجموعة من الأسباب لاختيارنا لهذا الموضوع ودراسته منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- ميولنا الذاتي إلى المواضيع ذات الطابع السياسي.
- رغبتنا في البحث عن حقيقة هذه الإصلاحات والهدف منها.

الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على حقيقة السياسة الاستعمارية بالجزائر.
- كشف حقيقة ومحتوى الإصلاحات السياسية والإدارية التي جاءت بها فرنسا بعد 1945م.
- معرفة موقف أطياف الحركة الوطنية من هذه الاصلاحات.
- معرفة مدى تجسيد فرنسا لهذه الإصلاحات على أرض الواقع وانعكاساتها على الحركة الوطنية.

الإشكالية:

وعن إشكالية هذه الدراسة فهي تحاول التعريف بأهم الاصلاحات التي جاءت بعد أحداث 8 ماي 1945، وإبراز إن كانت عملية إصلاحات حقيقية لصالح الجزائريين المستعمرين، أم أن تكرار تلك الإصلاحات هو استدراك للسياسة الاستعمارية في الجزائر بأهداف مبيتة، تباينت انعكاساتها على الحركة الوطنية الجزائرية.

للإحاطة بهذه الاشكالية من مختلف جوانبها قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعي:

- ماهي أهم المشاريع الإصلاحية في الجزائر ما بين (1919_1945)؟
- ماهي حقيقة مجازر 8ماي 1945م وتأثيراتها على سياسة الإصلاح الفرنسي ؟
- هل كانت الإصلاحات التي جاءت بعد 1945 م إصلاحات من نوع جديد لصالح الجزائريين ؟ أم هي مجرد حبر على ورق ؟
- ما موقف الاتجاهات السياسية إزاء هذه الإصلاحات ؟

المنهج المعتد:

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة مناهج وهي:

–المنهج التاريخي الوصفي: الذي يساعدنا على سرد الوقائع ووصفها هذا من جهة واحترام التسلسل التاريخي للأحداث المهمة من جهة .

– المنهج التحليلي: الذي يساعدنا في تحليل الأحداث والوقائع والمعطيات التاريخية وربطها ببعضها البعض.

–المنهج الإحصائي: الذي يساعد في إحصاء الأشخاص والفئات من خلال ذكر ضحايا 8ماي 1945م.

الخطة المعتمدة:

من أجل الاحاطة أكثر بالموضوع وحل الإشكالية اعتمدنا على خطة البحث المكونة من ،مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق

– تطرقنا في الفصل الأول الى أهم المشاريع الصلاحية الفرنسية في الجزائر من(1919–1936) تحدثنا فيه عن اصلاحات فيفري 1919م و اصلاحات 1936ونتائج هذه الإصلاحات ,وأهم المواقف المختلفة من هده الإصلاحات

– أما الفصل الثاني عنوناه بأحداث 8 ماي 1945م و تأثيراته على سياسية الاصلاح لفرنسي، تحدثنا فيه عن الأوضاع العامة قبل أحداث 8 ماي 1945م، و تحدثنا عن أحداث 8 ماي و نتائجها و المواقف المختلفة من الأحداث و كذلك سياسية التهدئة الفرنسية من خلال الاصلاحات المتواصلة.

– الفصل الثالث و الأخير المعنون بالإصلاحات الفرنسية بعد أحداث 8 ماي السياسية و الادارية و انعكاساتها على نشاط الحركة الوطنية، تحدثنا فيه عن قانون العفو العام 1946م و اعادة بناء الحركة الوطنية و تحدثنا عن دستور 1947م و المواقف المختلفة منه و كذلك انعكاسات الإصلاحات على نشاط الحركة الوطنية.

أنهينا بحثنا بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليه، ثم بعض الملاحق التي تمثلت في بعض الوثائق الخاصة بالموضوع ،قائمة من المادة المعتمدة من مصادر ومراجع.

وصف أهم المصادر و المراجع:

تنوعت المادة العلمية التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا الموضوع و من بين المصادر والمراجع المعتمد عليها:

- فرحات عباس: ليل الاستعمار. هو شخصية مؤثرة في تاريخ الحركة الوطنية اعتمدنا عليه في جميع فصول البحث لاحتوائه على معلومات غزيرة حول الموضوع
- عبد الرحمان بين ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة ج1 و ج2.افادنا في التعرف على مواد قانون 20سبتمبر 1947
- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري.
- شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871–1919م، ج2 اعتمدنا عليه في محتوى اصلاحات 1919م.

- محمد يوسفي: الجزائر في ضل المسير النضالية المنظمة الخاصة، اعتمدنا عليه في المنظمة الخاصة و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها.
- عامر رخيلة: 8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية فصل في أحداث 8 ماي 1945م وكذلك وضعية الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية.
- بالإضافة الى بعض الدراسات الجامعية التي مست جانبنا من الموضوع:
- عبد السلام عكاش: القمع القضائي عقب حوادث 8 ماي 1945م و قانون العفو مارس 1946م دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية و الشيوعية الوطنية و كذلك السبتي بن شعبان الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954 م.

الصعوبات:

- عدم تمكننا من الوصول الى المراجع الأجنبية.
- الفترة المدروسة كانت حافلة بالأحداث و المواقف التاريخية المتداخلة التي كان من الصعب تجاوزها وضبط خطة نهائية.

الدراسات السابقة:

- العربي غانم: الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم هذه الدراسة إلى مدخل بعنوان الحالة العامة في الجزائر 1900-1918، وأربعة فصول ،الفصل الأول بعنوان إصلاحات 1919،الفصل الثاني بعنوان إصلاحات 1936،الفصل الثالث بعنوان قانون الجزائر الخاص 1947،الفصل الرابع بعنوان مقاربة بين الإصلاحات 1947،1936،1919.قام الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الإصلاحات التي جاءت في تلك الفترة وإجراء في الأخير مقاربة بين الإصلاحات وتأثيرها على مسلمي الجزائر.

– سهام عزيزي، فاتن عقاب: الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الحركة الوطنية 1945_1954م ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية. لقد قسمت هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي وفصلين، الفصل التمهيدي تحت عنوان الأوضاع السائدة في الجزائر قبل صدور الإصلاحات الفرنسية 1939م 1945م، الفصل الأول بعنوان الإصلاحات الفرنسية في الجزائر 1945–1947،الفصل الثاني انعكاسات الإصلاحات الفرنسية على الحركة الوطنية. لقد ساعدتني هذه الدراسة في محاولة ضبط الخطة.

– من خلال ما سبق تبين أن موضوع دراستنا يشترك مع الدراسات السابقة في الإصلاحات التي جاءت بعد 1945م، ورغم وفرت الدراسات السابقة والمصادر والمراجع حول الموضع، إلا أننا حاولنا تحليل هذه الاصلاحات وفق مناهج منها المنهج المقارن.

الفصل الأول:

أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر ما بين (1919-1936م)

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919م

المبحث الثاني: الإصلاحات التي جاءت ضمن مشروع بلوم فيوليت 1936م

المبحث الثالث: ردود الفعل المختلفة من إصلاحات (1919- 1936م)

يعتبر إصلاح 1947م محورا أساسيا في هذه الدراسة ولا يمكننا التطرق اليه دون دراسة اصلاحات سابقة له، أي أن قانون 1947م خاتمة لمرحلة بدأت منذ 1919م.

تعتبر فترة الحرب العالمية الأولى هي بداية الانطلاق الفعلي للعمل السياسي، الذي قادته النخبة المثقفة من الأهالي الجزائريين باختلاف ثقافتهم ومستوياتهم، ونتيجة مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى تبلور لديهم وعيا سياسيا بحقيقة فرنسا ونواياها، وكرد فعل على ذلك قامت فرنسا بتقديم مجموعة من المشاريع الاصلاحية لتضيق الخناق على الحركة الوطنية، وامتصاص غضب الأهالي الجزائريين، ولعل من أهم هذه الإصلاحات:

اصلاح جونار[1](Jonnar) 1919م والملحق الموقع لها والصادر بتاريخ 6 فيفري 1919م.

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919 و مضمونها:

أولا: دوافع إصلاحات 1919:

جاءت هذه الإصلاحات نتيجة لمجموعة من الأسباب، والدوافع، والعوامل الداخلية والخارجية، التي دفعت السلطات الفرنسية للتعجيل بالقيام بإصلاحات في الجزائر، ونذكر أهم هذه الدوافع كما يلي:

- ضغوط الحركة الوطنية الجزائرية على السلطات الفرنسية بتقديم وفود مختلفة في الفترة ما بين 1900-1915م تهدف الى تشكيل لجنة جديدة في مجلس الشيوخ لدراسة المشكلة الجزائرية، وكان جونار(jonnar) أحد المتعاطفين مع الجزائريين، وحددت اللجنة أنها ستُدخل الى الجزائر فكرة العدالة والحرية.[2]

---

(1) جونار (jonnar): هو حاكم عام للجزائر ثلاث مرات من 3 أكتوبر1901م الى جويلية 1919، استقال بفعل حملات المستوطنين، بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1919)، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006، ص، 236.

(2) أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغود يوسف، الجزائر، ص ص 67، 68.

بالإضافة الى جونار (jonnar) ظهرت هناك كوكبة من رجال الفكر السياسي الفرنسي المعتدلين مع المطالب الجزائرية أمثال جون جوريس (Jean Jaurès) الاشتراكي.

– ظهور فئة من اللجنة الجزائرية أمثال عمر بوضربة، محمد بن رحال، تطالب برفع المظالم والتسوية في الحقوق وتندد بمساوئ النظام الاستعماري.[1]

– بروز صحف وجمعيات فرنسية تنادي بالإصلاح، وتستنكر القوانين الفرنسية مثل جريدة المجلة الأهلية (Revue indigène) التي كان يديرها بول بورداري (Paul Bourdais)، وجمعية حقوق الانسان وجريدة الهلال والراشدي[2] وجريدة الزمن (Letenps).[3]

– الضغوطات الخارجية على الفرنسيين، والتي تنادي بالإصلاح في الجزائر، من هذه الضغوطات الدعاية الألمانية–العثمانية، وثورة العرب في الشرق، والثورة البلشفية، بالإضافة إلى انتصار الأقليات المضطهدة في أوروبا، وإعلان ويلسن مبدأ تقرير المصير.[4]

---

(1) أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، ، القاهرة، 2001، ص 161.

(2) حمودة ياسين: اصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، مجلة القرطاس، ع4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، جانفي 2012، ص 216.

(3) أحمد الخطيب: المرجع السابق، ص 70.

(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830–1930م، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت ، 1992م، ص 257.

ثانيا: محتوى إصلاحات 1919م:

منحت فرنسا بعض الإصلاحات للجزائريين وذلك في فيفري 1919م بموجب قانون 1919/2/4م ومرسوم 1919/2/6م،[1] تحت دفع وإلحاح من كليمنصو(Clemenceau)[2] رئيس وزراء فرنسا، وهو قانون خاص بالحقوق السياسية قدمته الدولة الفرنسية كترضية للأهالي جراء مشاركتهم في الحرب،[3] يعتبر أول قانون بعد قرار السيناتوس كونسيلت(Sénatus- Consulte) 14 جويلية 1865م يناقش ويحدد وضعية الجزائريين.[4]

عند التطرق إلى محتوى هذا القانون نجد أنه يتكون من أربع محاور أساسية كبرى وهي كتالي:

أ- المحور الأول: خاص بالحقوق السياسية.

ب- المحور الثاني: خاص بالمواطنة (الحصول على الجنسية الفرنسية).

ج- المحور الثالث: خاص بالحقوق العسكرية.

د- المحور الرابع: خاص بالحقوق الإدارية.

---

(1) علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر،2011م ، ص 42.

(2) جون كليمنصو (Clémenceau) (1841-1926): رجل سياسي فرنسي الملقب بالنمر، مؤسس الحزب الراديكالي الاشتراكي، تقلد عدة مناصب في الجزائر...للمزيد أنظر عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية،ج1، دار الهومة، 2012، ص 88.

(3) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920-1936)، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 78.

(4) فتيحة قشيش: موقف المستوطنين الأوربيين من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر(1919-1947)، مجلة مدارات تاريخية، مج1، ع2، 2019، ص416.

أ- المحور الأول: الإصلاحات السياسية:

يهدف هذا المحور من إصلاحات فبراير 1919م إلى تطوير الوعاء الانتخابي للأهالي الجزائريين وذلك بزيادة عدد ناخبيهم كما يلي :

1- فيما يتعلق بالتمثيل النيابي فقد زاد هذا القانون من عدد المقترعين إلى 400 ألف بعدما كان العدد السابق 15ألف، ولكنه حدد شروط معينة، يجب أن تتوفر في المقترع وهي كما يلي:[1]

- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية.
- حيازة الملكية.
- أن يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية، ويتقاضى راتبا تقاعديا من السلطة الفرنسية.
- أن يحمل شهادة تعليمية من احدى المعاهد الفرنسية، بالإضافة إلى أن يحمل وساما فرنسيا.
- أن يكون قد نال جائزة من الفرنسين.[2]

2- زيادة عدد المستشارين العاملين من الأهالي الجزائريين من 18إلى29[3] مستشار يعادل ثلث عدد الأعضاء الفرنسين أو ربع العدد الكلي.

- بموجب قانون1919م تم تكوين الهيئة الانتخابية وقدر عددها حوالي 421000 مسلم.[1]

---

(1) أحمد الخطيب :حزب الشعب الجزائري ،ج1، المرجع السابق، ص 72.

(2) جمال قنان :قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر،ج4،منشورات وزارة المجاهدين ،2009،ص181.

(3) محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954 م) ، تر محمد المعراجي، منشورات ENEP، الجزائر، 2008م، ص 278.

3- توسيع الدائرة الانتخابية للنواب الماليين من 5090 قبل اصلاح 1919الى103149 بعده، مع بقاء عدد النواب 21 نائب. [5]

ب- المحور الثاني: الإصلاحات المتعلقة بالمواطنة (الجنسية):

قد تضمنت أيضا اصلاحات 1919م قسم آخر تحت عنوان كيفية حصول الأهالي المسلمين الجزائريين على الجنسية الفرنسية، حيث حدد القانون 1919م هذا القسم أو المحور في بابين وخمسة عشرا فصلا.

فالباب الأول حدد فيه شروط الحصول على الجنسية، وبناء على ذلك فإن الجزائري يستطيع أن يرقى إلى حالة مواطن فرنسي عند طلبه لذلك، إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون عمره 25 سنة.
- و أن يكون غير متزوج.
- بالإضافة إلى أن يكون غير محكوم عليه بجريمة، وغير مجرد من حقوقه السياسية، و غير متهم بعمل ضد فرنسا.
- أن يكون قد أقام في بلديته سنتين على الأقل.[2]

ولكي يجعل من الصعب على الجزائري الحصول على الجنسية الفرنسية وضع أمامه القانون عقبات لا يمكن اجتيازها تقريبا، حيث يجب أن تتوفر فيه احدى الشروط التالية :

- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك من السلطات العسكرية.
- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.

---

[1] شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا، (1871-1919 م)، دار الكتاب الجزائر، 2007، ص 881.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 272.

- ملكية بعض الممتلكات في احدى المدن و الأرياف.
- التوظيف لدى السلطات الفرنسية وقبض أجرة التقاعد منها.
- الحصول على وسام فرنسي.
- أن يكون عمره 21 سنة، وأبوه جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية.[1]

أما الباب الثاني الذي جاء في خمس فصول، فإنه تناول وضعية الأهالي الذين رفضوا التجنس بالجنسية الفرنسية وبالتالي فهم مجرد رعايا فرنسين، وأوضح أيضا كيفية انتخاب من سينوب عنهم في مختلف المجالس، وكذلك الوظائف المسموح لهم أن يشغلوها والممنوعين منها، إضافة الى المحاكم التي تنظر في قضاياهم والمخالفات والعقوبات المسلطة عليهم.[2]

ج- المحور الثالث: الإصلاحات العسكرية:

تضمنت هذه الإصلاحات في الجانب العسكري ما يلي:

- المساواة في نفقات الإعفاء من الخدمة العسكرية، وكذلك التقاعد بعد انقضاء سنة واحدة من الخدمة.

- فتح المجال أمام المسلمين في الترقية إلى أعلى الرتب العسكرية على قدم المساواة مع الفرنسين.

- المساواة في المنح بين الفرنسين والأهالي.[3]

---

(1) شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص 88.

(2) شارل روبير أجرون: المسلمون الجزائريون وفرنسا، المرجع السابق، ص 886.

(3) عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية،ج1، المرجع السابق، ص 82.

وعليه يمكننا القول أن اصلاحات 1919م في جانبها العسكري لم تخلوا هي الأخرى من التمييز بين المجندين الأهالي والفرنسين، و بالتالي فإنها لم ترضي المستفيدين منها سوى جزئيا فقط.

د- المحور الرابع الإصلاحات الإدارية.

لقد نصت هذه الاصلاحات في محتواها على ما يلي:

- إحياء مجالس (الجماعة) في البلديات ذات الصلاحية الكاملة، والتي كان يتراوح عددها من 6 إلى 12 عضو منتخبون، مع إعادة التجديد كل أربع سنوات.

- كما يحق لرؤساء الدواوير المنتخبين المشاركة في مداولات المجلس البلدي حول المسائل المتعلقة بالدواوير التي يمثلونها ولكن بصفة استشارية فقط، كانت المداولات تسجل باللغة الفرنسية واللغة العربية وتقدم إلى المجلس البلدي.

- كما أعطى قانون 4 فيفري 1919 كتابات رسمية فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- لا يجوز تخصيص عائدات أملاك البلدية والدواوير لإنجاز أشغال ذات منفعة عمومية.
- يجب تخصيص الخدمات نقدا أو عينا لصيانة الطرق القروية أو الريفية، ماعدا الحصص المقتطعة لحساب العمالات ولأشغال تعبئة الطرقات التي تهم الدوار.[1]

ثالثا: نتائج إصلاحات 1919م:

تعرض هذا الإصلاح أو شبه الإصلاح الى انتقادات كثيرة منها:

- بمجرد التحضير لهذا القانون جاء الرفض من جبهة القتال من خلال قولها:<< بينما نحن نجابه الرصاص من الأمام، هناك من يطلق علينا النار من الخلف>>، و بعد التصويت على قانون 4

(1) شارل روبير آجرون: المسلمون الجزائريون وفرنسا، المرجع السابق، ص 876.

فيفري1919م قام رجال السياسية و الصحافة الفرنسية بحملة ضد الحاكم العام جونار(Jonnar)، ووصفوه بجونار العربي، و"جونار (Jonnar) المشئوم عدو المستوطنين"، الذي يؤدي إلى وضع البصمة الإسلامية على العبقرية الفرنسية[1]، أي أنه سيؤدي هذا القانون إلى إقامة دولة معادية لفرنسا، و بالتالي القضاء على السيادة الفرنسية.

- انتقال المستوطنين إلى العمل الميداني، حيث قاموا في بداية أفريل1919م بتشكيل كونفدرالية جديدة للفلاحين احتجت على الاصلاحات الممنوحة للأهالي، والضرر الذي أحدثه قانون جونار (Jonnar) على توظيف اليد العاملة الفلاحية[2].

- وقام المستوطنون بتقديم برنامج يؤكدون به سيطرتهم على الجزائر ويرفضون اصلاحات جونار (Jonnar)، ومما جاء فيه :

- رفض سياسة الادماج في الجزائر.
- تطبيق مبدأ اللامركزية.
- زيادة عدد المستوطنين.
- تدعيم الجيش الفرنسي في الجزائر.[3]

يمكننا القول أن المستوطنين و أنصارهم نجحوا في مساعيهم لإفشال اصلاحات فبراير 1919م و كذلك المطالب الأساسية للأهالي، حيث أنهم لم يهاجموا ساسة باريس و الحاكم العام جونار(Jonnar)، فقط بل هاجموا كل أهلي مسلم حاول الإستفادة من بعض الإيجابيات التي تضمنها هذا القانون، إذ حاربوا جريدة الإقدام و أوقفوها عن الصدور، وواصلو ضغطهم حتى نفي الأمير خالد عام 1923م بعد 4 سنوات من النضال لصالح الأهالي، ولكنه بالرغم من ذلك واصله

---

(1) شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عبيدات، 1983، ص 489.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 341.

(3) شارل روبير آجرون: المرجع السابق، ص 491.

نشاطه السياسي في المنفى.[1] وبعد رحيل جونار (Jonnar) تم تعويضه بحاكم عام آخر وهو هوج ب. آبل.[2]

وفي الأخير نستنتج

-أن إصلاحات 1919 رغم أنها في ظاهرها تمنح بعض الحقوق السياسية للجزائريين، إلا أنها في باطنها وسيلة للهيمنة الاستعمارية، تسعى فرنسا من خلالها إلى فصل النخبة المثقفة عن الشعب الجزائري، لكي لا تشكل خطرا على مصالحها.

- إن هذه الإصلاحات اقتصرت على فئة معينة من الجزائريين فقط، وبالتالي فهي لم تكن عادلة.

- الشيئ الإيجابي في هذه الإصلاحات أنها فتحت المجال، وأعطت فرصة لظهور عدة اتجاهات سيلسية في الجزائر.

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 280.

(2) هوج . ب .آبل: حاكم عام للجزائر خلفا لجونار (1919-1921م)أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، دار الغرب الاسلامي، ط2، الجزائر،2008، ص 574.

المبحث الثاني: إصلاح بلوم فيوليت 1936م:

تعتبر فترة الثلاثينات من القرن العشرين، مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر، حيث تميزت بعودة نشاط الحركة الوطنية رغم الضغوط وسياسة القمع التي مارستها ضدها الإدارة الاستعمارية، أي أن سنة 1931م بدأت فيها موازين القوى تتغير لصالح الحركة الوطنية، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى القيام بجملة من الاصلاحات، ولعل من أهم هذه الاصلاحات أو شبه الاصلاح إن صح التعبير مشروع بلوم فيوليت سنة 1936.

أولا: أوضاع الحركة الوطنية عشية إعلان مشروع بلوم فيوليت 1936م:

أ- نجم شمال افريقيا :

أنشئ نجم شمال افريقيا سنة 1926م، وكان ذلك بمبادرة من الحاج علي عبد القادر من غليزان الذي كان شيوعيا، وظهر النجم منذ البداية كجمعية وطنية مسلمة وعمل كجمعية غير معلنة رسميا، ومفتوحة للعمال المغاربة من الأقطار الثلاثة، ومن ثم تحولت الجمعية شيئا فشيئا إلى حزب، وتحول مكتب مجلس الإدارة إلى لجنة إدارية ثم إلى لجنة تنفيذية، ولجنة مركزية، وكان يحتوي من ثلاثة إلى أربعة أشخاص لتسيير الحركة،[1] وبرز اسم مصالي الحاج كأمين عام ثم رئيسا.[2]

---

(1) الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ-المقاومة السياسية- 1900- 1954م،الطريق الاصلاحي والطريق الثوري،ج5، تر: عبد القادر حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1987م،ص58.

(2) مصالي الحاج: ولد في16 ماي 1898م بمدينة تلمسان، عاصر أحداث الحرب العالمية الأولى، أسس نجم شمال افريقيا 1926،وتعددت نشاطاته إذ كان سياسيا محنكا أنظر: محمد قنانش: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ،دار القصبة للنشر، الجزائر،2009، ص9.

حل محل النجم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا الذي واصل عمل النجم بنفس المبادئ،[1] وذلك في سنة 1936م عند وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بعد فوزها في انتخابات ماي 1936م.[2]

وكان النجم يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كان أهمها مايلي :

- إلغاء قانون الإنديجينا مع جميع توابعه.
- حق الانتخاب والترشح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به كل مواطن فرنسي.
- إلغاء تام لجميع القوانين الاستثنائية، والمحاكم الزجرية، والمجالس الجنائية، والمراقبة الادارية و الرجوع إلى القوانين العامة .
- مساواة الجزائريين في التكاليف والحقوق مع الفرنسين في التجنيد.
- إدراك المسلمين الجزائريين لجميع الرتب المدنية والعسكرية من دون تميز، ماعدا الكفاءة والمهارة الشخصية.[3]

ب- فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين:

تأسست فيدرالية النواب المسلمين بالجزائر في 10جوان 1927م، وكانت تضم اتحاديات العملات الثلاثة قسنطينة، الجزائر، ووهران، وكانت اتحادية قسنطينة أكثرها تمثيلا.

فيدرالية المنتخبين تجمع الممثلين لسكان المسلمين في المجالس البلدية وغيرها من المجالس التي تهتم بالشؤون الأهلية خاصة، وبالمسلمين تحت الإدارة المباشرة لسلطات الاحتلال الفرنسي، وهم

---

(1) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830_1954م،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص8.

(2) بن يوسف بن خدة: جذور اول نوفمبر 1954م، دار الشاطبية، ط2،الجزائر،2012، ص ص 74،75 .

(3) محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919_1939م،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982،ص ص 37،38.

من دعاة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين وأوروبيين، حتى أنهم عرفوا عند الشعب الجزائري بالاندماجين .[1]

كانت مطالب هذا الحزب عبارة عن تمنيات نذكر منها ما يلي:

- تمثيل الأهالي في البرلمان.
- المساواة في المعاملة وفي المكافآت بين موظفي الإدارة الأوروبيين والجزائريين.
- تنمية الثقافة والتعليم المهني للأهالي.
- تطبيق القوانين الاجتماعية.
- إلغاء قانون الإنديجينا.
- المساوة في الخدمة العسكرية.
- إعادة تنظيم المجتمعات الانتخابية المنشأة في البلديات المختلطة بموجب قانون 1919م ،وذلك من أجل انتخابات المجالس العامة والنيابات المالية.

وهكذا نجد هذه التمنيات هي إلحاح في المساواة بين الجزائريين والفرنسين، وحتى المساواة والفرنسة رفضها المستوطنون الأوروبيون، إذ رفضوا أن يكون للأهالي مساويا امام القانون الأوروبي الساحق.[2]

ج- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تعود فكرة إنشاء جمعية العلماء المسلمين إلى عشية الحرب العالمية الأولى، إذ نادى بها الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ الابراهيمي سنة 1924م، ودعت إليها جريدة الشهاب حيث

(1) بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص75.

(2) أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية ،1985م، ص ص 43،44.

أصدرت الجريدة في عدد شباط من نفس السنة 1931م بيان تضمن دعوة عامة إلى تكوين جمعية العلماء المسلمين، وبرزت الجمعية في الوجود سنة 1931م.[1]

ولعل من أهم العوامل التي اختصرها الإبراهيمي، والتي ساهمت في تأسيس الجمعية نذكر منها ما يلي :

أولا: أثار دعوة الإمام محمد عبده التي تأثر بها المصلحون الجزائريون، وكذا مؤلفات تلميذه الشيخ رشيد رضا التي كان لها الأثر الأقوى في إذكاء الحركة الاصلاحية في الجزائر ومن ثم توحيد جهودهم تحت جمعية واحدة .

ثانيها: الثورة التعليمية التي أحدثها عبد الحميد بن باديس بدروسه، حيث كون عقولهم وربى نفوسهم.

ثالثها: التطور الفكري الذي طرأ على عقول الناس من مخلفات، وأثار الحرب العالمية الاولى .

رابعها : رجوع طائفة من المثقفين الجزائريين الذين كانوا يعيشون في المشرق العربي من أبرزهم الطيب العقبي.[2]

كانت الجمعية تقوم بنشاطها في إطار شرعي، وكان طابعها الإصلاحي يتجلى في الهدف الذي حددته لنفسها، ألا وهو محاربة كل ما تحرمه الشريعة، أي أن أهدافها دينية وأخلاقية محضة، وقد كانت فكرة عدم التدخل في الأمور السياسية من بين المبادئ العامة للجمعية.[3]

---

(1) عبد الرشيد زروقة: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913_1940) م،ط1، دار الشهاب، بيروت،1999، ص 126.

(2) نور الدين أبو لحية: جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما دراسة علمية،ط1، دار الأنوار للنشر والتوزيع، ص 26.

(3) بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 82.

د- الحزب الشيوعي الجزائري:

أنشئ الحزب الشيوعي الجزائري رسميا سنة 1936م ،على أنقاض الجامعة الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي ،وقد كان يضم الأوروبيين و المسلمين.

لم يستطع الحزب الشيوعي تطوير ما يحتويه نظريا من استعدادات وامكانيات ،وذلك أنه لم يدرج فكرة استقلال البلاد ضمن برنامجه، فحكمت عليه هذه الوضعية أن يكون حزب للوسط. فلقد وجه نفسه في فترات تاريخية مؤيد للقوى البرجوازية ،ففي سنة 1936م ساند اصلاح بلوم فيوليت وفي 1945م نادى بقمع الحركة الوطنية الشعبية.[1]

ثانيا: الظروف العامة لإعلان مشروع بلوم فيوليت:

أ- الظروف المحلية:

- صدور قانون فبراير 1919م من رئيس الوزراء كليمنصو(Clemenceau) كمكافئة للجزائريين مقابل جهودهم في الحرب إلى جانب القوات الفرنسية.[2]

- ظهور الأمير خالد غداة الحرب العالمية الأولى كرئيس لحركة الشباب الجزائري.[3]

- انعقاد المؤتمر الإسلامي يوم 7جوان 1936م بالجزائر العاصمة، والذي كان من أهم مطالبه إلغاء القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق على المسلمين، وكذا المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية.[4]

---

(1) محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،تر: نجيب عباد ، موقع الجزائر للنشر، 1994م ، ص 10.

(2) أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود ومحمد عباس، القصبة للنشر، ص 45.

(3) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، المرجع السابق، ص 216.

(4) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962،ج2،دار المعرفة، الجزائر،2006، ص 302.

ب- الظروف الدولية:

- تعرضت فرنسا لمشاكل دولية، حيث عرفت فترة الثلاثينات عدم الاستقرار الوزاري،[1] وأزمة مالية حادة، بالإضافة إلى انهيار سوقها المالية ،و انخفاض سعر الفرنك ، أما المشاكل السياسية فكانت تتمثل في قضية ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا، ومشكل ايطاليا والحلف مع إنجلترا، والحلف مع روسيا.

- تعرضت فرنسا لتحولات لافتة النظر في فترة الثلاثينات تتمثل في وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بعد فوزها في انتخابات 1936م فحصلت الجبهة الشعبية على الاغلبية البرلمانية بمجموع 376 مقعدا شكلها تحالف خمسة احزاب.[2]

ثالثا: التعريف بإصلاح بلوم فيوليت 1936م :

تعتبر فترة الثلاثينيات من تاريخ الجزائر مرحلة مهمة عرفت فيها جملة من الإصلاحات، ولعل من أهمها اصلاح بلوم فيوليت(Bloom Violet) .

أ- إلحاق قانون مشروع بلوم فيوليت في البرلمان الفرنسي 30ديسمبر 1936م :

التمس فيوليت جاهدا إلى تحقيق مشروعه، حيث نقل مشروعه إلى مجلس الشيوخ سنة 1935 م، وفي 15أكتوبر1936 أعلنت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية بأن موريس فيولييت سيضع مشروعه في غرفة النواب، وقد تم تقديمه إلى مكتب الجمعية في 23 ديسمبر 1936م،لدراسة محتواه والمصادقة عليه، وظهر هذا المشروع في الجريدة الرسمية يوم 30سبتمبر 1936،[3] وبالرغم من محاولات فيولييت الرامية لإقناعهم من أجل قبول المشروع، إلا أن البرلمان الفرنسي

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945،ج3،ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1992، ص 15.

(2) قناش محمد: الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929 1939م ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الحضارة الاسلامية والعلوم الانسانية، جامعة وهران، س ج: 2006-2007، ص 75.

(3) لمياء بوقريوة: مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية وإجتماعية ضد الجزائر ،مجلة علوم الانسان والمجتمع ، ع4،جامعة باتنة ،الجزائر، 2012،ص 320.

رفضه، أي أنه بسقوط حكومة بلوم فيوليت في 21جوان 1937م كانت نهاية الخطوط العريضة للمشروع، إذ هذا الأخير بعد ذلك بين المد والجزر إلى غاية سنة 1938م، حيث وضع السيد دلاديبه رئيس الحكومة الجديد عدالة تحت ضغط المعمرين بالجزائر.[1]

ب- محتوى المشروع:

عند قراءتنا لمشروع بلوم فيوليت نجد أنه قد تم دراسته في عمق من قبل مختصين في الشؤون الإسلامية ، وأن العشرين ألف جزائري الذين تم اختيارهم ليصبحوا مواطنين فرنسيين، قد تم غربلتهم بدقة، حيث كان أغلبهم ينتمون إلى الطبقة البرجوازية من التجار و ملاك الأراضي، وذلك يعتبر مناورة خطيرة و ذكية .[2]

لقد احتوى مشروع موريس فيوليت،[3] الذي كان بمثابة لبنة أساسية لما جاء بعده و هو مشروع بلوم فيوليت على 8 فصول و خمس مواد، و من بين فصوله نذكر:

الفصل الأول: يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاثة بالقطر الجزائري والذين تتوفر فيهم الشروط ،التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية.

الفصل الثاني: إن مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية بالقطر الجزائري ، سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون مئتين تاجر، أو صانع، أو عامل من كل عمالة جزائرية، وعندها ستعطى له الحقوق السياسية الممنوحة في الفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام.

---

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص15.

(2) مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898_1939، تر: محمد المعراجي ،تصدير عبد العزيز بوتفليقة ،منشورات ANEP،2007، ص218.

(3) موريس فيوليت: عضوا قيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي كان حاكما عام للجزائر (1925-1927م) ،ثم وزيرا للدولة، ومكلفا بالشؤون الجزائرية في حكومة الجبهة الشعبية 1936م، كان له دور في ترسيخ سياسية فرنسا في المستعمرات: لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 315.

الفصل الثالث: إن الأحكام المنصوص عليها بقانون الثاني فبراير 1852م بفصليه 15 و 16، وكذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول بالمادتين 06 و07، و كذلك تشطيب الاسم من قوائم الأوسمة الشرفية و الوسام العسكري، تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من القوائم الانتخابية.

الفصل الرابع: يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون، أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع و الفقرة الخمسة من قانون 10أوت 1927م.

الفصل الخامس: ليس لما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى، ولا ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الآن أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس: ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب(70.000) الموسومة أسماؤهم.[1]

(1) عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر1920-1936، 1920-1936م،ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 529- 531.

المبحث الثالث: المواقف المختلفة من إصلاحات 1919م و 1936م:

أولا: المواقف المختلفة إتجاه إصلاحات 1919م:

أ- موقف الأهالي الجزائريين:

كان الأهالي الجزائريين ينتظرون من الإدارة الفرنسية وعودا مفيدة لصالحهم مقابل تضحياتهم الجسيمة في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، إلا أن اصلاحات 4 فيفري 1919م كانت في نظرهم ضربة قاسية ومخيبة للآمال، ففي الوقت الذي كانوا يطالبون فيه بحق تقرير المصير أو على الأقل تحقيق المساواة مع الفرنسين دون شروط، قوبل هؤلاء بمجموعة اصلاحات قليلة لإسكاتهم و تلهيتهم،[1] ونظرا للشروط التعجيزية والمحتقرة التي تضمنها قانون 4 فيفري 1919م، فقد رفضه الجزائريون حتى عندما كان لا يزال مشروعا سنة 1918م على أساس أنه غير كاف وأنه لا يتناسب مع حجم تضحياته في الحرب، مستندين إلى مبادئ ولسن(wilsson)،[2] إضافة إلى أنهم يردون أن تحتفظ الجزائر بشخصيتها و ثقافتها و ليس بالإدماج الذي سنه القانون، ورغم بعض التسهيلات التي تضمنها القانون من إزالة بعض أحكام قانون الأهالي، و توسيع حقوق الانتخاب للمسلمين في المجالس المختلفة، إلا أن نسبة تمثيلهم ضلت ضئيلة جدا، أضف إلى ذلك أن الضرائب التي اضمحلت طبقا لهذا القانون لم تشمل مناطق الجنوب الخاضعة للحكم العسكري، مما جعل الأهالي يشعرون بالتذمر فساد السخط في الجزائر من جديد، فاستعملت فرنسا العنف ضدهم، و تراجعت عن ما منحته، و عادت أحكام قانون الأهالي تسري من جديد.[3]

---

(1) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص ص 72،73.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع سابق، ص 277.

(3) ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ شمال أفريقيا الحديث و المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر،2011، ص ص 44، 45.

وعليه فإن رفض الجزائريين لهذه الاصلاحات جاء نتيجة ما تضمنه من قوانين مجحفة و قليلة في حقهم، إضافة إلى مخالفتها للهوية و الشخصية الجزائرية الإسلامية، وإدراكهم من جهة أن فرنسا سعت من خلال هذه الإصلاحات إلى تحقيق الادماج الكلي بها و تجريدهم من الهوية الوطنية، و خلق التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، لتثبت بذلك تأكيدها على مواصلة سياستها الاستعمارية.

ب- موقف النخبة الجزائرية:

شعر جماعة النخبة هم أيضا بخيبة أمل بخصوص إصلاحات فيفري 1919م، إذ كانوا يأملون أن تكون أكثر كرما و أن يتحصلوا على الجنسية الفرنسية دون تمييز أو التخلي على الأصول الشخصية الاسلامية، حيث وصف "فرحات عباس" هذا القانون قائلا <<بأنه متواضع و مهلهل.....لم يقدم حلا لقضية الجنسية[1]>>، وهو يقصد بذلك أن الجزائريين لم يستطيعوا الحصول على الجنسية الفرنسية بسبب الشرط الوارد في هذا القانون و الذي يتضمن التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية ، و بالتالي فإن قضية المساواة و الجنسية لم تتغير.

كما ذكر فرحات عباس في كتابه << ليل الاستعمار>> أن هذه الاصلاحات أبقت على حال القوانين التي تقوم حاجزا بين العربي و الفرنسي، و بالرغم من أن المسلمين قد خُول لهم أن يشاركوا في الانتخابات، إلا أن عددهم ظل منحصرا في ثلث عدد النواب الفرنسين، حيث يقول فرحات عباس أيضا واصفا هذا القانون :<<أنه هذا القانون كان لا محالة واهيا، و لذا لا يستطيع أن يكون أساسا لتشييد بناء اجتماعي صحيح و صرح محكم[2]>>، و على هذا الأساس انقسمت جماعة النخبة حول مسألة قبول هذا القانون ومسألة الجنسية الفرنسية، حيث قبلت مجموعة الإصلاحات التي تضمنها قانون 1919م ولم تُعارض على الجنسية الفرنسية مقابل التخلي على

(1) أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 73.

(2) عباس فرحات: ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، نقح الترجمة: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر،2005، ص 86.

الأصول الشخصية الاسلامية ، و كان على رأسهم ابن التهامي[1]، و نظرا لموقف هؤلاء الجماعة الذين يطلق عليهم "الجناح الليبيرالي" و الموالي لفرنسيا، خسروا الانتخابات عام 1919م و التي فاز بها الجناح الثاني و اليساري من النخبة الذي كان تحت قيادة الأمير خالد ، و التفت هذه الجماعة حول جريدة التقدم برئاسة ابن التهامي، حيث كانت تأمل في فرصة تظهر من خلالها، و يستأنفوا دورهم السياسي و الاجتماعي، ويربطوا بين الجزائر و فرنسا، باحثين عن طريق جديد لتحقيق ذلك، بعد أن وجدوا أنفسهم محل شك من طرف الأهالي الجزائريين و محل خوف من جانب الكولون، و متروكين من فرنسا، و مهاجمين من طرف جماعة الأمير خالد[2].

أما القسم الثاني من النخبة فكان على رأسهم الأمير خالد[3]، والذي رفض التنازل عن العقيدة الدينية مقابل الحصول على المواطنة الفرنسية، حيث كتب الأمير خالد في جريدة "الأخبار" التي توجهها الحكومة الفرنسية مقالا عارض فيه فكرة التجنيس كما عبر عنها قانون 1919م، و عارض مبدأ الاندماج الذي كان ينادي به ابن التهامي و جماعته[4]، واتخذ خالد من "حركة الشباب الجزائري" منبرا للتعبير عن أفكاره الاصلاحية والمطالبة بحقوق الجزائريين المهضومة، و نتيجة للنضال المستمر و الأفكار التي تبناها خالد والالتفاف الشعبي الذي حققه من الحركة، إضافة الى فوزه في انتخابات البلدية في الجزائر في سبتمبر 1919م، الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تحقد عليه و تقلق من حركته التي اتهمتها "بالحزب الوطني الديني"، ونتيجة للضغط الذي مارسته

---

(1) أبو القاسم بن التهامي (1873-1937م): أخصائي في طب العيون، تزعم حركة الشباب الجزائري بعد ح ع الثانية، عضو في المجلس البلدي مرتين، من المطالبين بالإدماج .....أنظر بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 432.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 352.

(3) الأمير خالد: هو خالد بن الهاشمي، حفيد الامير عبد القادر ولد عام 1875م بدمشق، ضابط متخرج من كلية سنان سير الحربية، كان يتردد على نوادي الشباب الجزائري منذ سنة 1913م، رافض للتجنيس مع التخلي على الأحوال الشخصية، من المطالبين بالمساواة، أسس جماعة الأخوة الجزائريين عام 1922م ...عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج1،المرجع السابق، ص ص 299 ،301.

(4) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 278.

السلطات الفرنسية على الحركة استقال الأمير خالد في شهر أكتوبر 1920م، لكنه عاد من جديد بعد فوزه في انتخابات جولية 1921م ليواصل نضاله و يحارب أنصار التجنيس (ابن التهامي و جماعته)، فيقوم بتأسيس جريدة الإقدام في 10 سبتمبر و <<حركة الاخوة الجزائرية>> كبديل عن الحركة السابقة،[1]

و قد اتجه الأمير خالد فيها نحو الاهتمام بالمطالب الاجتماعية و أوضاع الجزائريين، ولعل هذا ما دفع الإدارة الفرنسية الى اضطهاده و اتهامه بأنه <<وطني مسلم>> و أحيانا <<الشيوعي>>[2]، فأجبر على الرحيل الى فرنسا في 1923م، و هناك واصل نضاله السياسي منذ عام 1924م، مما جعل فرنسا تنفيه مرة أخرى ليتوجه بعد ذلك من باريس الى مصر و من ثم الى سوريا و يتوفى في مسقط رأسه بدمشق عام 1936م[3].

ج- موقف الكولون:

اذا كان أغلب الجزائريين قد وجدو اصلاحات 1919م ضئيلة جداً، فإن الكولون (المعمرون) قد وجدوها شيئا عظيماً لا طاقة لهم بقبولها، لذلك عارضوها قبل ميلادها و سخروا في ذلك صحافتهم و نوابهم للضغط على السلطات الفرنسية لكي تتراجع عن هذا القانون[4]، حيث صرحوا في صحفية "Echo d'Alger": <<أن السيادة الأوربية في خطر[5]>>، و هم يقصدون بذلك ضياع امتيازاتهم بحصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، و ضياع سيادتهم في المجالس المختلفة بعد السماح للجزائريين بزيادة نسبة تمثيلهم فيها، فكان خوف المعمرون على سيادتهم و مصالحهم في الجزائر جعلهم يعارضون أي تغيير و لو كان بسيطا في الأوساط الجزائرية. و

---

(1) عمار عمورة: المرجع السابق، ص ص 300،301.

(2) أحمد الخطيب: حزب الشعب، المرجع السابق، ص ص 78، 79.

(3) عمار عمورة: المرجع السابق، ص ص 301، 302.

(4) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 278، 279.

(5) شارل روبير أجرون: المصدر السابق، ص 892.

نتيجة لذلك قاموا بحملات عنيفة و ضجة كبيرة من خلال الاحتجاجات التي قاموا بها في المجلس المالي على هذا القانون، كم نادوا بالعودة الى قوانين ما قبل 1914م، و قد نجح الكولون في طلبهم هذا في أوت 1920م عندما جددت السلطات الفرنسية قانون الأهالي و دعمته[1].

د- موقف النخبة الفرنسية:

هناك من النخبة الفرنسية من بارك الإصلاحات و أعرف بها أمثال بيرنارد"Bernard" الذي اعتبرها من أهم الروابط الحضارية بين الجزائري و فرنسا، و قد برهن رأيه بأن هذا القانون قد وسع القسم الانتخابي الجزائري من حوالي (815000الى حوالي 400000)، كذلك أندري شارل جوليان "Charles-André Julien" الفرنسي الاشتراكي الذي اعتبر قانون 1919 من أهم التشريعات قبل سنة 1947م، إلا أنه انتقده من ناحية العراقيل التي تضمنها أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، و اعتبرها المؤرخ البريطاني توينبي"TwinBe" كاعتراف للجميل من قبل فرنسا للجزائريين، لكن هناك من عارضها و انتقدها بشدة ونجد أمثال ذلك أندري نوشي "Nouschi André" (فرنسي يساري) الذي قال أن قانون 1919م قد منع الجزائريين من الاستفادة من الحقوق السياسية نظرا لشروطه التعجيزية، إضافة إلى أنه لم يلغي قانون الأهالي، و أنه كان في صالح أولئك الجزائريين المواليين لفرنسا و المؤيدين لها، و نفس الرأي تبناه روبير غوتيني "Robert Gautier".[2]

ثانيا: المواقف المختلفة من المشروع (مشروع بلوم فيوليت):

بعد احياء مشروع بلوم فيوليت(Bloom Viole) من طرف الجبهة الشعبية بعد وصولها الى سدة الحكم في فرنسا سنة 1936م و التي رأى فيها الجزائيين بصيص الأمل للتخلص من الحالة

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 279.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 276، 277.

السيئة و من اللامساواة و الاستغلال المفروض عليهم خاصة من طرف المعمرين، وقد وجد مشروع بلوم فيوليت(Bloom Viole) صدى كبير في الأوساط الجزائرية، فتباينت المواقف حوله بين مؤيد و متحفظ و رافض له، ومن بين هذه المواقف نذكر مايلي:

أ- موقف النخبة:

رحبت جماعة النخبة الجزائرية بمشروع بلوم فيولييت، حيث رأت فيه خلاص الجزائر من حالة الأهلية و اعتبرت المشروع هدية من السماء، فتكللت جهود النخبة و النواب بانعقاد المؤتمر الاسلامي (7جوان 1936م) و توجه الوفود الى باريس، حيث قاموا بإصدار لائحة بعثوا بها الى الوزير الأول ليون بلوم(**Léon Blum**) و إلى السيد فيوليت (Violette) و إلى وزير الداخلية و الحاكم العام، و أعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع، إضافة إلى ارسال وفد برئاسة السيد ابن جلول الى باريس بتاريخ 5مارس، إلا أن النتيجة كانت مجموعة من الوعود[1]، و منذ شهر جانفي 1937م أعلنت اتحادية منتخبي الدكتور ابن جلول و مناضلي المؤتمر الاسلامي انضمامهم المتحمس للمشروع ، وراح محمد عزيز كسوس يدافع في جريدة (Oran Républicain)عن هذا المشروع على أساس أنه يبين نهج سياسة معينة بقوله: << لن يحل المشروع أي شيء بعد التصويت عليه، و لكنه يكون قد ساهم آنذاك في تهيئة مناخ مناسب لتغيير ديمقراطي في الجزائر[2]>>، و رغم كل مظاهر التأييد و إعلان الولاء لفرنسا، من طرف هذه الجماعة إلا أنهم تلقوا خيبة أمل بفشل المشروع بعد محاولات ضغط المعمرين لإفشاله، و لم تنل هذه النخبة ما كانت تصبوا اليه.[3]

---

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، ص 59-76.

(2) شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 722.

(3) خميسة مدور: المرجع السابق، ص ص 124،125.

ب- موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

ونفس الموقف اتخذه الحزب الشيوعي الجزائري الذي ساند مشروع بلوم فيوليت الرامي إلى منح صفة المواطنة الفرنسية إلى النخبة الجزائرية[1]، فقد كان يناضل في سبيل نجاح المشروع، إذ قامت جريدة (La lutte social) لسان حال الحزب بحملة في صالح المشروع و في رأيها أن شعب الجزائر و فرنسا كانا موافقين عليه تماما باستثناء الفاشيين الذين كانوا يعارضونه[2].

ج- موقف جمعية العلماء المسلمين:

أما موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد اتسم بالتردد و التحفظ، فمشروع بلوم فيوليت بالنسبة اليها لا يعدوا أن يكون مرحلة مؤقتة،[3] لأنه لا يستجيب للطموحات الاسلامية إلا جزئيا، و لم يكن يعبأ بمطالب الحركة الاصلاحية الأساسية فيما يتعلق باللغة العربية و القضاء و الدين الاسلامي.[4]

د- موقف نجم شمال أفريقيا:

أما نجم شمال افريقيا فقد عارض مشروع بلوم فيولييت منذ 1936م لأنه يتناقض تماما مع برنامجه الاستقلالي، مؤكدا بذلك بأنه يرفض أي فكرة أو أي طرح يهدف إلى اندماج الجزائريين بفرنسا، وفي ذلك يقول مصالي:<< لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق فهي مرفوضة

---

(1) محمد حربي: المصدر السابق ، ص10.

(2) شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص ص 721، 722.

(3) شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 722.

(4) علي مراد: الحركة الاصلاحية الإسلامية في الجزائر، تر، محمد يحياتن، ط وزارة المجاهدين، دار الحكمة، الجزائر،2007، ص 500.

عقلا و عدالة وتاريخا، والحل الوحيد هو في تحرر شمال افريقيا تحريرا كاملا..... هذا التحرير يتحقق بالمساعد الفعلية لفرنسا، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة>>.[1]

كما بيَّن بأن هذا المشروع يعطي حق التصويت و الأفضلية لـ 25000 بُرجوازي، و يترك 6 ملايين فلاح عرضة للجهل و البؤس[2]، وبالتالي فإنه ينتج عنه تمييز عنصري و فوارق تفصل بين نخبة المجتمع عن باقي الأهالي الجزائريين الذين يبقون مجرد رعايا فرنسين، مما جعل مصالي يصفه بأنه مراوغة أخرى من مراوغات الاستعمار الفرنسي[3]، و بالرغم من أن النجم قد أرسل برقية تأييد للمؤتمر الإسلامي، إلا أنه أكد بأنه يوافق على كل المطالب التي تكون مفيدة و مساعدة حسب حالة الجزائريين، و أنه يرفض أي اقتراح يخدم مصالح أقلية صغيرة و يمس بالقوانين الإسلامية.

هـ- موقف الكولون (المعمرون):

أما الكولون فقد رفضوه و عارضوه معارضة شديدة لأنه يهدد السيادة الفرنسية على الجزائر و امتيازاتهم الكبرى فيها و هيمنتهم على أوضاع الجزائر، مما بث فيهم الخوف من امكانية سيطرة الجزائريين على بعض المجالس المحلية المنتخبة و بالتالي يصبحون هم أقلية[4]، فتحركوا بسرعة إلى معارضة أي تغيير في الواقع الجزائري، و تجمع في مدينة الجزائر بتاريخ 14جانفي 1937م حوالي 300 شيخ بلدية فرنسي و صادقوا على لائحة قدموا بها استقالاتهم الجماعية احتجاجا على

(1) أحمد الخطيب: حزب الشعب،المرجع السابق، ص 192.

(2) شارل روبير أيرون: المرجع السابق، ص 722.

(3) يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 88.

(4) بشير بلاح: المرجع السابق، ص 381.

المشروع، اذ قالو صراحة بأن أعداء فرنسا هم المؤيدين له[1]، واستمرت تهديداتهم بالاستقالة و ارسال الوفود الى باريس للضغط على السلطات الفرنسية لإجبارها على التخلي عن المشروع، فظل هذا الأخير بين مد و جزر يتأجل التصويت عليه مرة بعد أخرى.[2]

وفي الأخير نستنتج أن التباين الذي ظهر بين أطياف الحركة الوطنية من إصلاحات 1919و1936ماهو إلا مرواغة لرأي العام الدولي والشعب الجزائري ،بهدف كسب الوقت لصالح السلطات الإستعمارية ،وعدم مطالبة الجزائريين بإصلاحات حقيقية لاتخدم المصلحة الفرنسية .

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 31.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص، ص 382،381.

الفصل الثاني:

مجازر 08 ماي 1945، وتأثيرها على سياسة الإصلاح الفرنسية.

- المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مجازر 08 ماي 1945.
- المبحث الثاني: وقائع أحداث الثامن ماي 1945 ونتائجها.
- المبحث الثالث: المواقف المختلفة وردود الفعل على مجازر 8 ماي 1945.
- المبحث الرابع: سياسة التهيئة الفرنسية من خلال الإصلاحات المتواصلة (انتخابات 21 أكتوبر 1945).

المبحث الأول: الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مجازر 08 ماي 1945.

أولا: الأوضاع السياسية:

تميزت الفترة التي سبقت مجازر 08 ماي 1945 بنشاط سياسي عرفته الساحة الوطنية الجزائرية، بعد ما كانت تعاني من فراغ سياسي رهيب خاصة مع مطلع سنة 1940، بسبب قرارات الحظر والتضييق التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الحركة الوطنية، وقد تمثل هذا النشاط في تأسيس " **البيان الجزائري**" وحركة " **أحباب البيان والحرية**"، فلقد أدت مجموعة من العوامل والظروف خاصة الخارجية، إلى انتشارا الوعي السياسي لدى الجزائريين، إذ أن اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) ومشاركة الجزائريين فيها إلى جانب فرنسا، وانضمام هذه الأخيرة سنة 1940م أمام ألمانيا، إضافة إلى الإعلان عن الميثاق الأطلسي في سنة 1941م، والذي يتضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذا الدعاية الألمانية التي كانت تدعوا إلى حرية الإنسان ومساواة الشعوب، ونزول الحلفاء ممثلي الديمقراطية في أرض الجزائر في 08 نوفمبر 1942.

كل هذه التطورات قد أسهمت بشكل غير مباشر في بروز تطور الوعي الوطني، وتعزيز الأمل لدى الجزائريين الذيم وجهوا نظرتهم نحو معسكر الحلفاء بفرض مساعدتهم في تحقيق مطالبهم المتمثلة في الحرية وتطبيق الميثاق الأطلسي.[1]

أ- تأسيس البيان الجزائري (10 فيفري 1943):

لقد أثرت التطورات السابقة على الوطنيين الجزائريين خاصة على توجهات فرحات عباس[1]، الذي تمكن من استيعاب وفهم التحولات الجديدة بسبب الحرب العالمية االثانية. وهذا ما عبر عنه

(1) عامر رخيلة: 8ماي 1945المنعطف الحاسم في مسارع الحركة الوطنية، دار المطبوعات الجامعية1995، ص30_38.

أحمد مهساس(أحد مناضلي حزب الشعب) في كتابه "الحركة الثورية في الجزائر" بقوله: «إن أهم تغيير سياسي في الحركة السياسية الجزائرية هو ما قام به فرحات عباس، والذي اعتبره بعض الأوساط السياسية ردة(تكاد تكون خيانة) بنية سيئة أكيدة»[2] فبمجرد دخول الحلفاء أرض الجزائر، قام مجموعة من المواطنين الجزائريين في مقدمتهم فرحات عباس، بالاتصال بهم وتقديم رسالة لهم وإلى السلطان الفرنسية في 20 ديسمبر 1942، واضعين بذلك تصوراً جديداً للعلاقات الفرنسية الجزائرية في إطار فيدرالي رابطين مشاركة الجزائريين الفعلية في الحرب إلى جانب فرنسا، بتعهد هذه الأخيرة بقبول إنشاء مجلس يتولى وضع نظام سياسي وإقتصادي واجتماعي جديد للجزائر[3]، لكن الرسالة لم تجد صدى لدى الحلفاء ولا لدى فرنسا لأن همهم الوحيد كان محاربة دول المحور باستغلال الجزائريين[4] وأمام غياب ردود الفعل الإيجابية حول رسالة فرحات عباس، ورفض الحكومة الفرنسية لها بحجة أنها موجهة لها بصيغتها الحالية، سارع الزعماء الجزائريين الموقعين عليها إلى إعادة صياغتها وتوجيهها إلى الحكومة الفرنسية في 22 ديسمبر 1942 تحت عنوان:" رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات"، لكن دون جدوى فلقد كان موقف الجنرال

فرحات عباس : من مواليد 1899 في بين عافر ن مؤسسي رابطة النواب، شارك في ح ع 2 في صفوف الجيش الفرنسي، الديمقراطية في الميدان السياسي، حيث أسس البيان الجزائري و حركة أحباب البيان والحرية، وفيما بعد الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري... للمزيد أنظر علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ص3-5. ،

(2)أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة الشعبية، الجزائر، 2003، ص191.

(3)شارل روبير أجبرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر : عيسى عصفور، ط1، منشور عويدات، بيروت_باريس، 1982، ص147.

(4)أحمد مهساس: المرجع السابق، ص192.

جيرو Henri Giroud [1] سلبيا، وهو الموقف الذي قد يضر فرنسا في مجهودها الحربي أمام ألمانيا ويعرقل تجنيد الجزائريين للمحاربة بجانبها، وهو الأمر الذي أدركته فرنسا، فسارعت إلى تغيير أسلوبها ولهجتها في التعامل مع الجزائريين.[2]

ولقد كانت لسياسة التجاهل التي تعرضت لها الرسالة دافعا قويا لتشكيلات الحركة الوطنية، لمواصلة العمل والنضال، حيث اجتمع بعض المواطنين الجزائريين[3] بالعاصمة في ديسمبر 1942 بمنزل المحامي الأستاذ علي منجلي، واتفقوا على إصدار البيان الجزائري وهو الميثاق الجديد الذي يتضمن مطالب الشعب الجزائري، وأسندت مهمة تحريره إلى فرحات عباس في إطار المبادئ التي تم الاتفاق عليها وتمت المصادقة عليه في 10 فيفري1943،[4] وقد تضمنت وثيقة البيان قسمين:

القسم الأول: احتوى على نقد حاد وموضوعي للاستعمار وسياسته والأضرار الناجمة عنه بالنسبة للجزائريين في جميع المجالات، وفشل الاصلاحات السابقة، مع إبراز أهمية الحربين العالميتين في حياة الشعوب المستعمرة.

أما **القسم الثاني:** فقد تضمن مجموعة من المطالب وهي:

1. القضاء على الاستعمار الذي هو في الحقيقة عبارة عن استغلال شعب من طرف شعب آخر.

---

(1) الجنرال جيرو Henri Giroud:(1879-1949): ولد بباريس "، ممثل فرنسا لدى الحلفاء، تولى رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية سنة1945، كما تولى رئاسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في ح ع 2، للمزيد انظر: خليدة بلقرع: مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين، مذكرة لنيل الماستر، ص56.

(2) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص193-194.

(3) الشخصيات التي حضرت الاجتماع كان من بينهم فرحات عباس، الدكتور ابن جلول، الدكتور سعدان، الأمين دباغين وحسين عسلة، والعربي التبسي وتوفيق مدني...إلخ للمزيد أنظر: يحيى بوعزيز، سياسة السلط الاستعمارية و ح و ج، ص 103-104.

(4) يحيى بوعزيز: سياسة السلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص103-104.

2. حق الشعوب في تقرير مصيرها بالنسبة لجميع البلدان الصغيرة والكبيرة.
3. وضع دستور للجزائر يتضمن المبادئ التالية:

أ/- الحرية والمساواة بين جميع السكان دون تمييز في العرق أو الدين.

ب/-إلغاء الإقطاع والقيام بإصلاح زراعي واسع يضمن حقوق الفلاحين.

ج/- جعل اللغة العربية لغة رسمية مثلها مثل الفرنسية.

د/- حرية الصحافة والجمعيات.[1]

هـ/- حرية العبادة وفصل الدين عن الدولة.

و/- مجانية التعليم وإجباريته لجميع الأطفال من الجنسين.

ز/- مشاركة المسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم مشاركة فعالة.

ن/- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب.[2]

إن هذا البيان مضمونه يبرر تحمل الجزائريين لمسؤوليتهم للدفاع عن حقوقهم الأساسية، وهو أيضا يوضح لنا مدى احتوائه على أفكار روحية وأخلاقية عبرت عنها النخب المحلية التي تأثرت وأخذت الكثير من مبادئ الثورة الفرنسية، إضافة إلى ذلك أنه من خلال قراءتنا لنص البيان ومطالبه ستجد أنه هناك تقارب في الأفكار قد وقع بين مختلف الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، فالحديث عن إدانة الاستعمار والقضاء عليه كانت من مطالب مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري، وإذا نظرنا إلى مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أما المطالبة بالمساواة والحرية فقد كانت من مطالب جمعية العلماء المسلمين

---

(1) رضوان عيناد ثابت: 8أيار/ ماي1945 والإبادة الجماعية في الجزائر، تر: سعيد محمد اللحام، ط1، منشورات ANEP، 2005، الجزائر، ص25.

(2) عامر رخيلة: المرجع السابق، ص40-41.

الجزائريين، أما المطالبة بالمساواة والحرية فقد كانت من مطالب الاتجاه الإدماجي الذي كان بقيادة جماعة النخبة.[1]

وفي 31 مارس 1943 قام وفد يقوده فرحات عباس بتسليم نص البيان إلى الحاكم العام بيروتون Pyroton Marcel[2]، وسلموا نسخة منه إلى الحلفاء وحكومة القاهرة، والجنرال ديغول Degoul [3]، وقد وعد الحاكم العام الوفد بدراسة، وقرر إنشاء لجنة الإعداد مشروع إصلاحات للجزائريين تحت اسم " لجنة البحث الإقتصادي والإجتماعي والإسلامي"[4]، وتمت مطالبة أصحاب البيان بإعادة صياغته، وحصره في مطالب داخلية خاصة بالشأن الفرنسي، مما اضطر فرحات عباس وزملاءه لإصدار نسخة أخرى أطلق عليها اسم "ملحق البيان"، تضمن مجموعة من المطالب العاجلة تنفذ حالا وأخرى آجلة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[5]، حيث جاء فيه ما يلي:

- تحويل الحومة العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزراء مسلمين ووزراء فرنسيين.

---

(1)محمد شبوب: قراءة في بيان 10 فيفري 1943، نتائجه على الأوضاع السياسية في الجزائر، مجلة: الرواق للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد07، ع2021،01، ص979-982.

(2)بيروتون Pyroton Marcel: من مواليد 1887 بباريس، كان سكرتير عام في الجزائر سنة 1931-1933، عين حاكم عام في الجزائر عام 1943، ألقي عليه القبض بعد تحرير فرنسا في 22 ديسمبر 1943، وبعد 5سنوات في السجن تم تبرئته عام 1948 توفي عام 1983... للمزيد أنظر الموقع: wikiwand.comمارسل بيروتون.

(3)الجنرال ديغول Degoul: من مواليد 1890 بمدينة ليل الفرنسية، جنرال فرنسي وقائد سياسي عام 1944، وكان رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، عرف بمناوراته الإستعمارية اتجاه الجزائريين منها إصلاحات 7 مارس 1944 ومشروع قسنطينة وسلم الشجعان....للمزيد أنظر خليدة بلقرع : مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين(1891-1947)، مرجع سابق، ص54.

(4)يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص106.

(5)نور الدين ثينيو: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت،2015، ص471-472.

- تعويض الحاكم العام برئيس الحكومة، يحمل لقب سفير أي المفوض السامي الفرنسي في الجزائر.
- تمثيل المسلمين والفرنسيين في داخل المجالس المنتخبة والهيئات الأخرى.[1]
- وضع دستور مستقل للجزائر بعد نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة ذات دستور، يعد من قبل مجلس جزائري منتخب بالإقتراع العام من كامل سكان الجزائر.
- الاعتراف بالاستقلالية السياسية للجزائر مع حق فرنسا بالرقابة وبمساعدة عسكرية من الحلفاء في حالة الحرب.
- فتح الوظائف أمام الجزائريين دون تمييز، مع المساواة في الخدمة العسكرية.
- حرية العبادة والصحافة وتعليم اللغة العربية.
- حرية رفع العلم الجزائري للفيالق الإسلامية التي تحارب في أوروبا ضمن جيوش الحلفاء.[2]

لقد تظاهرت الحكومة الفرنسية في البداية بقبول البيان معتمدة على سياسة المرونة واللين، لكن سرعان ما أظهرت موقفها الحقيقي والقائم على الرفض، إذ أن الجنرال كاترو (Catroux)[3] الذي خلف بيروتون Pyroton في منصب الحاكم العام أعلن رفضه الشديد للبيان، وأكد أنه غير ملزم بالوفاء بالتزامات سلفه، كما أكد أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا، وقام فيما بعد بحل القسم النيابي للمسلمين، واعتقال كل من فرحات عباس والسايح عبد القادر وفرض الإقامة الجبرية عليهما، وبالرغم من تضمنه ملحق البيان من نقاط إيجابية، إلا أن قضية الاستقلال ظلت حاجزا لا يمكن تجاوزه ومسألة لا يجب طرحها بالنسبة للحكومة الفرنسية.[4]

---

(1) رضوان عباد ثابت: المصدر سابق، ص27.

(2) أحمد مهساس: مرجع سابق، ص196.

(3) **كاترو (Catroux)**: حاكم عام للجزائر ولد بسعيدة في الغرب الجزائري، كان خبير شؤون الجزائر، تقلد عدة مناصب في سوريا والمغرب، اشتهر بالليبيرالية...خليدة بلقرع، مرجع سابق، ص60.

(4) عامر رخيلة: مرجع سابق، ص45-46.

ب- مرسوم 07 مارس 1944 (أمرية ديغول):

أثار اعتقال كل من فرحات عباس والسايح عبد القادر وحل القسم النيابي للمسلمين، سخط الجماهير الجزائرية التي قامت باحتجاجات في العديد من مدن الجزائر، وعلى غثر ذلك اضطر الجنرال كاترو Catroux إلى التراجع عن قرار حل القسم النيابي للمسلمين، وأطلق سراح فرحات عباس والسايح عبد القادر[1]،

وبالتزامن مع ذلك أقرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLW)[2] بناءا على اقتراح من الجنرال كاترو Catroux، مجموعة من الإصلاحات السياسية تخص الأهالي الجزائريين، وقد أعلنها الجنرال ديغول Degoul في خطاب له أثناء زيارته لقسنطينة في 12 ديسمبر 1943،[3] صيغت بعد ذلك وصدرت مرسوم 7 مارس 1944 ومما جاء فيه:

المادة01: سيتمتع الفرنسيون الملمون في الجزائر بجميع الحقوق، وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين، منحهم الوظائف الرسمية المدنية أو العسكرية.

المادة02: المساواة بين الجزائريين والفرنسيين قانونيا، وإلغاء القوانين الاستثنائية، والإبقاء على خضوع المسلمين للشريعة الإسلامية في أحكامهم.[4]

المادة03: منح حق المواطنة الفرنسية لستة عشر فئة من الجزائريين[1]تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية، وكذا منحها لكل جزائري ذكر بلغ 21 سنة أو أكثر وله الحق في الاستفادة من قانون 03فبراير 1919.[2]

---

(1) عامر رخيلة: مرجع سابق، ص45-46.

(2) **اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (comite Français d libration national)**: لجنة مهمتها وضع برنامج الإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين، كانت مشكلة من 12 شخصية سياسية (6مسلمين و6فرنسيين منهم 3 من فرنسا المتربول ومن 4 موظفين ساميين... للمزيد أنظر شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ص898.

(3) شارل روبير أجيرون: المرجع سابق، ج2، ص897.

(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان، 1992، ص219.

المادة04: منح الحق للفرنسيين في الترشح للمجالس الجزائرية بدون قيود، كما لهم الحق في الإنتخاب.

المادة05: الإبقاء على منطقة الجنوب الصحراوي خاضعة للحكم العسكري.

المادة06: ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوما يحدد الطرق تطبيق هذا القانون[3].

من خلال هذه المواد سنلاحظ أن أمرية مارس هي في الحقيقة إحياء لمشروع فيوليت الذي أجهض في سنة1938[4]، إضافة إلى ذلك أن هذه الأمرية تكفل من الناحية النظرية نوعا من المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، بينما هي في الواقع تكريس للفوارق بين المجموعتين، حيث لم يكن للمسلمين سوى 2/5 من المقاعد بينما الفرنسيين 9/10 من مجموع السكان، كما أنها تساوي بين أقلية فرنسية وأغلبية جزائرية، أضف إلى ذلك أن الجنسية الفرنسية قد اقتصرت على مجموعة فقط وهم من فئة النخبة ولم تشمل كل الجزائريين.[5]

وعليه فإن مرسوم 07 مارس 1944 لم يلبي مطالب الجزائريين، ولم يتحقق ما ورد في البيان، لذلك لم يلقى قبولا من طرف الوطنيين الجزائريين، إلا من بعض النواب الموالين للإدارة الإستعمارية، إذ رفضه حزب الشعب وجماعة النخبة وجمعية العلماء المسلمين واعتبروه مجرد إجراءات سطحية تجاوزها الزمن في مشروع بلوم فيوليت، في حين رحب الشيوعيين الجزائريين

---

(1)أصناف الجزائريين الذين يستمتعون بالجنسية الفرنسية من بينهم : قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي الحاصلين على شهادة من مدرسة فرنسية معترف بها، الموظفون المدنيون من طرف الدولة، العاملون في وظائف دائمة، أعضاء الفرقة التجارية والفلاحية... للمزيد أنظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص273-274.

(2)جمال خرشي: الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830-1962)، دار القصبة، الجزائر، ص431.

(3)أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص274-275.

(4)جمال خرشي: مرجع سابق، ص431.

(5)بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر : مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص133.

الذين اعتبروه (امتيازا) لصالح الجزائريين، كونهم معروفين بدفاعهم عن مصالح فرنسا وبقائها في الجزائر.[1]

ج- تأسيس حركة (حزب) أحباب البيان والحرية (14 مارس 1944):

بعد أسبوع من صدور مرسوم 07 مارس 1944، قامت الحركة الوطنية بتأسيس حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس1944 وبالتحديد في مدينة سطيف، وجاء ذلك كرد فعل على إصلاحات ديغول السابقة، وكذا للدفاع عن مطالب البيان وتحقيقها[2]، وتظهر أهمية هذه الحركة في كونها ضمت أعضاء من اتجاهات مختلفة للحركة الوطنية، إذ انضم إليها عناصر من النواب والنخبة، والكشافة وجمعية العلماء المسلمين وكذا حزب الشعب فكانت عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزبا سياسيا، وكان فرحات عباس هو كاتبه العام والمسؤول السياسي على جريدة الحزب وهي المساواة (Egalite)[3].

وقد حددت أهداف ومبادئ حركة أو حزب أحباب البيان والحرية فيما يلي:

- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة تقتضي في الدفاع عن البيان وتحقيق ما جاء فيه.
- نشر الأفكار التي دعت لها الحركة.
- التمديد بكل أشكال الاستعمار والاستعباد والعنصرية والعمل على محاربتها.
- إنقاذ وإسعاف ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الاستثنائية.
- العمل على إقناع الجماهير بشيوعية الحركة وخلق تيار مدافع عن البيان[4].

---

(1) عبد العزيز راجعي: السياسة الفرنسية في مواجهة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية (أمرية 07 مارس 1944نموذجا)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06، ع02، ص530-532.

(2) عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط3، دار مداد، 2008، ص456.

(3) أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص228.

(4) يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص228.

- ترويج فكرة الأمة الجزائرية وتأسيس جمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فدراليا مع فرنسا، ومضادة للإمبريالية[1].
- خلق روح التضامن في الجزائر بين مختلف الفئات المشكلة للمجتمع الجزائري.
- توحيد الأحزاب السياسية حول استراتيجية عمل سياسي مشترك بعد فشل المؤتمر الإسلامي سنة 1936.
- منح الجزائر دستورا، والمشاركة الفورية للمسلمين في حكومة بلادهم.
- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين[2].

وقد قام فرحات عباس بتسليم دستور أحباب البيان والحرية إلى عمالة قسنطينة، واتصل بالعديد من الشخصيات والأحزاب لإقناعهم بالانضمام للحركة الجديدة[3]، فإستجاب له حزب الشعب الجزائري ووافقه على إنشائه هذه الحركة مع التحفظ والإحتراز على مطالب الحزب المتمثلة في الاستقلال وتحرير الجزائر عن طريق الثورة، بل إن انضمام حزب الشعب الجزائري لحركة أحباب البيان والحرية جاء كفرصة من أجل إيجاد الشرعية لحزبه المنحل وتوحيد القوى الوطنية للكفاح المشترك ضد الاستعمار، كما وافقت جمعية العلماء المسلمين على مشروع فرحات عباس بسرعة ولكنها هي الأخرى حافظت على برنامجها ومطالبها الخاصة بالمساجد والتعليم والقضاء[4].

في حين عارض الشيوعيون الجزائريون، وقاموا على إثر ذلك بتأسيس حركة مضادة لحركة أحباب البيان والحرية، وسموها "أحباب الديمقراطية"، في شهر سبتمبر 1944، وهاجموا حركة فرحات عباس ووصفوها بالوطنية الكاذبة، واعتبروها من وحي الإمبريالية الخارجية[5].

---

(1) شارل روبير أجبرون: المرجع السابق، ص903.

(2) جمال خرشي: المرجع السابق، ص415.

(3) يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص111.

(4) عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص459.

(5) شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص904.

وبالرغم من ذلك فإن حركة أحباب البيان والحرية استطاعت التوسع بسرعة وتحقيق التفاف شعبي كبير حولها، إذ جرى الحديث عن 500,000 منخرط،[1] وتأسيس حوالي 165 فرعا لها عبر أنحاء الجزائر، كما أصبحت جريدتها المساواة "Egalite"تطبع ما بين 300 و500 ألف نسخة، وتضاعفت منشوراتها واجتماعاتها خلال سنة 1945، حيث عقدت في جانفي مؤتمرا لها، تلاه إجتماع آخر في شهر مارس من نفس السنة، إذ أسفرت الحركة من خلالها عن مجموعة من المطالب[2]، وأمام تزايد شعبية ونشاط الحركة وإنتشارها في مختلف أنحاء الجزائر، تخوف المستوطنين منها، وراحوا يحرضون السلطات الإستعمارية لوضع حد لنشاطها، لكنها لم تستطع في ذلك الوقت كبح نشاط الحركة نظرا للظروف العسكرية والسياسية الصعبة التي كانت تعيشها فرنسا وانشغالها بتحرير بلادها من أيدي الألمان، إضافة إلى تواجد الحلفاء في الجزائر وعدم اطمئنانها لردود فعلهم، لذلك كتم الفرنسيون غضبهم وحقدهم اتجاه الجزائريين إلى حين توفر الفرصة المناسبة[3]، والتي وجدوها فيما بعد يوم 08 ماي 1945 ولتضييق الخناق على حركة أحباب البيان والحرية، عمدت السلطات الإستعمارية إلى إعادة سجن مصالي الحاج ونفيه إلى برازفيل بإفريقيا وذلك أفريل 1945، بعدما كانت خففت عنه فترة السجن، وقد أثار ذلك سخط الوطنيين الذين اعتبروا هذا الفعل كتحدي لهم ولمشاعرهم الوطنية في وقت كانت فيه البلاد تتهيأ للإحتفال بإنتصار الحلفاء و انتصار الحرية الديمقراطية.[4]

---

(1)المصدر نفسه: ص907.

(2)تمثلت مطالب حركة أحباب بيان الحرية من خلال مؤتمرها الذي عقد في جانفي 1945 واجتماعها الذي كان في مارس من نفس السنة في: المطالبة بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب، وجعل اللغة العربية لغة رسمية، إضافة إلى إطلاق سراح مصالي الحاج وضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية.أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص230.

(3)أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص227-229.

(4)المرجع نفسه: ص233.

كما وجه بعض المسؤولين الفرنسيين تهديدات وتحذيرات للوطنين الجزائريين، حيث أخبر عامل عمالة قسنطينة لوسترادكاربونيل(Lastrad Carbonely)، أحد مسؤولي أحباب البيان والحرية وهو الدكتور سعدان في 26 أفريل 1945، بأنه ستقع اضطرابات قريبا في الجزائر، وسيترتب عنها حل حزب كبير، وفي ذات الصدد أكد أبو(Abbo) رئيس اتحادية شيوخ البلديات بقوله بأن أحداث الشغب ستحدث قريبا وسيضطر الجنرال ديغول (Degoul) على إثر ذلك إلى إلغاء اصلاحات 07 مارس 1944.[1]

وهكذا كانت الظروف السياسية قبيل مجاز 08 ماي 1945 يميزها من جهة تطور سياسي ووعي وطني جسدته حركة أحباب البيان والحرية، ومن جهة أخرى ترصد واستعلاء من قبل السلطات الفرنسية والمعمرين للقضاء على نشاط الحركة الوحدوي والوطني.

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية قبيل مجاز 08 ماي 1945:

لقد تزامنت التطورات السياسية السابقة في الجزائر مع ظروف إقتصادية متردية وصعبة، كان يعاني منها الجزائريون بسبب الظروف الطبيعية من جهة والسياسية من جهة أخرى، ناهيك عن نقص التموين الناتج عن الحرب العالمية الثانية، حيث سجلت هذه الفترة لا سيما سنتي 1944 و1945 نقصا كبيرا في الإنتاج الزراعي، وذلك راجع إلى الجفاف الكبير الذي لحق العديد من الحقول الزراعية لسنوات متتالية، وإنتشار الحشرات الضارة خاصة الجراد الذي أتلف مساحات زراعية كبيرة في مقاطعة قسنطينة.[2] أضف إلى ذلك السياسة الاستعمارية التي تقوم على الإستلاء على ملكيات الجزائريين بما في ذلك الأراضي وتحويلها ضمن ملكيات المعمرين، وكذا استغلال خيراتها لخدمة اقتصاد الفرنسي والمجهود الحربي تحت شعار: "تغذية الوطن الأم فرنسا أولا ".[3]

---

[1] أحمد مهساس: حركة الثورية في الجزائر(1914– 1954)، ط خ، وزارة المجاهدين، دار المعرفة، 2007، ص203.

[2] رضوان عيناد ثابت: المصدر سابق، ص39–40.

[3] إسماعيل سامعي: انتفاضة 08 ماي 1945 بقالمة ومناطقها، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص9–10.

وقد أثر هذا الإنخفاض في الإنتاج الزراعي على مادة الحبوب خاصة، فبعد ما كانت الكمية المعتادة التي أنتجها الجزائريون تصل إلى حوالي 17 مليون قنطار في السنوات السابقة، أصبحت 3 مليون قنطار خلال عام 1945، [1] الأمر الذي أربك السلطات العامة ودعاها إلى إستيراد كميات كبيرة من الإحتياجات الغذائية بلغت نسبة الحبوب فيها 12 مليون قنطار، وبذلك تحولت الجزائر من بلد منتج للحبوب إلى مستورد لها، في المقابل زادت أسعار المواد الأساسية خلال نفس العام، حيث تضاعفت أسعار الخبز والطحين 3 مرات، في حين تضاعفت أسعار اللحم والزيت والأقمشة 6 مرات عام 1939،[2]زيادة عن ذلك ندرة المواد التي ساهمت في استفحال السوق السوداء التي كانت أسعارها تفوق طاقة وإمكانية اغلبية الجزائريين.[3]

وفي هذا الصدد وجه ابن جلول انتقادا للسياسة الإقتصادية التي انتهجتها السلطات الإستعمارية بالجزائر في جلسة 27 مارس 1944 ووصفها بالكارثية نظرا لما نتج عنها من المجاعة والبطالة، كما نقد طرق توزيع المؤن غير المنتظمة، إذ كانت العائلات الجزائرية في المدن تستفيد من أربع كيلو غرامات من الحبوب الصلبة مدة شهر كامل في حين كانت حصة العائلات الريفية أقل بكثير.[4]

أما الميدان الصناعي فكان هو الآخر متدهورا نتيجة للسياسة الإستعمارية التي انتهجتها فرنسا والتي تقوم على عدم تصنيع الجزائر بهدف إبقائها سوقا مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية، وبالتالي العمل على إبقاء الإقتصاد الجزائري ضمن نطاق توجهات السياسة الإقتصادية الفرنسية

---

(1)محمد بلعباسي: محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة تنوير، ع 05، مارس2018، ص243.

(2)رضوان عيناد ثابت: المصدر نفسه، ص40-43.

(3)محمد بلعباسي: محمد شيوب، المرجع نفسه، ص242.

(4)محمد شبوب: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية، إقتصادية، وإجتماعية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والأسلامية، جامعة وهران1، س ج 2014-2015، ص214.

وجعله مكملا له، وهو ما عبر عنه مدير الشؤون الإقتصادية في إدارة الإحتلال بالجزائر عام 1944 بقوله: «ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر، فإن ذلك من شأنه أن يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية». [1]

إن تدهور الأوضاع الإقتصادية قد انعكس سلبا على الوضع الإجتماعي للشعب الجزائري، إذ كان يعيش حياة البؤس والحرمان وانتشار الجماعات لاسيما سنوات 1941-1942 و1945، إضافة إلى الفقر وتدني المستوى المعيشي بسبب غلاء الأسعار وندرتها، دون أن تنسى التمييز العنصري الذي كانت تمارسه السلطات الإستعمارية ضد الجزائريين، حيث كان المعمرون يتمتعون بالأفضلية في كل شيء يحطون بالنصيب الكبير من خيرات الجزائر إضافة إلى استحواذهم على أهم الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في البلاد مما جعلهم أصحاب نفوذ على الجزائر والجزائريين رغم انهم كانوا يمثلون أقلية أمام الأغلبية الجزائرية.[2]

إن حجم المعاناة التي واجهها الجزائريون خلال فترة الحرب العالمية الثانية، كانت كبيرة وقيلة عليهم، بسبب السياسة الإقتصادية التي تتبعها السلطات الإستعمارية، إذ كان الأهالي في وضع سيء جدا بسبب الجوع، مما أدى بهم إلى أكل الحشائش وأوراق الشجر والحيوانات السائبة.[3] وما زاد الأوضاع تفاقما هو إنتشار الأمراض والأوبئة كوباء الطاعون والتوفيس خاصة في فترة ما بين (1941-1943)، والتي راح ضحيتها عدد كبير من الجزائريين في ظل التهميش والإهمال واللامبالاة من طرف السلطات الإستعمارية، حي حسب إحصاء معهد باستور فإن عدد المتوفيين

---

(1) اسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص10.

(2) المرجع نفسه، ص12.

(3) صياح نور هادي العبيدي: الجزائر سنوات الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة، في تاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية، ابن رشيد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، س ج 2013، ص284.

خلال 1941 بلغ 153,512 و233388 خلال سنة 1942، بعد ما كان عددهم 111850 في سنة 1939.[1]

وقد وصف عيناد ثابت في كتابه 8أيار/ ماي 45 حالة بؤس الجزائريين بقوله«... جائعون وصاعدون من منطقة الحدود الجزائرية المغربية باتجاه التل بثيابهم الرثة البالية، يسيرون وهم منهكون بحثا عن زاد يوم نادر، لقد كان تشرد سكان الجزائر في عام 1945 أمرا جليا وصارخا يوميا>>[2]، وأضاف في نفس الصدد المحامي بو منجل واصفا معاناة الأهالي لا سيما النساء من ندرة الملابس بقوله:<<" صارت النساء لا يخرجن من منازلهن بسبب فقدان الملابس، يقول بعض الأباء أنهم صاروا لا يرون بناتهم بسبب معانتهن من العري>>".[3]

وبالنسبة للأوضاع الثقافية هي الأخرى عانت من السياسية الإستعمارية، حيث صودرت الحريات وأوقفت النشاطات الثقافية، وسلبت وسائل التبليغ والإتصال لاسيما التعليم، إذ كان بالنسبة للجزائريين في المدارس الحكومية وفي الأطوار الثلاثة قليلة جدا بالمقارنة مع نسبة الفرنسيين والأوروبيين،[4] أضف إلى ذلك أن فرنسا قد استغلت المدارس طوسيلة لخدمة مصالحهم وتثبيت جذورها الإستعمارية في الجزائر، حيث عملت على إيجاد نظام تعليمي يفرغ الشخصيات الجزائرية من هويتها الوطنية، من خلال استبدال التعليم العربي الإسلامي بالتعليم الفرنسي.[5] الأمر الذي جعل جمعية العلماء المسلمين تبذل جهودا كبيرة لدعم تعليم الأهالي الجزائريين في الكتاتيب والزوايا والمدارس غير الحكومية خاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وذلك في إطار المحافظة على الهوية الإسلامية الجزائرية، وبالرغم من ذلك إلا أن نسبة الأمية كانت مرتفعة في

---

(1) عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وراوافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية (1880- 1954)، دار الأمل، تيزي وزو، 2019، ص278.

(2) رضوان عيناد ابت: المصدر سابق، ص44.

(3) عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، ط2013، ص719.

(4) اسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص12-13.

(5) عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع سابق، ص135-136.

هذه الفترة، غذ وصلت نسبتها إلى 91’94% في الذكور و 98,4% في الإناث، نتيجة لظروف الحرب والسياسة الإستعمارية القائمة على الضغط على هذه المؤسسات وعلى كل من يدعمها في ذلك جمعية العلماء المسلمين.[1]

إن هذه الأوضاع المتردية للجزائريين في جميع المجالات قد أسهمت في ظل الدعاية التحررية، في إثارة غضبهم وزيادة كرههم للمستعمر وسياسته الإصلاحية القائمة على الوعود الزائفة، الأمر الذي شجعهم ودفعهم للمطالبة بالحرية ومقاومة الإستعمار ورفض التعامل مع الفرنسيين، وفي هذا السياق مذكر المنشور الذي ألصق في فبراير 1945 في بعض مدن الجزائر كوهران وقسنطينة والذي جاء فيه :" أيها الإخوة إن حياة بلادكم في خطر، فالإستعمار قد خربها ماديا، إن الشعب الجزائري لم يستمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي، فاللغة العربية مضطهدة منذ الإحتلال والإسلام أصبح محل سخرية، وإن كرامتنا لا يضمن لها الإحترام إلا في إطار الكيان جزائري وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري وترفض أي سيادة أجنبية".[2]

---

(1) اسماعيل سامعي: المرجع نفسه، ص13.

(2) محمد شبوب: المرجع سابق، ص215-216.

المبحث الثاني: وقائع أحداث الثامن ماي 1945 ونتائجها:

لقد اختلفت آراء وتسميات الباحثين والمؤرخين حول ما جرى في 8 ماي 1945 في الجزائر، فهناك من وصفها على أنها احداث وآخرون يصفونها بالمظاهرات، وطرف آخر وصفها بالمجازر، وهناك حتى من وصفها على انها ثورة. كما تعددت الروايات حول من يقف وراء تنظيم مظاهرات الثامن ماي، إذ هناك من يرجعها بقوله أن أحباب البيان والحرية وبقيادة فرحات عباس هم من نظموا هذه المظاهرات، وطرح آخر يقول بأنها من تنظيم حزب الشعب الذي كان ينشط سرا، بينما هناك يرى بأنها مؤامرة دبرتها الإدارة الاستعمارية من أجل ضرب الحركة الوطنية، وهذا الاختلاف لازال إلى يومنا هذا شائعا بين المؤرخين الباحثين وذلك تبعا لاختلاف الإيديولوجيات والمذاهب والمصادر.

أولا: أسباب أحداث 8 ماي 1945:

حتى بالنسبة لأسباب هذه الأحداث، وجدنا اختلاف بين الباحثين والمؤرخين، حيث يحاول كل طرف من إبراز الأسباب دون أخرى تبعا لمبرراته، ومذهبه في تفسير الأحداث التاريخية فهناك من يرجعها إلى:

أ- أسباب إقتصادية:

حيث يرى البعض لاسيما الكتاب الفرنسيين والحكومة الفرنسية، بأن الأسباب الإقتصادية هي العامل الرئيسي الذي أدى بالأهالي الجزائريين إلى الإنتفاض يوم 1 و8 ماي 1945، مستدلين في ذلك على الظروف الإقتصادية الصعبة السابقة التي عاشتها الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية، والتي نتج عنها إنتشار المجاعة والجفاف والأمراض القاتلة، إضافة إلى نقص التموين[1]، ولقد وصفت مجلة الجيش الأمريكي(Stardesnd Stripes) أحداث 8 ماي 1945 على أنها

(1)بشير سعيدوني: مجازر 8 ماي 1945 (الخلفيات والانعكاسات)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع2، جوان 2013، ص195.

"ثورة طعام" وهو نفس الوصف الذي أطلقته الحكومة الفرنسية القائلة بأن: «الأسباب تعود إلى نقص وسائل التغذية، وأن الحكومة عازمة على إرسال الغذاء للجزائريين[1] »، كما أكدت السلطات الاستعمارية بأن الوطنيين الجزائريين قد استغلوا هذه الظروف لإدارة الشعب الجزائري للمطالبة بالاستقلال وتحريضهم ضد فرنسا.[2]

وبعيدا على باقي الظروف والأسباب راحت جماعة اليساريين والشيوعيين الفرنسيين تؤكد أن العامل الإقتصادي هو السبب الرئيسي لأحداث 8 ماي 1945، وذلك تبعا لتوجهاتهم وإيديولوجياتهم، كما ان حزب الشيوعي الجزائري لم ينكر ذلك، وسعى إلى لفت النظر إلى بؤس الجزائريين في تلك الفترة.[3]

وبالرغم من هذه التفسيرات، فإن أغلب المناطق التي حصلت فيها حوادث 8 ماي لاسيما شرق الجزائر كانت من أغنى المناطق في الجزائر من الناحية الإقتصادية خاصة في الحبوب.[4] أضف إلى ذلك أن من قاموا بهذه الظاهرات لم يحملوا أي لافتات تحوي شعارات على الجوع أو تفسير هذا الطرح، كما أنهم لم يهاجموا مخازن الحبوب والمواد الغذائية. وهذا بإعتراف الفرنسيين انفسهم، حيث لم ينشر قاليه(ممثل الإستعمار) في كتابه المفصل حول ابتزاز الثائرين إلى أي أعمال نهب أو سرقات في أي مكان،[5] كما أن الأماكن التي قتل فيها بعض المعمرين لم يأخذ منها شيئا يفسر هذا الطرح، وفيما يخص اللافتات فقد كانت تحمل شعارات سياسية فقط.[6]

---

(1) علي تابليت: 8 ماي 1945، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص23.

(2) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص241.

(3) اسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص39.

(4) علي تابليت: المرجع السابق، ص24.

(5) رضوان عيناد ابت: مصدر سابق، ص124.

(6) أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص242.

كما تجدر الإشارة إلى أن المناطق الأكثر جفافا والأقل ازدهارا مثل الناحية الجنوبية لسطيف، بقيت هادئة تقريبا، بينما امتدت المظاهرات بسرعة بين 8 و10 ماي في الجهة الغربية للمدينة واليت كانت خصبة وغنية، مما يؤكد أن الاضطرابات حدثت بالمناطق الغنية والأقل تضررا من المجاعة.[1] وبالتالي فإنه بالرغم من الأزمة الإقتصادية التي كانت تعاني منها العديد من المناطق الجزائرية خاصة الريفية، إلا أنها لم تكن السبب الأساسي لأحداث الثامن من ماي ورغم كل شيء فإن العامل الإقتصادي يبقى عاملا ثانويا أمام عامل الحرية والكرامة، وأن القضية ليست قضية جوع فقط بقدر ما هي قضية حرية واستقلال.

ب- الأسباب السياسيـــة:

وتنقسم إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

ب1- الأسباب الداخلية: وتتمثل في:

- انهيار فرنسا وهزيمتها أمام ألمانيا خلال فترة قصيرة في سنة 1940، حيث كان هذا العامل دافعا نفسيا شجع الحزائريين على تخطي حاجز فرنسا:" الأسطورة التي لا تهزم".[2]
- نزول قوات الحلفاء يوم 08 نوفمبر 1942 بالجزائر، حاملين معهم مبادئ لحق الشعوب في تقرير مصيرها، الأمر الذي عزز الأمل في نفوس الجزائريين، وساعدهم على تنمية

---

(1) أني راي غولدزيغر: جذور حرب الجزائر (1940-1945)، تر: وردة لبنان، مراجعة الحاج: مسعود مسعود، دار القصبة للشر، الجزائر، 2005-2012، ص358.

(2) جمال قنان: المرجع السابق، ص190.

وعيهم لتوحيد مطالبهم وعرضها على الحلفاء بنية مساعدتهم للجزائريين في الحصول على حقهم في تقرير مصيرهم مقابل مساهمتهم في الحرب العالمية.[1]

- تأسيس البيان الجزائري في 10 فيفري 1943 الذي طالب بتكوين دولة جزائرية مزودة بدستور.
- إنشاء حركة احباب البيان والحرية في 14 مارس 1944، والتي استطاعت توحيد التيارات السياسية للدفاع عن مطالب البيان وتحقيقها.[2] وبتأسيس البيان الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة من النضج والوعي السياسي خلال فترة الحرب العالمية الثانية.
- الضغط الداخلي الذي تولد بعد الحرب العالمية الثانية بين الجزائريين والمعمرين الأوروبيين خاصة بعد تأسيس الحركة الوطنية للبيان الجزائري وحزب أحباب البيان والحرية، حيث سعى المعمرون بكل جهودهم إلى تحطيم جهود الجزائريين السلمية، والإشاعة إلى أن أحداث دامية ستحصل في الجزائر قريا، وستكون سببا في حل أكبر حزب سياسي وتعطيل تطبيق اصلاحات 7 مارس 1944.[3]
- الداعية الألمانية التي كانت موجهة إلى المغاربة تطالب منهم رفض الحرب العالمية 2 التي لا تهمهم، وتدعوهم إلى الإهتمام بالسلم والحرية والمستقبل الذي ينتظرهم.[4]
- المظاهرات السلمية التي قام بها الجزائريون ودعا لها حزب الشعب الجزائري في أغلب المدن الجزائرية من 1 إلى 8 ماي 1945 للمطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج زعيم الحزب، وكذا المطالبة بإستقلال الجزائر والشمال الإفريقي، ومن جهة اخرى لتذكير

---

(1) أحمد بن مرسيلي: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (جريدة الجمهورية الجزائرية، نموذجا 1 نوفمبر 1954 –31 ديسمبر 1955)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص83–84.

(2) أحمد مرسلي: مرجع سابق، ص84–87.

(3) يحيى بوعزيز: مرجع سابق، 112–113.

(4) عباس فرحات: ليل الإستعمار، تر: أبو بكر رحال، المصدر السابق، ص104.

فرنسا بوعودها الزائفة المتمثلة في منح الجزائريين الحرية مقابل مشاركتهم بجانبها في الحرب.[1]

ب2- الأسباب الخارجية: وتمثلت في مجموعة ظروف وأحدا خارجية عجلت وساهمت في بروز الوعي الوطني الجزائري، أهمها:

- إنعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو والذي وضع فيه ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي كانت من اهم بنوده حق الأمم في تقرير مصيرها وهيئة السلم والأمن في العالم، هذا الأمر بث الأمل في نفوس الجزائريين معتقدين ان الأمريكان الذين أظهروا المناهضة للاستعمار، سيفرضون على فرنسا تطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي على الجزائر لا سيما مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها.[2]
- قيام الجامعة العربية في مارس 1944 وهو التاريخ الذي صادف إنعقاد مؤتمر أحباب البيان والحرية في الجزائر، الأمر الذي شجع الجزائريين بطريقة غير مباشرة للمضي قدما نحو تحقيق مطالبهم والحصول على الحرية واسترجاع الكرامة[3]، متوقعين من الجامعة العربية مديد العون المادي والمعنوي لهم لتحقيق ذلك.[4]
- الإنتصار على الفاشية والنازية في أوروبا، شجع الجزائريين وجعلهم يفكرون في تحقيق الحرية والإستقلال.[5]

---

(1) الجيلالي صاري محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900-1954)، ج5، تر : عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص79.

(2) أني راي غولد زيغر: المرجع السابق، ص280.

(3) اسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص45.

(4) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص246.

(5) اسماعيل سامعي: المرجع نفسه، ص45.

ج- الأسباب الدينية:

ينسب بعض الكتاب أحداث 8 ماي 1945 للعنصرية الدينية وحقد المسلمين الجزائريين وعدائهم للمعمرين الأوروبيين والفرنسيين، مؤكدين أن الحرب العالمية وما صاحبها من دعايات الوطنيين قد ساهمت في زيادة إشعال فتيل هذا العداء عند الجزائريين، وهذا ما أشار إليه حاكم بلدة فج مزالة.[1] في تقريره بقوله:« دراكتي أوكد بأن حادثة 8 ماي التي بدأت يوم 9 ماي في فج مزالة قد أخذت طابعا ثوريا تحت راية الإسلام» ، وأضافت أحد الصحف بأن القضية الدينية قد أثرت بشكل كبير في القضايا السياسية الجزائرية.[2]

ولكنه بالرغم من اضطهاد الدين الإسلامي، والأحكام التي طالت المؤسسات الدينية خاصة المساجد، فإن المتظاهرين لم يهاجموا الكنائس المنتشرة عبر ربوع الجزائر، ولم يعتدوا على رجال الدين المسيحيين أو اليهوديين، وعليه فإن الأسباب الدينية ليست بالعوامل المباشرة وهذه التفسيرات منها كانت تبقى أسبابا ثانوية.[3]

ومجمل القول بأنه بالرغم من تضارب الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية لأحداث الثامن ماي، فإن جمود السياسة الفرنسية وتصلبها في الإصلاح وعدم الاعتراف بحقوق الجزائريين، إضافة إلى الوعود الكاذبة وضعف فرنسا سياسيا وعسكريا في الحرب العالمية الثانية، وكذا التطورات الحاصلة على مسار الحركة الوطنية، كل هذا كان من بين الأسباب الرئيسية لهذه الأحداث.[4]لأنه كما يقول محمد قنانشي في كتابه الميسرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945:" أن

---

(1) **فج مزالة:** بلدة تقع غرب ولاية ميلة ويطلق عليها أيضا اسم فرجيوة... www.startimes.com،2023/4/20، 12:50.

(2) أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص243.

(3) اسماعيل سامعي: مرجع سابق، ص40.

(4) علي تابليت: مرجع سابق، ص24.

هذه الأحداث لم تأتي عفوا، بل هي تسلسل تاريخي فرضته الأحداث المتتالية وحتمته الظروف المعيشية، التي حركت مشاعر الوطنية الجزائرية للمطالبة بالحرية واسترجاع الكرامة".[1]

ثانيا: سير أحداث 8 ماي 1945 ونتائجها:

أ- أحداث 1 ماي 1945:

في الحقيقة إنه لا يمكن التحدث عن أحدا 8 ماي 1945 ومجرياتها، دون انت لا نتكلم على أحداث الفاتح من ماي 1945، وذلك باعتبار هذه الأخيرة هي مقدمة وهمزة وصل لمظاهرات 8 ماي 1945، وهي بمثابة الشرارة الأولى لها.

صادف 1 ماي 1945 مناسبة الإحتفالات بعيد الطبقة الشغيلة، حيث استغل حزب الشعب الجزائري هذا اليوم وقرر تنظيم مظاهرات شعبية برخصة من السلطات الإستعمارية قصد المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم مصالي الحاج، وليثبتوا للحلفاء بأن الحركة الوطنية قادرة على تعبئة الشعب والجماهير.[2]

باشرت إدارة الحزب إرسال مبعوثيها إلى مختلف النواحي لنشر التعليمات، مؤكدة في ذلك على ضرورة أخذ المظاهرات الطابع السلمي، شهدت شوارع الجزائر ووهران، وقالمة وسطيف والبليدة وغيرها من المدن حشودا من المتظاهرين حاملين لافتات كتب عليها " أطلقوا سراح مصالي"،" أطلقوا سراح المساجين"،" الإستقلال" إضافة غلى العلم الوطني، فقد كانوا مناضلو حزب الشعب الجزائري يقودون هؤلاء المتظاهرين.[3]

---

(1) محمد قنانش: آفاق مغاربية (المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945)، منشورات دحلب، الجزائر ص52.

(2) علي تابليت: مرجع سابق، ص8.

(3) يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 138.

انطلقت المظاهرات في العديد من المدن الجزائرية بطريقة سليمة ومنظمة امتثالا لأوامر غدارة حزب الشعب الجزائري، حيث بدأت في وهران صباحا من صيعة الحمري (لامور)، وحسب ما يرويه صياح الهواري أحد مسؤولي حزب الشعب الجزائري في وهران أنه تم تنظيم تجمعين كان الأول في الحمري في ساحة الصحراء والثاني داخل مركز انصار البيان والحرية، وقد انظم موكب الحمري إلى الجماهير الموجودة في ساحة المدينة الجديدة، حيث بدأت التظاهرة، وكانت تضم حوالي 10000 شخص حاملين الرايات والشعارات ويحيط بهم مناضلو من حزب الشعب.

وعند وصول الموكب إلى ساحة سبامستو بول سابقا اصطدم بحاجز الشرطة بجانب السجن القديم، وحدثت مواجهة بينهما، وعمت الفوضى المكان فأطلقت الشرطة النار على المتظاهرين مما خلف قتيلا و 15 جريح من صفوف المتظاهرين مع توقيف 34 شخص، في حين سقط بعض الجرحى من صفوف الشرطة.[1]

أما في سطيف مركز قوة احباب البيان فقد نظمت مسيرة بلغ تعدادها بعد إنضمام الأطفال وشباب الكشافة الإسلامية حوالي 5000 شخص، وقد اغتنم حزب الشعب الجزائري فرصة غنشاء حركة احباب البيان في سطيف لدعم أجهزة حزبه وفرضه داخل الجموع الشعبية، كانت المسيرة تسير بعادية لكن الجموع تفرقوا في هدوء بعد أن وعدهم رئيس البلدية بنقل مطالبهم إلى السلطات المعنية.

وفي قالمة نظم حزب الشعب الجزائري مسيرة صامتة إلى عمق المدينة الأوروبية، ولما وصلت ساحة المسرح أمر أشياري (Achiary) المحافظ الفرعي بتوقيف التظاهرات، فتفرق المتظاهرون في هدوء، وفي مساء نفس اليوم استدعى أشياري بعض المناضلين وهددهم إذا تكرر الأمر.[2]

---

(1) رضوان عيناد ثابت: المصدر سابق، ص48-50.

(2) أني راي غولد زيغر: المصدر السابق، ص308-309.

وفي مدينة الجزائر، حسب ما يرويه أحمد بودة الذي كان من بين المنظمين لهذه المظاهرات أنه تم توزيع المناضلين على 3 مجموعات:

- مجموعة حي القصبة، مكان التجمع في سيدي عبد الرحمان.
- مجموعة بئر خادم، بئر مراد رايس، بوزريعة، الأبيار: مكان التجمع باب جديد.
- مجموعة بلكور، حسين داي، روبيو، الحراش، بولوغين: مكان التجمع ساحة الشهداء.

وقد انطلقت المسيرات الثلاثة بعد الظهر على الساعة الخامسة باتجاه نقطة التلاقي التي كانت عند مدخل شارع بن مهيدي (إيزلي سابقا)، وبعد ان التقاء مسيرتا ساحة الشهداء وسيدي عبد الرحمان في المكان المحدد، بدأتا السير معا نحو البردي المركزي الذي كان نقطة التقاء المتظاهرين النهائية، إلا أن الشرطة قامت بتوقيفهم وأطلقت عليهم النار مخلفة 4 قتلى من حاملي العلم كانوا أول الشهداء الذين سقطوا في 1 ماي 1945.[1] أما بخصوص المسيرة الثالثة التي انطلقت من سركاجي عند وصولها إلى نهاية شارع رفيقو (ذبيح الشريف)، قررت الالتفاف خلف (سنيما الكازينو) بعد سماع طلقات النار، ومن ثم واصلت المسير إلى غاية وصولها إلى البريد المركزي.

وتجدر الإشارة أنه عقب هذه المظاهرات باشرت الشرطة الاستعمارية حملة اعتقالات واسعة خاصة على أعضاء حزب الشعب.[2]

رغم الصعوبات التي تعرض لها المناضلون والمتظاهرون ككل خاصة تلك الصعوبات التي كانت من طرف السلطات الإستعمارية التي كانت تحاول كعادتها إخماد وإحباط أية محاولة وطنية

---

[1] أول شهداء 1 ماي 1945 في الجزائر هم: غزالي الحفاف، أحمد بوغلام الله، عبد القادر زيار، وعبد القادر قاضي... كتاب يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، ص139.

[2] يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص139-140.

سليمة كانت أو عنيفة، إلا أن الجزائريين نجحوا في إظهار قوتهم وإيمانهم ومطالبهم في هذه التظاهرات.[1]

ثالثا: أحداث 8 ماي 1945 ونتائجها:

في الوقت الذي كان فيه العالم يحتفل بانتصار الحلفاء على النازية الألمانية وانتهاء الحرب العالمية الثانية وتوقيه الهدنة في 7 ماي، كان الجزائريون قد عم الأمل في أنفسهم معتقدين بأن باب الحرية والإستقلال سيفتح أخيرا، وأن فرنسا ستبقى بوعودها.[2] الأمر الذي جعلهم يقررون على غرار باقي شعوب العالم تنظيم مظاهرات سليمة في 8 ماي للمشاركة في هذه الفرحة والتعبير على مطالبهم في الحرية وتذكير فرنسا بوعودها من جهة أخرى، إلا أن الروايات قد اختلفت وتعدد حول من يقف وراء تنظيم هذه المظاهرات كما ذكرنا سابق، حي هناك العديد من المؤرخين من اعتبر حركة أحباب البيان والحرية هي التي دعت ونظمت لمظاهرات 8 ماي 1945 أمثال السيد مهساس الذي قال في كتابه الحركة الثورية في الجزائر:" إن هذه المظاهرات نظمها أصدقاء البيان والحرية على الصعيد الوطني". وقال أيضا:" أن نائب عامل العمالة قد ادعى أن الرخصة سلمها لواحد من مسؤولي حزب احباب البيان والحرية".[3]

إلا أن فرحات عباس زعيم الحركة قد نفى ذلك حيث ذكر في كتابه ليل الإستعمار:"بأن السلطة الإستعمارية اعطت رخصة التنظيم لبعض المسلمين الذين رغبوا في وضع إكليل الزهور على قبور الأموات وحسب نائب العاملة لمدينة سطيف فغن الرخصة منحت لأحد من حركة أحباب البيان

---

(1) محفوظ قداش: 8 ماي 1945، توطئة بقلم عبد العزيز بوتفليقة، تر : سميرة بن فضيل، منشوراتANEP، الجزائر،2007،ص32.

(2) جريدة المجاهد: ذكرى 8 ماي 1945، ج1،ط خ من وزارة المجاهدين، ع1، ص325.

(3) أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، المرجع سابق، ص238.

والحرية، إلا أن هذا الأخير لم يقدم إلا طلبا شفويا، فظن نائب العاملة بأنه من مسؤولي حركة أحباب البيان".[1]

أما العض الآخر فيرى بأن هذه المظاهرات من تنظيم حزب الشعب الذي كان ينشط سرا، حيث أنه من المعروف أن مظاهرات 1ماي 1945 كانت من تنظيم حزب الشعب الجزائري، وحسب العديد من المناضلين في حزب الشعب الذين أبدوا بشهادتهم حولها ، فإن هذه المظاهرات كانت مقدمة لمظاهرات 8 ماي، وفي ذلك يذكر عيناد ثابت أن حزب الشعب الجزائري أعطى الأمر لمسؤوليه المحليين والمناضلين المنضبطين ليوم الهدنة، بأن هذا اليوم يمثل فرصة جديدة مناسبة للقيام بمظاهرات جماهرية سياسة وطنية في كل المدن وأن حزب الشعب قد أعطى أوامر برفع الشعارات إضافة إلى خمس توجيهات وهي توجيه المتظاهرين ونزع السلاح قبل إنطلاق المسيرة، إضافة إلى رفع العلم الوطني والاحتفاظ بالسر فيما يخص رفع العلم حتى على مسؤولي أحباب البيان والحرية وهو ما جعل من رفع العلم أثناء المظاهرات مفاجئة لأحباب البيان، وضع العلم الجزائري وس رايات الحلفاء، ووضع باقة الزهور على نصب الأموات.

والمتبع لسير المظاهرات يسري بأن التوجيهات التي ذكرها عيناد ابت ثد طبقت وعمل بها المتظاهرون، مما يؤكد الطرح القائل بأن حزب الشعب الجزائري هو المنظم لتلك المظاهرات.[2]

اما الطرح الثالث فيعتبر المظاهرات مؤامرة نظمتها ودبرتها جهات استعمارية، حي هناك من يقول بأن الإدارة الإستعمارية الفرنسية هي من نظمتها وحاكت هذه المؤامرة من أجل ضرب الحركة الوطنية وعرقلة أي عملية إصلاحية ترى فيها بعض المنافع لصالح الجزائريين، وفي ذلك يقول فرحات عباس في كتابه ليل الإستعمار:<< في افريل 1945 قال العامل (لسطراد كاربونيل) على سبيل السر للدكتور سعدان بأنه ستقع اضطرابات عن قريب يحل على إثرها حزب عيتد وما أنفك

---

(1)عباس فرحات: مصدر سابق، ص114-115.

(2)عامر رخيلة: مرجع سابق، ص63-65.ن

المعمر عبو من جهته، يرد بأن الجزائر ستكون مسرحا للمشاغبات يضطر الجنرال ديغول على إثرها إلى إلغاء اصلاحات 7 مارس>>[1]

في حين هناك من اعتبرها من تدبير وتنظيم جهات سرية كالشيوعيين الجزائريين الذين اتهموا حزب الشعب وحركة أحباب البيان والحرية بالتحالف مع عناصر هتلرية وفاشية، تدعي الديمقراطية تريد إحداث اضطرابات في الجزائر.[2]وفي ذلك يقول محفوظ قداش في كتابه 8 ماي 1945:" لقد أدان الحزب الشيوعي تواطئ أشباه الوطنيين في عناصر هتليرية معروفة، وعاتب الإدارة على تسهيل تطور أحباب البيان والحرية الذي أنشأ نوانة، الرؤوساء المجرمون لغرب الشعب الجزائري".[3]

وبخصوص وقائع مجازر 8 ماي وأحداثها، فإن العديد من المدن الجزائرية عرفت انطلاقا لمظاهرات في هذا اليوم اتخذت شكلا سلميا وهادئا، وشارك فيها العديد من الجزائريين من مختلف الفئات، وقد ركزنا في دراستنا هذه على مدينة سطيف وقالمة وخراطة، باعتبار هذه المدن هي نقطة تحول المظاهرات السلمية إلى مجزرة في الجزائر، وعليه ستتبع مسار هذه الأحداث في هذه المدن:

أ- سطيـــف:

كان يوم 8 ماي سنة 1945 يوم الثلاثاء في مدينة سطيف، يصادف السوق الأسبوعي للمدينة، التي اكتظت شوارعها وساحاتها بمختلف المسوقين الوافدين من القرى والمدن المجاورة للمتاجرة

---

(1)عباس فرحات: المصدر السابق، ص114.

(2)ضري علاق: مذكرات جزائرية، تر : جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجائر، 2007، ص141.

(3)محفوظ قداش: 8 ماي 1945، توطئة بقلم عبد العزيز بوتفليقة، تر : سميرة سي فضيل، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص52-53.

والمشاركة في التظاهرات السلمية المقرر تنظيمها في هذا اليوم بمناسبة الانتصار على الفاشية والنازية، وإحياء لأرواح الجنود الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الثانية.[1]

وقبل ذلك فقد تلقى سكان سطيف أوامر بعدم حمل السلاح من طرف منظمي المظاهرات، لكي تأخذ هذه الأخيرة الطابع السلمي، مع التأكيد على حمل الشعارات واللافتات السياسية، ورفع العلم الجزائري وسط أعلام الحلفاء. وذلك بإيعاز من حزب الشعب الجزائري.[2]رغم أن المحافظ المركزي للمدينة والذي ذكره عيناد ابت في كتابه 8 أيار/ ماي 1945 بأنه يدعى تورTort رفقة مساعديه، قد أخبروا منظمي المظاهرات عند حصولهم على رخصة التظاهر بأن" كل الرايات واللافتات السياسية ممنوعة"

كما هددهم وحملهم مسؤولية أي حدث قد يقع في هذا اليوم.[3]

انطلقت المسيرة بالقرب من مسجد المحطة" أبي ذر الغفاري حاليا"[4] وساروا منظمين إلى وسط المدينة بالقرب من مقهى فرنسا، حاملين العلم الجزائري وشعارات وطنية أخرى منددة بالاستعمار مثل: "عاشت الجزائر حرة مستقلة"، "حرروا مصالي الحاج"، "فليسقط الاستعمار"، "عاشت شرعة الأطلسي". وقد قدر عددهم لحوالي 8 إلى 15 ألف شخص، منهم 200 من الكشافة الإسلامية الذين كانوا في مقدمة المسيرة رافعين العلم الوطني، يليهم حملة باقة الزهور، متبوعيين بحشد المتظاهرين من القرويين والفلاحين والتجار... إلخ وكان يحيط بالحشود مناضلون من حزب الشعب الجزائري، كانت الشوارع مكتظة على وقع هتافات المتظاهرين بهذه الشعارات مع الأناشيد الوطنية وزغاريد النسوة، ولما اقتربوا من وسط المدينة من مقهى فرنسا، تقدم محافظ الشرطة

---

(1)جريدة المجاهد: مصدر سابق، ص325.

(2)أني راي غولد زيغر: المصدر سابق، ص347.

(3)محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية (1939-1951)، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر،2011، ص1008.

(4) كمال يعيش: سطيف المقبرة الجماعية (مجازر 8 ماي 1945)، توطئة: حيل مانسيرون، دستير فايد، تر: فوزي بن كاري، مطبعة فنون، سطيف، 2018، ص46.

أوليفري Olivieri فجأة رفقه عناصره لإخبار المتظاهرين بإخفاء اللافتات، ومحاولا انتزاع العلم الوطني من يد حامله وهو شاب كشاف يدعى "سهل بوزيد" وفي بعض المصادر والمراجع" شعال بوزيد"، تصدى له هذا الأخير، وأمام معارضة ورفض المتظاهرين الامتثال لأوامر الشرطة الفرنسية، أطلق المفتش لافون Lafon (مفتش شرطة) الرصاص على الشاب بوزيد فيرديه قتيلا مع إصابة آخرون بجروح.[1]وهنا كانت بداية الاضطرابات وتحول المظاهرات السلمية إلى مجزرة رهيبة، وأمام تدخل قوات الأمن بالعنف وإطلاق النار عمت الفوضى المكان وتفرق المتظاهرون، لكن المنظمين للمظاهرات حثوهم على الصمود والمحافظة على النظام، وعادوا إلى المسيرة متجهين إلى قبر" الجندي مجهول" بعد أن رفعت جثث الجرحى والأموات، وما كادوا يصلون إلى المكان حتى استقبلتهم قوات الشرطة والجندرمة الفرنسية بالرصاص. وعادت الاضطرابات لتعم المكان.[2] وتفرق المتظاهرون مرة اخرى ، واتجه بعضهم من شدة غضبهم وذعرهم إلى الاعتداء على الأوروبيين بواسطةّ أسلحة بيضاء ووسائل اخرى، وقد خلف ذلك قتلى أوروبيين.[3]

وسرعان ما انتشرت أخبار الأحداث إلى الناطق المجاورة للمدينة عن طريق التجار والمبعوثين في السيارات، فثار السكان نصرة لإخوانهم في سطيف وتنديدا بالقمع الوحشي الذي مارسه الفرنسيون بمختلف قواتهم بالتعاون مع المعمرين الأوروبيين، فأعلن الثوار الجزائريون الجهاد وهاجموا على المصالح الاستعمارية كالمقرات الإدارية والمراكز التجارية وتم حرق العيد من منال ومزارع المعمرين.[4]

وبدلا من تهدئة الأوضاع وتوقيفها عند هذا الحد واصلت السلطات الاستعمارية هجومها على المتظاهرين وإبادتهم وتعذيبهم بأبشع الطرق وإعدام الآلاف منهم دون محاكمة، إضافة غلى تدمير

---

(1)عيناد ثابت: المصدر السابق، ص62-64.

(2)جريدة المجاهد: مصدر سابق، ص325.

(3)كمال يعيش: مرجع سابق، ص51.

(4)شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص911-912.

القرى بالقنابل والاستعانة بالجنود السنغاليين وفرق اللفيف الأجنبي وفرق الميليستيا، وفرض الحصار وحالة الطوارئ في المدينة. كما أصدرت أوامر بإطلاق النار على كل عربي لا يحمل شارة على ساعده تمنحه اياه السلطات الفرنسية.[1] حيث أصبح شعارهم "الموت للعرب".[2]

وهكذا توالت العمليات بوحشية كبيرة لعدة أيام، وقد ذكر" فرحات عباس" في كتابه ليل الاستعمار أن السلطات الاستعمارية ركزت في عملياتها القمعية على مدينة سطيف خاصة لأن هذه المدينة هي مهد البيان ولحركة أحباب البيان والحرية، والسلطات الفرنسية تريد من كل هذا القضاء على الوطنية وعلى كل نشاط سياسي جزائري من شأنه ان يشكل خطرا على فرنسا ومصالحها الاستعمارية. [3]

ب- خراطـــــة:

عاشت مدينة خراطة الأحداث نفسها، إذ خرج السكان في 8 ماي 1945 والذي صادف يوم السوق الأسبوعي أيضا، محتفلين بانتصار الحلفاء وانتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت الأحداث تسير بطريقة عادية، وفي تمام "11:30" علم قابض البريد هاتفيا بأحداث سطيف، لتبليغ بدوره السلطات الاستعمارية التي جندت نفسها والأوروبيين ترقبا لأي طارئ من سكان خرناطة الذين علموا هم أيا بالحوادث متأخرين على الساعة 15:00 من طرف سائق الحافلة" عمار بوحاوي" والتي كانت تنقل الركابين سطيف بجاية وقد كانت حالة الحافلة مزرية وزجاجها مكسور.[4]بعد علم السكان بما جرى في مدينة سطيف اتفقوا على تنظيم مجموعات هجومية للرد على السلطات الاستعمارية واستفزازات الأوروبيين، ونصرة لإخوانهم في سطيف، وفي صباح يوم 9 ماي 1945،

---

(1)أحمد مهساس: الحركة الثورية، مرجع سابق، ص240.

(2)عباس فرحات: ليل الإستعمار، مصدر سابق، ص116.

(3)المصدر نفسه، ص114.

(4)كمال بن يعيش: مرجع سابق، ص150.

أطلق السكان هجوماتهم على مصالح الاستعمار والمرافق الإدارية كمركز البريد ومقر الضرائب والمحكمة وإحراق العديد من منازل المستوطنين، وبدأت المقاومة ببعض الأسلحة الأتوماتيكية وبنادق صيد وعصي وحجارة، خلفت هذه الهجومات مقتل حوالي 7 اوروبيين لترد عليهم السلطات الفرنسية على الساعة 11:00 بمصفحات قادمة من سطيف ورشاشات نارية، أسقطت قتيلا والعديد من الجرحى. ثم استعانت بطائرات قصفيه و مدفعية قنبلة 105 دوارا، وما بين ليلتي 9 و10 ماي استبيحت مدينة خراطة وعمها الخراب.[1]وواصلت السلطات الاستعمارية إبادتها للجزائريين دون تمييز بين كبير أو صغير ودون رحمة حيث طبقت عليهم كل انواع التعذيب التي تجعل العقل البشري مذهولا، ومازالت إلى يومنا هذا نقوش جنود الفيف الجنبي على الصخور في الوادي شاهدة على فظاعة هذه المجازر ووحشية مرتكبيها.[2]

ج- قالمة:

وفي مدينة قالمة شهدت هي الأخرى في 8 ماي 1945 تجمع العديد من المواطنين قدر عددهم حوالي 10 آلاف شخص، انطلقوا من المكان المسمى" الكرامات" رافعين العلم الجزائري والشعارات نفسها التي رفعت في مدينتي سطيف وخراطة، متجهين في مظاهرات سليمة نحو نصب الأموات.[3] وعند وصولهم للمكان الذي كان يقع في ساحة سان أغوستين، تقدم الموكب وكيل الحاكم المدعو " أشياري"(Achiaty) رفقة عناصر الشرطة، ووقع حوار بينه وبين أحد المتظاهرين ليتقدم بعد ذلك "فوكو" (Fauqueux) رئيس لجنة كفاح اللجنة الفرنسية للتحرير (CFLN) مخاطبا أشياري بقوله:" <<هل فرنسا موجودة ام لا؟>>، فرد عليه الآخر وكأنه بوغت بالسؤال: <<نعم>> ،فقال فوكو :<<ما بالك تلاطف هؤلاء، أطلق عليهم النار>>".

---

(1)عامر الرخيلة: مرجع سابق، ص74-75.

(2)كريم مقنوش: مجازر 8 مايو 1945 (من مسيرة سليمة إلى مجزرة دامية)، دورية كان التاريخية، مؤسسة كان التاريخية للنشر، ع27، مارس 2015، ص128.

(3)عامر رخيلة: مرجع سابق، ص76.

وقد حاول أشياري انتزاع العلم الجزائري من أحد المتظاهرين لكنه رفض، فأطلق وكيل الحاكم النار على الهواء وتبعه رجال الشرطة والدرك بالتصويب نحو المتظاهرين، وشاركهم في ذلك الأوروبيين، مما خلف العديد من الجرحى والقتلى في صفوف المتظاهرين.[1] وتفرق هؤلاء بعد ذلك لتلاحقهم عناصر الشرطة، وقام وكيل الحاكم بغلق المقاهي والمحلات وفرض حظر التجول بداية من الساعة 09:30 مساءا وانتقلت أخبار قالمة تلك الليلة إلى المناطق والقرى المجاورة، ليثوروا في اليوم التالي متجهين إلى المنطقة، حيث أعلنوا هجوماتهم على العديد من المقرات الاستعمارية وخربوا اعمدة الهاتف والسكة الحديدية الرابطة بين قالمة وبوشقوف والاعتداء على المستوطنين.[2]

ووقعت اشتباكات بينهم وبين عناصر الدرك، وتواصلت عمليات الاعتقال والإبادة التي قامت بها السلطات الاستعمارية بمختلف قواتها وبالتعاون مع المعمرين الأوروبيين، حيث كانت اعداد كبيرة من الجزائريين تعتقل ويتم جمعهم في سيارات الشحن، ليعدموا بعد ذلك جماعيا رميا بالرصاص، وآخرون يلقون بهم في أفران الحبس ناحية" هيليو بوليس" و" ميلسمو" قرب قالمة حتى يتم حرقهم والتخلص من الجريمة.[3]

كما نقلت لجنة توبير Tubert ،[4] التي لم تستطع التحقيق في عين المكان عن ما كان يتداول بأن عدد الضحايا كان يتراوح ما بين 500 إلى 700 شخص.[5]

---

(1) اسماعيل سامعي: مرجع سابق، ص71-72.

(2) رضوان عيناد ثابت: المصدر السابق، ص77-78.

(3) أحمد طالب الإبراهيمي: الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، وزارة الإعلام والثقافة، إدارة الوثائق والمنشورات، إسبانيا، 1972، ص27.

(4) **لجنة توبير** : تكونت هذه اللجنة يوم 18 مايو 1945 من قبل السلطات فاستعمارية، وضمنت كلا من الجنرال توبار، والقاي الطالب شعيب للتحقيق في أسباب المجازر وراو الحداث في المناطق التي عاشت انتفاضة لكن هذه اللجنة لم تكمل مهمتها، ولم تزر إلا سطيف ثم عادت إلى الجزائر حيث اوقف عملها من طرف الجنرال ديغول، إسماعيل سامعي: مرجع سابق، ص131-132.

(5) شارل روبير أجيرون: مصدر سابق، ص914.

وهكذا قمعت المظاهرات في مختلف المدن الجزائرية ولعدة اسابيع بلا رحمة ولا شفقة واشترك في هذه الجريمة كل من السلطات الفرنسية والقوات التي سخرتها لذلك إضافة إلى المعمرين من غلاة اليمين والشيوعيين من غلاة اليسار. واستعملت في ذلك مختلف الأسلحة المدمرة التي خلفت خسائر مادية كبيرة، وحصدت العديد من الأرواح البريئة خاصة في القطاع القسنطيني الذي تضرر بنسبة كبيرة من هذه الحوادث مقارنة بباقي المناطق الجزائرية الخرى.[1]وقد كتب الشيخ الإبراهيمي واصفا بشاعة هذه الجريمة الفرنسية التي ارتكبت في حق تاريخ الجزائر عامة والجزائريين خاصة قائلا:<< لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور... ثم كتب في هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة و خراطة، لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله>>.[2]

أما بخصوص النتائج التي تمخضت عن هذه المجازر فإنها خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة بالنسبة للجزائريين، فكان من الصعب تحديد عدد الضحايا بدقة، إذ أشار أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزء الثالث، انه هناك اختلاف في عدد القتلى والجرحى في مجازر 8 ماي 1945، فقال أن السيد تيكسيه Tixier وزير الداخلية لفرنسا ذكر في أحد تقاريره ان عدد المشاركين الجزائريين في المظاهرات بلغ عددهم 50000 فكان عدد القتلى 1200 إلى 1500 قتيلا، مع عدم ذكر الجرحى، وعدد المعتقلين بلغ 2400 معتقلا منهم 517 أطلق سراحهم والباقي حوكم، كما ذكر أن عدد القتلى الفرنسيين كان 88 قتيلا فرنسيا و 150 جريحا.[3]اما التقديرات بالنسبة للشعب الجزائري وقادته فإنها تختلف تماما حيث يتراوح عدد القتلى الجزائريين ما بين 45000 قتيلا حسب ما ذكره أغلب المناضلين الجزائريين إلى 85000 حسب ما ذكرته جريدة العلماء، أما مجلة نيويورك تايمز الأمريكية، فقد تحدثت عن عدد يتراوح ما بين 7000 إلى

---

(1)أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج 3، مرجع سابق، ص237-238.

(2)بشير بلاح: المرجع سابق، ص458.

(3)أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص239.

18000 قتيلا من الجزائريين، في حين ذكر السيد بينكي تورك Tork Pinki سفير الولايات المتحدة رقم 40000.[1]

إن هذه الأعداد بالنسبة للضحايا الجزائريين تبقى مجرد أرقام تقديرية فقط، والعداد الحقيقية هي أكبر بكثير من ما ذكره هؤلاء.

وإضافة إلى هذه الخسائر البشرية، فقد بادرت الحكومة الفرنسية غلى القيام باعتقالات جماعية في صفوف الجزائريين تواصلت إلى شهر نوفمبر 1945، حيث ذكر انه تم إلقاء القبض وتوقيف 4560 منهم 3696 في منطقة قسنطينة و 505 في وهران.[2]وقد ضمن المعتقلين زعماء من الحركة الوطنية امثال فرحات عباس والبشير الإبراهيمي، كما قامت السلطات الاستعمارية بحل حركة حزب أحباب البيان والحرية في 14 ماي 1945 وحظر جريدتها المساواة.[3]

أما على المستوى المادي، فقد خلفت هذه المجازر خسائر فادحة مست العديد من مناطق الجزائر، وهذا نتيجة لرد فعل العنيف من قبل السلطات الاستعمارية، حيث دمرت قرى ومداشر بأكملها، وأحرقت منازل ومشاتي وجرد السكان من مختلف ممتلكاتهم، كما تم تحطيم جزء من السكة الحديدية الرابطة بين قالمة وبوشقوف وإتلاف أسلاك الهاتف.[4]

وتبقى أهم نتيجة لأحداث 8 ماي 1945 هي نمو الوعي السياسي الوطني لدى الحركة الوطنية والجماهير الشعبية، التي أصبحت لا تؤمن بالعمل الشرعي، ولا الوعود الإصلاحية التي

---

(1) رضوان عيناد تابت: مصدر سابق، ص112.

(2) محفوظ قداش: 8 ماي 1945، مرجع سابق، ص46.

(3) بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص147.

(4) اسماعيل سامعي: مرجع سابق، ص131.

تلجأ إليها السلطات الاستعمارية في كل مرة لتبرير موقفها والتحقيق من وطأة جرائمها.[1]وهو ما سنراه في المباحث القادمة (المبحث الثالث + المبحث الرابع).

(1)عامر رخيلة: مرجع سابق، ص103.

ا لمبحث ا لثالث: ا لمواقف ا لمختلفة وردود ا لفعل على مجازر 8 ماي 1945.

أولا: مواقف وردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية على مجازر 8ماي 1945:

أ- مواقف ورد فعل التيار الاستقلالي:

بعد أحداث 8 ماي 1945 وما خلفته من أثر عميق، على الأوضاع الجزائرية عامة وعلى نفوس الجزائريين خاصة، أدرك مناضلو حزب الشعب الجزائري بجدوى العمل السياسي مع فرنسا، وزادت قناعتهم على التمسك بمطلب الاستقلال من خلال التوجه إلى العمل العسكري، والتحضير له لتحقيق الهدف النضالي لعمل الحزب.[1]

كما إرادة حزب الشعب للثورة الشعبية جعلتهم يقومون بمجموعة محاولات لتأثير على إخوانهم المسلمين القتلى في حوادث 8 ماي 1945، فأعطى حزب الشعب أوامر للقيام بمحاولة عصيان وثورة عامة في يوم 18 ماي، من خلال تعبئة السكان وتكوين الفرق والمجموعات. وحدد تاريخ الاندلاع ليلة 23 -24 ماي 1945.[2]

إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل نظرا لتراجع إدارة الحزب عنها، نتيجة نقص التحضير المادي والتنظيمي، إضافة إلى قوة السلطات الاستعمارية التي زرعت الدمار والخراب في القطاع القسنطيني.[3] كما التجأ قادة حزب الشعب الجزائري الذين لم يقبض عليهم إلى السرية للمحافظة على الحزب، وقاموا بإصدار مجموعة من المناشير نددوا فيها بالقمع الفرنسي وبتواطؤ الاشتراكيين والشيوعيين مع فرنسا.[4]واتصلوا مع الاتحادية العامة للعمل ومناضلين فرنسيين السيار، ووضعوا

---

[1] الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية، مرجع سابق، ص82-83.

[2] محفوظ قداش: 8 ماي 1945، توطئة بقلم عبد العزيز بوتفليقة، تر : سميرة سي فضول، منشورات ANCP، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائري، 2007، ص58.

[3] رضوان عيناد تابت: مرجع سابق، ص138.

[4] الجيلالي صاري، محفوظ قداش: مرجع سابق، ص82.

قوانين أساسية بهدف إعادة الشرعية لحزبهم، غير أن هذه المساعي لم تلقى ردا، وبقي الحزب غير شرعيا.[1]

ورغم الظروف الصعبة التي عرفها الحزب وضغط السلطات الاستعمارية على أعضائه، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، فإنه سعى إلى تأسيس جبهة موحدة على مستوى شمال إفريقيا تجمع البلدان المغاربية الثلاث الجزائر، تونس والمغرب بهدف تحقيق الوحدة حول المطالب بالاستقلال ورفض التفاوض مع القوى الاستعمارية فرنسا وإسبانيا، فقام حزب الشعب بمجموعة محاولات وجهود بذلها كل من: محمد لمين دباغي، مبارك فلالي للتنسيق بين الأطراف الثلاث من خلال الاتصال مع حزب الإستقلالي المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي، واستطاعا إقناعهم رغم العراقيل التي تعرضا لها خاصة عند الإتصال مع حزب الإستقلال المغربي، ووافقت الأطراف الثلاث على وثيقة التعاون فيما بينها: (حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستور الجديد، وحزب الإستقلال)، على أساس تحضير عملية مشتركة على المستوى الشمالي الإفريقي من خلال اللجوء إلى العمل المسلح لتحقيق الإستقلال، إلا أن هذا الإتفاق لم يدم طويلا وظل مجرد حبر على ورق، نظرا لعدم إلتزام الأطراف الأخرى، ودخول مسؤولين تونسيين ومغاربة في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية عدة مرات، دون علم حزب الشعب الجزائري، الأمر الذي جعل هذا الأخير يعتمد على نفسه وعلى قوته للتحضير للعمل العسكري وتحقيق الإستقلال.[2]

ورغم محاولات حزب الشعب الجزائري التي باءت بالفشل إلا أن ذلك يثبت لنا مدى تمسك هذا الحزب بمطلبه الوحيد المتمثل في الإستقلال ورفض الإستعمار حتى بعد مجازر 8 ماي 1945. والصعوبات التي تعرض لها الحزب وأعضائه وتضيق الخناق عليه من قبل السلطات الفرنسية، كما ندرك من هذه المحاولات مدى سعي هذا الحزب لمواصلة نشاطه ونضاله بطريقة

---

(1) محفوظ قداش: تاريخ الحركةالوطنية، ج2، المرجع السابق، ص1034-1035.

(2) بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص151-153.

شرعية أو سرية مع المحافظة على مطلبهم الرئيسي، ومن هنا فإن مجازر 8 ماي 1945 كانت حافزا لمناضلي هذا الحزب ومشجع لهم للتحضير للعمل العسكري، وإختيار النمط الثوري كأفضل أسلوب للكفاح ضد المستعمر الفرنسي الذي لا يفهم إلا بلغة بالقوة والعنصرية لأنهم اقتنعوا بعد هذه المجازر بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى وأن فرنسا لن تتنازل عن الجزائر بسهولة.

ب- موقف وردة فعل التيار الشيوعي على مجازر 8 ماي 1945:

بالرغم من فظاعة الجريمة التي خلفتها مجازر 8 ماي 1945، إلا أن الحزب الشيوعي الجزائري المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي اتخذ مواقف سلبية من هذه المجازر، حيث اعتبر ما جرى بمثابة:" مؤامرة فاشية في 8 ماي 1945" حسب تصريح أحد مسؤولي الحزب قائلا:" أنه جرت مؤامرة فاشية في 8 ماي 1945".[1]واتهم هذا الحزب في جريدته الحرية أعضاء حزب الشعب الجزائري واحباب البيان والحرية بالتواطؤ مع عناصر هتليرية ونازية، وأطلق عليه تسمية "أشباه الوطنيين"، كما حرض السلطات ضدهم ودعاها إلى ضرورة معاقبتهم سريعا، ودون أن يفهم اعضاء الحزب الشيوعي شيئا عن الطبيعة السياسية لحوادث 8 ماي 1945.[2]التي وصفها على أنها أعمال شغب ومظاهرات جوع.[3] وقد أصدر الحزب في 13 أوت 1945 بيانا مطولا فسر فيه حوادث 8 ماي وربطها بمسائل اقتصادية وفاشية، متهما الإدارة الفرنسية من جهة وزعماء الحركة الوطنية من ناحية أخرى.[4]

---

(1)عامر رخيلة: مرجع سابق،ص67.

(2)محفوظ قداش: 8 ماي 1945، مرجع سابق، ص51-53.

(3)محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص1028.

(4)سليمان قريري: مذكرة بعنوان : تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية من 1940-1954، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، س ج 2010-2011،ص 112-113.

كما صرح أحد مسيري الحزب في مؤتمر جوان 1945 بأن الجزائريين لا يرغبون بالإنفصال عن فرنسا، وبأن المطالبين بالإستقلال هم عملاء لأطراف إمبريالية، وذلك من خلال قوله:<< إن الذين يطالبون بالإستقلال الجزائري هم عملاء واعين أو غير واعين لإمبريالية أخرى، لا نريد إبدال حصاننا الأعور بحصان أعمى>>.[1]

وفي الوقت الذي كانت فيه أغلب التشكيلات السياسية الجزائرية رهن الإعتقال أو مضطرين إلى التخفي لمواصلة العمل سريا بعد مجازر 8 ماي 1945، ظل الحزب الشيوعي الجزائري المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي، ينشط على الساحة السياسية وحيدا، في محاولة منه لملأ الفراغ السياسي الذي تركته الأحزاب الجزائرية الأخرى، ورغم بقاء هذا الحزب مسيطرا على مجريات الأمور في هذه الفترة، إلا أن نظرة حزب الشعب الجزائري وبقيت فئات الشعب له لم تتغير، وظل عبارة عن حزب هجين كونه يتألف من أوروبيين وجزائريين، طرفين مختلفين ومتناقضين في الأفكار، إضافة إلى أنه حزب غير أهلي بل مجرد تنظيم تابع للحزب الشيوعي الفرنسي.[2]ومن خلال المواقف التي اتخذها هذا الحزب نفهم جيدا أن نظرته للقضية الوطنية الجزائرية لم تكن نظرة على أنها قضية تحرير وطني، بل مجرد قضية إجتماعية وإقتصادية، الأمر الذي جعل الحزب يرفض فكرة الإنفصال وينادي بمبدأ الإستقلال الذاتي، كون هذا الحزب يعمل بإيديولوجية قائمة على ركائز بعيدة عن الهوية الجزائرية، وأنه يعتبر الجزائر أمة في طور التكويني، ومعركتها مع المستعمر من أجل حريتها وكرامتها، مجرد إمتداد للصراع الإيديولوجي من العالم الإشتراكي والعالم الرأس مالي.[3]

---

(1)محفوظ قداش: 8 ماي 1945، مرجع سابق، ص 53-54.

(2)بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص154-158.

(3)حمانة البخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2012،ص87-88.

ج- موقف وردت فعل التيار الإصلاحي على مجازر 8 ماي 1945:

عندما نتحدث عن موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من مجازر 8 ماي 1945، فإنه لا يمكننا أن نغفل على مساهمة الجمعية والتي كانت مساهمة إيجابية دعمية، حيث أن إنطلاق المظاهرات في هذا اليوم في مدينة سطيف كان له وقع عند الجمعية وخاصة عند زعيمها الإبراهيمي الذي ينتسب للمنطقة، ضف إلى ذلك أن أول شهداء هذه المجزرة كان من المنخرطين في صفوف الكشافة الإسلامية، التي كانت تدعمها الجمعية، وتغذيها بالمبادئ الدينية والوطنية.[1]

كما نلمس موقف الجمعية من المجازر من خلال جريدتها (البصائر) حيث كتب فيها: يا عزيز بن عمر (أحد اعضاء الجمعية)ووصف هذا اليوم بنكبة من أفظع النكبات التي عرفتها الجزائر واعتبر الحادثة مؤامرة إستعمارية نفذها المستعمر الفرنسي يوم النصر، اليوم الذي كان فيه الجزائريون يطمحون إلى الحرية الموعودة نظرا لما قدموه في الحرب.[2]وذكر البشير الإبراهيمي زعيم الجمعية واصفا هذا اليوم بأنه وصمة عار في تاريخ الحضارة الفرنسية من خلال قوله:<< لو ان تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور، ثم كتب في آخره هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله>>.[3]كما ذكر أن المطالبة بالحقوق الجزائرية بالعمل السياسي لن يجدي نفعا بعد هذه الحوادث، لأنها ستكون بمثابة فتيل لإشعال الثورة المسلحة لتحقيق تلك المطالب هي قال:<< أن معركة الثامن من أيار 1945 ستكون الحد الفاصل بين المطالبة بالحقوق السياسية، وبين الاستعداد للثورة المسلحة لانتزاع هذه الحقوق المهضومة طال الزمن أم قصر>>.[4]وارجع الإبراهيمي أسباب هذه الجريمة إلى تدابير المعمرين والسلطات الفرنسية

---

(1)أحمد مريوش: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوداث الثامن ماي 1945، مجلة الدراسات التاريخية، ص129-130.

(2)بعزيز بن عمر: جريد البصائر، مقال بعنوان: ذكرى ثامن ماي، ع 155، ص153.

(3)أحمد مريوش: مرجع سابق، ص132.

(4)صباح نور الهادي العبيدي: مرجع سابق، ص241.

نتيجة خوفهم على مصالحهم في الجزائر، وأشار في ذلك في قوله:<< في يوم إنتهاء الحرب دبر المعمرين مذبحة 8 ماي 1945، وكانت قسنطينة مسرح الحوادث الدامية الفظيعة التي ارتكبتها عصابات المعمرين ضد الأهالي ، هذه الحوادث الإستعمار وأهله>>.[1]

وبالرغم من ذلك فإنه لم يكن للجمعية ردة فعل ذات صدى كبير ولم يحددوا مواقفهم بدقة نظرا للتضييق الذي مارسته السلطات الإستعمارية على الجمعية وعلى أعضائها، من خلال إتهامهم لها بأنه كان لهم دور في حادثة 8 ماي بطريقة غير مباشرة، إضافة إلى إلقاء القبض على زعيم الجمعية الإبراهيمي وعلى عديد من رجال الجمعية.[2]وتجدر الإشارة هنا أن الجمعية بعد حوادث 8 ماي 1945 قد انفصلت عن حزب الشعب الجزائري بسبب تهمة هذا الأخير لها بعدم قيامها بالمسؤولية، وأنهم استعملوا من طرف الشرطة، الأمر الذي جعل الجمعية تقطع إتصالها بحزب الشعب، وتساند حزب فرحات عباس، في حين اعتبر حزب الشعب هذا الموقف من الجمعية كخيانة له.[3]

د- موقف وردت فعل التيار الإدماجي على مجازر 8 ماي 1945:

أما فرحات عباس وأتباعه الذين كانوا لا يؤمنون بالكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الإستقلال، لأن ذلك في نظرهم التطرف والتهور.[4]فقد اعتبر عباس حوادث 8 ماي 1945 (مغامرة) خاضها ونظمها حزب الشعب الجزائري الذي حملهم مسؤولية الحوادث واستغلاله لحركة احباب البيان والحرية للتستر وراءها ودفع الجماهير الجزائرية إلى المغامرة الأمر الذي جعل عباس يقرر الإبتعاد

---

(1)أحمد مريوشك مرجع سابق، ص132.

(2)أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص255.

(3)عبد الكريم بو صفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1939-1945)، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر واشهارالجزائر، 1996، ص175.

(4)محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الوطنية (1830-1945)، مرجع سابق، ص230.

عن حزب الشعب الجزائري،[1] وقد ذكر عباس في كتابه ليل الإستعمار:<< أنه لم يطلع على حوادث 8 ماي 1945 إلا بعد أسبوعين لأنه ألقي عليه القبض رفقة الدكتور سعدان في ذلك اليوم وهما في قاعة الإنتظار في ولاية العامة بالجزائر لتهنئة ممثل فرنسا على إنتصار الحلفاء دون علمهما بما جرى في قسنطينة، كما ذكر انه إتهم بالمس بالسادة الفرنسية طبقا لمرسوم ريني>> وكذا المساس بسيادة الدولة الخارجية، الأمر الذي جعله يفسر هذه الحوادث على انها مؤامرة حاكها الإستعمار والمعمرون الذين كانوا يحقدون على حركة أحباب البيان الحرية نظرا للنجاح والإنتشار الواسع الذي حققته الحركة، والدليل على ذلك هو إختيار السلطات الإستعمارية في بداية قمعها للمظاهرات في مدينة سطيف مهد البيان والحركة، والهدف من ذلك هو ضرب الحركة الوطنية الممثلة أنذاك في أحباب البيان والحرية وتفكيك الوحدة الوطنية التي حققتها هذه الحركة[2].

أما التفكير السائد لدى عباس بعد حوادث 8 ماي هو تجنب خطوة الكفاح المسلح والعمل بالطرق السلمية لحل القضية الجزائرية من خلال الوسائل الشرعية، حيث استخلص من الحوادث أن أفضل وسيلة لعرض القضية الجزائرية والدفاع عنها يكون عن طريق المجالس الشرعية أو المؤسسات الفرنسية، فحسب نظرة التطرف لا يجدي نفعا ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقوقهم .[3]

وهكذا فإن أنصار هذا التيار قد أدانوا حوادث 8 ماي 1945 ومن جهة رفضوا العنف كحل، لأن في نظرهم التحرك الشرعي هو انسب إختيار.

---

(1) علي تابليت: 8 ماي 1945، مرجع سابق، ص14.

(2) عباس فرحات: مرجع سابق، ص114-117.

(3) محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص236.

ثانيا: موقف وردود الفعل الفرنسي على مجازر 8 ماي 1945:

أ- موقف وردت فعل السلطات الفرنسية:

لقد تعاملت السلطات الاستعمارية الفرنسية مع مجازر 8 ماي 1945 على الصعيدين الداخلي والمحلي الوطني بمنطق الاحتفاظ على لإمبراطوراتها وعلى الصعيد الخارجي الدولي بمنطق الاعتبار الدولي.[1]حيث أنه على الصعيد الوطني إلى جانب عمليات الإبادة والتخريب والمحكمات القضائية والاعتقالات التي طالت حتى القادة الجزائريين في 8 ماي 1945، سارعت السلطات الفرنسية غلى فرض حالة الحصار والطوارئ ومنح جميع السلطات العسكرية للجنرال دوفال Duval [2] الذي أبدع في ارتكاب المذابح في هذه المجازر.[3]وقد حاولت السلطات الإستعمارية من خلال ممارستها القمعية إقناع الجزائريين بأن الجزائر جزء لا يتجزأ منها. وأن من تخول له نفسه المساس بتبعية هذه الأراضي للسيادة الفرنسية سيتعرض للقمع، وذلك في غطاء الحفاظ على إمبراطوريتها، ولمنع أي محاولة وطنية ضدها قامت بحل حركة أحباب البيان والحرية في 14 ماي 1945، واتخاذ كل الاجراءات لإخماد كل محاولة تعبير سلمي او عنيف للوطنية الجزائرية قد يمس بسيادتها على الجزائر.[4]وحتى تغطي الحكومة الفرنسية على مسؤوليتها في هذه المجازر إلى جانب المعمرين الأوروبيين ادعت تشكيل لجنة توبير Tubert في 18 ماي 1945 للتحقيق والبحث عن أسباب المجازر، لكنها لم تمد طويلا وتوقفت عن عملها بأمر من الجنرال دوفال قبل حتى أن تمضي 48 ساعة عن تشكيلها وبداية عملها وذلك بعد أن ثبت من التحقيقات الأولى تورط المستوطنين الأوروبيين بتشجيع من السلطات الإدارية في ارتكاب هذه المجازر، كما

---

(1)عامر رخيلة: مرجع سابق، ص84.

(2)**دوفال Duval:** هو جنرال فرنسي والقائد العسكري لعمالة قسنطينة، قاد القوات العسكرية وارتكب أبشع الجرائم والمذابح ضد الشعب الجزائري في شهر ماي 1945.

(3)رضوان عيناد ثابت: مصدر سابق، ص156.

(4)عامر رخيلة: مرجع نفسه، ص84-85.

أن التقرير الذي قدمته هذه اللجنة قد استغلته الحكومة الفرنسية لصالحها وقدمت فيه معلومات خاطئة عن حوادث 8 ماي 1945.[1]

أما على المستوى الدولي فقد سعت فرنسا إلى تبييض صورتها أمام الرأي العام العالمي والتستر على مجازر 8 ماي 1945، من خلال إقناع الرأي العام الرسمي والشعبي بأن ما جرى من احداث في هذا اليوم هو مجرد مناوشات داخلية قام بها مجموعة من المشاغبين على حد تعبيرها وبدافع الجوع الذي نتج عن الحرب العالمية الثانية.[2]وأنها مؤامرة وطنية إنفصالية كان الهدف منها القيام بحركة عصيان عامة لإخراج الفرنسيين من الجزائر، والتأثير على هذه الإدارة لدفعها لحزب الحركة الوطنية، وهو إدعاء مردود على الإدارة الإستعمارية بحكم الوقائع ولحجج التي لا تدل على ذلك.[3]

وهكذا اتخذت السلطات الإستعمارية كل الإجراءات داخليا وخارجيا لقمع الجزائريين، واستعملت سياستها الدهائية لضرب وتشتيت الحركة الوطنية من خلال التلاعب بقادتها والتصنع بجهل من دهى بقيام مظاهرات 8ماي 1945، لزرع الفتن بين مختلف التيارات، وقد نجحت في ذلك فعلا بعد حل حركة أحباب البيان والحرية التي لمت شمل مختلف الإتجاهات السياسية في 14 مارس 1944، وقد برهنت فرنسا من خلال جريمة الثامن ماي 1945 على حقدها الدفين وعن عنصريتها إتجاه الجزائريين خاصة إتجاه الحركة الوطنية التي لطالما شكلت عقبة بالنسبة لها، لأن هدفها من ارتكاب هذه الجرائم ليست فقط معاقبة الجزائريين لمطالبتهم بالحرية، بقدر ما كان الهدف الحقيقي هو القضاء على الوحدة الوطنية التي شكلت بوادرها منذ صدور البيان وتأسيس حركة البيان والحرية، وذلك في إطار المحافظة على مصالحها وسيادتها في الجزائر.

---

(1) يحيى بوعزيز: مرجع سابق، ص115.

(2) عامر رخيلة: مرجع سابق، ص84.

(3) جمال قنان: مرجع سابق، ص205.

ثالثا: موقف وردت فعل المعمرين على مجازر ماي 1945:

إن المعمرين الأوروبيين كانوا معروفين بحقدهم على الجزائريين الذين كانوا في نظرهم مجرد خماسين بالنسبة لهم، كما كانوا ضد أي تغيير أو تطور في الجزائر، وهو ما لمسناه من خلال مواقفهم المعارضة لمختلف الإصلاحات الفرنسية التي وضعت للجزائريين، وخوفا على مصالحهم في الجزائر كانوا يريدون الإبقاء على الجزائر والجزائريين تحت وطئة الإستعمار نظرا للإمتيازات والصلاحيات التي منحتها لهم السلطات الفرنسية، والتي أصبحوا بفضلها سادة الجزائر.[1]

وقد كان حقدهم على الجزائريين خاصة منذ صدور البيان وتأسيس حركة البيان والحرية وصدور إصلاحات 7مارس، يتلملم شيئا فشيئا وكانوا ينتظرون الفرصة المناسبة لتفجير غضبهم إلى أن وجدوها في يوم 8 ماي 1945، حيث شاركوا في عمليات القمع والإبادة ضد الجزائريين إلى جانب السلطات الإستعمارية، كما ساهموا في تحريض السلطات الإستعمارية ضد الجزائريين فراحوا يؤكدون بأن حادثة 8 ماي كانت مؤامرة ضد السياسة الفرنسية، وهذا ما صرح به السيد بول كوتولي (نائب قسنطينة) بقوله:<< أن الحادثة كانت ثورة معدة بعناية وموجهة بدقة ضد السيادة الفرنسية"[2]، كما طالبوا بتدابير جائزة مثل استمرار حالة الحصار وإنشاء محاكم عليا عسكرية، إضافة إلى التسلح المباشر في كافة المراكز التي تفتقد إلى الحاميات إن المعمرين كانوا اليد المساعدة للسلطات الاستعمارية في ارتكاب مجازر 8 ماي 1945، حيث أطلقوا العنان لتخوفهم وغضبهم المكبوت، بهدف تصفية أكثر عدد من الجزائريين>>.

---

(1) محفوظ قداش: مرجع سابق،ص59.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة و ج،ج3، مرجع سابق، ص249-259.

المبحث الرابع: سياسة التهيئة الفرنسية من خلال الإصلاحات المتواصلة (انتخابات21 أكتوبر 1945).

بعد الأوضاع الكارثية التي خلفتها مجازر 8 ماي 1945 في شتى المجالات، وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة صدمة وأكثر تعقيدا في مواجهة الأوضاع والمتغيرات الجديدة خاصة بعد تصدع الحركة الوطنية المتمثلة في حركة أحباب البيان والحرية التي حلت من طرف الإدارة الإستعمارية في 14 ماي 1945، وقد ظن الجزائريون أن فرنسا بعد هذه الأحداث ستغير من موقفها اتجاه القضية الوطنية من خلال منح الإستقلال للجزائريين كأقل محاولة منها، وفي حق ما عايشوه من ويلات .

ولم تمر 5 أشهر على مجازر 8 ماي 1945حتى وجد الجزائريين انفسهم أمام محولات إصلاحية جديدة وكأي مرة تسعى فرنسا من ورائها إلى تهدئة الأوضع وامتصاص غضب المسلمين الجزائريين وتبييض صورتها أمام الرأي العام والعالمي، وذلك من خلال دعوة الجزائريين للإشتراك في إنتخابات المجلس التأسيسي الأول المقرر إجرائها في يوم 21 أكتوبر 1945.[1] وفقا لمرسوم 17 أوت 1945 والذي جاء بمبادرة من الجنرال ديغول، وقد تضمن هذا المرسوم المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في عدد المقاعد الإنتخابية، رغم أن فئة الأوروبيين كانت تشكل أقلية بالنسبة للفئة الأولى (المسلمين الجزائريين) التي تمثل الأغلبية ومنحهم إياها في غرفتين أو هيئتين مختلفتين للتمثيل في مجلس البرلمان.[2]

وقد استغلت فرنسا الفرصة في هذه الفترة لأن الساحة السياسية كانت خالية من أغلب تشكيلات الحركة الوطنية. حيث أن كل من فرحات عباس زعيم حركة أحباب البيان والحرية، ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري وكذا البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء

---

(1) عامر رخيلة: مرجع سابق، ص87.

(2) عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص179.

المسلمين الجزائريين، كانوا في السجون ورهن الإعتقال ولم يبقى على الساحة الحزب الشيوعي الجزائري بزعامة عمار أوغان، وإتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة (الدكتور ابن جلول) المعروفين بتوجههم الموالي لفرنسا[1]، ولأجل ذلك طالب مناضلو الحركة الوطنية حزب الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية بمقاطعة هذه الإنتخابات والإمتناع عن المشاركة فيها. حزب الشعب السري بالحكومة الفرنسية التي تعتقد أنها يمكنها إغراء الجزائريين بـ 13 مقعد لنواب في التأسيسية.[2]وتم ذلك من خلال منشور وزع على الناخبين الجزائريين للإمتناع عن المشاركة فكان ذلك دليل المشاركة الضئيلة التي طالت إقتراع مجلس التأسيسي الأول،[3]إذ بلغت نسبة الناخبين 70500 من مجموع مليون و350 ألف مسجل بنسبة 50% بمقاطعات الجزائر وقسنطينة، و60%بمقاطعة وهران.[4]

إضافة إلى ذلك أن نتائج هذه الانتخابات كانت معروفة وحاسمة سابقا نظرا للمعطيات المحددة بموجب قانون 7 مارس 1944، والتي تنص على طغيان العنصر الأوروبي، إذ يتم إنتخاب 22 عضوا أوروبيا من قبل 454000 ناخب في حين يتم إنتخاب 15 من المسلمين من قبل 1,210,000 وبالتالي فإن النتائج محسومة لصالح السلطات الفرنسية ولصالح المعمرين الأوروبيين.[5]

---

(1)د. محمد بلعباسي: محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة التنوير، ع 5، مارس 2018، ص243.

(2)شارل روبير أجيرون: مصدر سابق، ص957.

(3)عامر رخيلة: مرجع سابق، ص88.

(4)شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: مبغي سليم، الطيب المهيدي وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الدار التونيسية للنشر، تونس، 1976،ص340.

(5)صالح عبيد علي أجقو: تأطير التشكيلات الحزبية الوطنية في إنتخابات المجالس الفرنسية 21 أكتوبر 1945، 2جوان 1946 نموذجين، مجلة:(قيس للدراسات الإنسانية والإجتماعية)، المجلد 5، ع1، ص1171.

بعد النتائج التي أفرزتها هاته الإنتخابات تحصل أنصار الإدماج جماعة ابن جلول المنتخبون على 7 مقاعد، والإشتراكيون على 4 مقاعد والشيوعيون على مقعدين، أين قدم ابن جلول مشروعه الإدماجي الذي يتضمن منح حق المواطنة إلى جميع المسلمين بالجزائر مع عدم التخلي عن أحوالهم الشخصية، وطلب أيضا بإلغاء الحكومة العامة، والحصول على نفس الإدارات للمقاطعات والبلديات التي مثلها بفرنسا، وقد كان هذا المشروع يهدف إلى تأليف حياة موحدة والتي قبل بها الإشتراكيون، بينما رفضها الشيوعيون مع منتخبي المعمرين إضافة إلى الحصول على عدد من النواب يتناسب مع عدد السكان مساو لخمس التمثيل بفرنسا.[1]وهذا تناقض في منطقة السياسة الفرنسية القائمة على التمييز العنصري ومن ناحية اخرى غير مناسب لمعتقدات الجزائريين الرافضين للإدماج، لذلك رفضت الجمعية التأسيسية مشروع ابن جلول ووصفته بالجريء.[2]

من خلال هذه الانتخابات والمشاركة الضئيلة للجزائريين فيها ندرك مدى يأس الجزائريين من المحاولات الإصلاحية الفرنسية، وذلك أن الجرح الذي خلفته مجازر 8 ماي 1945 قد أثر فيهم بشكل كبير، كما أسهم في اقتناعهم بجدوى الطرق السلمية مع فرنسا، وأن هذه الانتخابات ما هي إلا لعبت أخرى من ألاعيبها تحاول فيها التغطية على جريمتها التي ارتكبتها في مجازر 8 ماي، فيترى ماهي الطرق والأساليب المبية التي سلكتها فرنسا بعد الثامن ماي من أجل امتصاص غضب الجزائريين ، واصلاح الاصلاحات؟

(1)شارل أندري جوليان: مصدر سابق، ص340.

(2)عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص180.

الفصل الثالث:

الإصلاحات ا لإدارية والسياسية بعد 1945 م و إنعكاساتها على نشاط الحركة الوطنية.

- المبحث الأول: قانون العفو العام 16 مارس 1946م. هل هو إصلاح من نوع جدي؟
- المبحث الثاني: دستور 20 سبتمبر 1947م.
- المبحث الثالث: الإصلاحات الفرنسية من خلال الإنتخابات
- المبحث الرابع: إنعكاسات الإصلاحات السياسية و الإدارية على نشاط الحركة الوطنية

إن سخط الادارة الاستعمارية يزداد يوم بعد يوم، و يستمر ذلك حتى بعد مجازر 8 ماي 1945م الشنيعة التي لم يفق بعد الجزائريين منها، إلا و ان وجدو انفسهم تحت انفراج سياسي استعماري بأسلوب جديد تحت عنوان سياسة التهدئة الحذرة التي في ظاهرها نعمة للجزائريين إلا أن في باطنها نقمة عليهم ولعل من اهم هذه الاساليب اصلاح 16 مارس 1946م وقانون 1947 ودعوتهم للمشاركة في الانتخابات.

المبحث الاول: العفو العام 16 مارس 1946م هل هو إصلاح من نوع جديد؟

أولا: حملة الحزب الشيوعي الجزائري و لجنة مبادرة القانون:

في الوقت الذي كانت فيه الاحزاب الوطنية ممنوعة من النشاط السياسي، كان الحزب الشيوعي الجزائري اكبر الداعين لسن قانون العفو الذي هيمن نشاطه، و في 24 أكتوبر 1945م بادر المكتب السياسي للحزب الشيوعي بتوجيه نداء لتأسيس لجنة العفو لصالح المسجونين و المحكوم عليهم، كما صرح عمار اوزقان[1] لصحيفة إمانيتي (humanité) لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسين فقال:<< 'حان الوقت لوجوب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين و تلك هي المهمة الموكلة للنواب الشيوعين من قبل الناخبين الجزائريين>>[2]

(1) عمار اوزقان: ولد سنة 1910م بالجزائر وانخرط في الشباب الشيوعي سنة 1930وهو محرر وثيقة الصومام 1956م توفي سنة 1981م للمزيد انظر عمار اوزقان : الجهاد الأفضل ،ط خاصة ،ص15.

(2)عبد السلام عكاش: القمع القضائي عقب حوادث 8 ماي 1945 و قانون العفو مارس 1946 (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية الوطنية ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد 13 ،2015،ص ص 340 _341.

فقد تأسست لجنة على المستوى الوطني يترأسها العربي بوهالي الأمين العام للحزب وبعد ثلاثة اشهر من ظهورها تأسست 113 لجنة محلية تهدف لدفاع عن ضحايا القمع والعفو ، تظم شيوعين ومناضلين من مختلف التيارات السياسية.[1] وكتن نشاطها تقديم يد العون و مساعدات مالية للمسجونين وتنظيم التجمعات والمسيرات والتشجيعات المعنوية.[2]

يهدف هذا القانون في ظاهره العفو على المعتقلين السياسيين و سمح لهم بمزاولة النشاط السياسي حيث عادة الأحزاب السياسية الجزائرية الى الظهور من جديد مستفيدة من دروس الماضي.

ثانيا: المواقف المختلفة من قانون العفو العم 20 سبتمبر 1946م:

أ- موقف الجزائريين:

عبر العربي بوهالي[3] الأمين العام باسم لجنة مبادرة قانون العفو عن ارتياحه لزيارة لوتروكي قائلا "ألحت اللجنة أمام الوزير على ضرورة سن اجراء واسع للعدالة، يقوم بتفريغ السجون و نشر جوا من الثقة و الأخوة"، و أعتبر عمار أوزقان تصويت الجمعية على القانون غير كافي و طالب

(1) السبتي بن شعبان: الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954م ،رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري ،قسنطينة 2009 -2010 ،ص63

(2) مصطفى او عامري : الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954 ، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 29 ،جوان 2016م،ض462.

(3) العربي بوهالي: أمين عام للحزب الشيوعي الجزائري (1947-1962م)، أنتخب عضوا في اللجنة المركزية عام 1937م، مسؤول للجنة الخارجية للحزب الشيوعي (1957-1962م) بموسكو، عاشور شرقي قاموس الثورة الجزائرية 1957-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص101.

بتوسيعه ليكون عنفوا كاملا شاملا، و ذكر أن العفو يعد عرسا بالنسبة لعشرات الآلاف من الأمهات و الآباء.

ب- موقف الفرنسين النواب البرلمانيين:

لقد تعرض هذا القانون لجملة من المواقف المتعارضة على فكرة استعمار الجزائريين بين نواب الاستعمار اللوبي و غيرهم، فالنواب الاستعماريون انتقدوا المشروع و الموافقين عليه، بحيث تساءل كولونا (Colonna نائب لتونس) لماذا نمنح العفو للذين يقتلون الفرنسين، و من بين الصحف التي انتقدت القانون صحيفة كوميا (Combat) انتقدت العفو قائلا «اذا قمنا بسن القوانين في معناه اذا الناس الذين يسرقون و يقتلون و يغتالون ليسوا سارقين و لا قتلة بالمعنى الحقيقي للكلمة فينبغي التأسف عليهم، أشخاص قاموا بأعمال شديدة كالسرقة و القتل ثم تتركهم و شأنهم و في هذه الحالة ليس لدينا شعور و لا احساس .....للدم الفرنسي» .[1]

[1] عبد السلام عكاش: مرجع سابق ص – ص، 343-344.

المبحث الثاني: دستور20سبتمبر 1947م

أولا: تعريفه

بعد قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة على قدميها، أدركت أنه من الضروري تنفيذ بعض الإصلاحات في الجزائر. كجزاء للجزائريين الذين تعرضوا للتعذيب من أجلها في الحرب[1] وامتصاص لغضبهم خاصة بعد أحداث08 ماي 1945م، ومواجهة نشاط الحركة الوطنية من جهة أخرى إذ سعت الحكومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول[2]، إلى وضع بعض الإصلاحات خاصة السياسية والإدارية في شكل دستور(قانون) لتنظيم البلاد، تمت المصادقة عليه في20 سبتمبر1947 من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية وتوقيع رئيس الجمهورية الفرنسية فانسان أوريول (Vincent Auriol)[3] عليه[4]. وتجدر الإشارة هنا أن هذا الدستور قد جاء بعد مناقشات لمشاريع تخص إصلاحات سياسية في الجزائر طرحها العديد من الأحزاب الإشتراكية و الوطنية (الحزب الشيوعي الجزائري، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) على البرلمان الفرنسي لكنها رفضت واقترحت الحكومة الفرنسية بدل ذلك هذا الدستور(القانون) والذي كان من صنعها وهو في

---

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق ص120.

(2) Jean Balazuc: guerre d' Algerie-une chronologie mensuelle mai 1954- décembre 1962, l' Harmattan, paris, 2015.

(3) فانسان اوريول(Vincent Auriol) : من مواليد 1884م توفي سنة 1966، اشتغل بالمحاماة اشتراكي المذهب عين وزيرا للمالية بحكومة ليون بلوم عام1936 ساهم في حرب التحرير الفرنسية انتخب رئيسا للمجلسين التأسيس وللمجلس الوطني من بعدهما ثم رئيسا للجمهورية الفرنسية من سنة 1947 إلى غاية 1954انظر محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1984 ص30.

(4) عقلية ضيف الله، التنظيم السياسي و الإداري للثورة(1954-1962)، (د.ط) القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 119-126.

الحقيقة مشروع مستمد من حكومة (bidau l t) كان قد أعده الأستاذ فيار(viard)[1] في شهر سبتمبر 1946م.

لكن لم يناقش وقد عرف بتسميات أخرى منها(lastatit de l'Algérie) المعرب بقانون الجزائر التنظيمي، وأيضا دستور الجزائر والقانون الأساسي أو قانون الجزائر ..الخ، احتوى على ثمانية أبواب وستين مادة[2].ورقم ب: 47-1853.[3]

إن هذا الدستور يعرف الجزائر على أنها مجموعة من العمالات تتمتع بالشخصية المدينة والاستقلال المالي وتنظيم خاص[4] يرتكز على وجود مجلس وطني جزائري يتكون من 120عضوا نصفهم يمثل الهيئة الانتخابية المسلمة التي تضم مواطني القانون المحلي الخاص والنصف الأخر يمثلا الهيئة الانتخابية الفرنسية وكذا مجلس حكومي يتكون من أعضاء منتخبين من قبل المجلس[5].

---

(1) فيار (viard): أستاذ الحقوق بجامعة الجزائر ومدير جريدة الجزائر (journal d'Algérie) وهو أيضا نائبا تابع لحركة التجمع الشعبي...الخ أنظر: شارل روبير آجيرون تاريخ الجزائر المعاصر،ج2، المرجع السابق ص 964 .

(2) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، المرجع السابق، ص117.

(3) عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر1954/1945م، ج3، ط3، الجزائر، 2010، ص 42.

(4) يحياوي مرابط مسعودة: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين (حقائق ايديو لوجيات وأساطير وتمطيات) مج الأول، تر: محمد المعراجي، دار، هومة الجزائر، 2010،ص348.

(5) عبد الرحمان مزيان شريف: حرب الجزائر في فرنسا موريبيان جيش الحفاء ،تق:جاك فرجاس:تر: العربي بونيون، دار الحكمة، الجزائر،2012، ص.46

وهذا المجلس الجزائري يختص بدراسة ميزانية الجزائر ووضع مشروعات اقتصادية واجتماعية علما أن هذه الميزانية لا تكون قيد التنفيذ إلا بعد أن تصادق عليها الحكومة الفرنسية كما لا ينفذ أي قرار من قرارات المجلس إلا بعد أن توافق عليه هذه الحكومة[1].

ثانيا: عوامل صدوره

صدر هذا الدستور نتيجة لمجموعة من العوامل و الأسباب والتي نذكر أهمها:

1: المجازر الرهيبة التي ارتكبها السلطات الاستعمارية و المعمرين في حق المسلمين الجزائريين خاصة في كل من سطيف، قالمة و خراطة حيث سعت فرنسا من خلال لهذا الدستور امتصاص غضب الجزائريين و التحقيق من وطئة جرائمها[2].

2: تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية خاصة بعد تزايد نشاطها خلال سنة 1945م حيث أرادت فرنسا من خلال هذا القانون تطبيق سياسة المراوغة و المرونة مع الحركة الوطنية للاسكات المعارضة.

3:حالة البئس و الفقر التي عاشها الجزائريون بسبب الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الحرب ع.2، مقابل حياة الرفاهية التي كان يتمتع بها الكولون فوضعت فرنسا هذا القانون في محاولة منها لتطبيق المساواة بين الفئتين.

4: الضعف السياسي و العسكري نتيجة لحروبها الاستعمارية خاصة في الهند الصينية و تراجع مكانتها بعد ح. ع 2، وخوفا على مصالحها قامت بإقرار مجموعة من الإصلاحات التي ضمها هذا الدستور في محاولة منها للاحتفاظ بالمستعمرة الجزائرية وإبراز مكانتها[3].

---

5 احمد التوفيق المدني: هذه الجزائر ويله كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009،ص 147.

(2) سعد طاعة: موقع المسالة الزراعية في إصلاحات 1947م، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع01 ،2007م ، ص211.

(3) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص118-119.

5: إصرار الحركة بعد تزايد نشاطها على المطالبة بإدخال إصلاحات جذرية تخص الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

6:القضايا التي كانت موضع جدل بين الإدارة الفرنسية و المسلمين كقضية فضل الدين عن الدولة ومصادرة أراضي الأوقاف، والقضاء على التعليم ... إذ حاولت الإدارة الفرنسية انتزاعها من أيدي أصاحبها ووضعها ضمن هيئات استشارية جديدة تخص الجزائريين مع تولي أبناء جلدة الجزائريين على تسييرها و الهدف من ذالك إرضاء المعمرين وعدم الأخذ بحقوق الجزائريين بعين الاعتبار.

7:إيجاد الطريقة المثلى لاشتراك الجزائريين في جزء من المسؤوليات السياسية والدارية دون إثارة غضب المعمرين الأوروبيين[1].

8: إيهام الرأي العام المحلي(الفرنسي و الجزائري) والرأي العام الدولي بأن هناك إصلاحات تضفي نوعا من الديمقراطية و الحرية في ظل هذا القانون[2].

ثالثا: محتوى دستور 20 سبتمبر1947 وتقييمه:

أ- محتواه

اشتمل هذا الدستور على 12 فضلا وستين مادة عنونة فصوله كالتالي:

- ❖ الفصل الأول "في النظام السياسي" اشتمل على ثلاثة مواد من المادة واحد إلى المادة الثالثة.
- ❖ الفصل الثاني تحت اسم "في الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية" من المادة الرابعة عشر اشتمل على سبعة مواد.

---

(1) سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1950م، ط1، كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص51-52.

(2) سعد طاعة، المرجع نفسه، ص106.

- ❖ الفصل الثالث المعنون "في المجلس الجزائر" ضم إحدى عشر مادة صف المادة إحدى عشر إلى غاية المادة اثنان و عشرون.
- ❖ الفصل الرابع تحت عنوان "في النظام التشريعي" و ضمن سبعة مواد من المادة ثلاثين إلى غاية المادة تسعة وعشرون[1].
- ❖ الفصل الخامس "في الميزانية الجزائرية" احتوى على أربعة مواد من المادة ثلاثين إلى غاية المادة ثلاثة و ثلاثون.
- ❖ الفصل السادس "في الحكومة الجزائرية" احتوى على ستة مواد من المادة أربعة و ثلاثين إلى غاية المادة تسعة و ثلاثون.
- ❖ الفصل السابع "في السلطات القضائية" احتوى على ثلاثة مواد من المادة أربعين إلى المادة اثنان و أربعين.[2]
- ❖ الفصل الثامن "في ممثل الجمهورية الفرنسية" مادتين من المادة ثلاثة و أربعين إلى غاية المادة أربعة و أربعين.
- ❖ الفصل التاسع "النظام الإداري" اشتمل ثلاث مواد من المادة خمسة و أربعين إلى المادة سبعة و أربعون.[3]
- ❖ الفصل العاشر عنون ب "في البيئات (المجتمعات)المحلية" واحتوى على تسعة مواد من المادة ثمانية وأربعون إلى المادة ستة و خمسون.

---

(1) عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية (وافده الثقافية و الإعلامية و الإصلاحية) 1880-1954، المرجع السابق، ص 394-396.

(2) يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912-1942) ويليه اليدي بولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية ،ط.خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص37، 38.

(3) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية الثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، ط.خ، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص364-365.

- ❖ الفصل الحادي عشر بعنوان "أنظمة مختلفة" اشتمل مادة واحدة تحمل رقم سبعة و خمسون.
- ❖ الفصل الثاني عشر تحت عنوان "أنظمة انتقالية" تظم ثلاثة مواد من المادة ثمانية و خمسون إلى المادة ستون[1] الاطلاع على مضمون المواد (ينظر الملحق01).

ب- تقييمه:

من خلال مضمون مواد دستور الجزائر نجد انه احتوى على بعض المحاسن نذكر منها:

الاعتراف المبدئي بالقطر الجزائري بأنه ليس هو فرنسا من خلال تأسيس مجلس جزائري مهمته النظر في مختلف المسائل المالية و الإصلاحات الداخلية وفي تنفيذ القوانين الفرنسية في الجزائر.

مساواة الجزائر بين الأوروبيين في الحقوق و الواجبات وفتح المناصب العمومية امام الجميع.

- ❖ إلغاء القوانين الاستثنائية و البلديات المختلطة.
- ❖ الاعتراف بحرية الدين الإسلامي و فصله عن الدولة.[2]
- ❖ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية بعد اللغة الفرنسية وتعميم تدريبها في كامل المستويات.[3]
- ❖ السماح للمرأة الجزائرية بممارسة الانتخاب.[4]

أما فيما يخص مساوئه فنجد أن كل النقاط الايجابية التي احتواها وسابقة الذكر ظلت مجرد حبر على ورق ولم يطبق منها سوى ما يخدم مصالح الإدارة الاستعمارية و المعمرين إذ انه لم يتم إلغاء الحكم العسكري في الجنوب و لا البلديات المختلطة ولم يتم ترسيم اللغة العربية.[1]

---

(1) عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر... المرجع السابق، ص366-368.

(2) براهمة بن بولوزاع، نظرة على الجزائريين1947-1962من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونوسية (الزهرة،السبوع، الصباح، نموذجا)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر،2015، ص22-23 .

(3) احمد توفيق المدني، المصدر السابق، من 147.

(4) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 123

و المتمعن في مضمون مواده سيجد بأنه لم يأتي بأي شيء جديد أنه كان ملخصا لمختلف المراسيم و القوانين و الأوامر التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر فمثلا المادة الأولى التي نصت على أن الجزائر تتكون إداريا من ثلاث مقاطعات كل واحدة منها لها شخصيتها المستقلة و استقلالها المالي ونظامها الخاص هي في الحقيقة تاكيد لما جاء في قرار السابع من مارس 1944م وكذلك قانون السابع من افريل 1946م.[2]

ضف إلى ذلك أن المادة ثلاثين جسدت التفرقة العنصرية بوضوح وعدم المساواة بين الجزائريين و الاوروبين حيث تمت على أن المجلس الجزائري يتكون من 120 نائبا 60 منهم يمثلون المجوعة الأولى الخاضعة للقانون المدني الفرنسي وعندهم 500.000 ناخبا إضافة إلى المندمجين من المسلمين الجزائريين الذين يحملون الجنسية الفرنسية و عددهم 150.000 ناخبا و هؤلاء حسب القانون يعتبرون مواطنين من الدرجة الأولى و النصف الأخر يمثلون المجموعة الثانية الخاضعة لقانون الأحوال الشخصية المحلي وعددهم1.500.000 ناخبا وهم مواطنين من الدرجة الثانية[3].

كما أن المجلس الجزائري ليس له الحق في التشريع ولا يسن للجزائر ما يراه صالحا لها من قوانين عامة إلا فيها تعلق بالمسائل المالية الداخلية حيث أن لا ينفذ أي قرار من قراراته إلا بعد أن توافق عليه الحكومة الفرنسية[4].

---

(1) براهمة بلوزاع، المرجع نفسه، ص23

(2) سليمان قريري، المرجع السابق، ص214.

(3) عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص129.

(4) احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 147 .

ومن خلال المادة الرابعة التي نصت على السماح للمرأة بدخول معترك الانتخابات من خلال اختبار ممثلين لها في المجالس سندرك الهدف الخبيث لهذا الدستور وهو العزف على وتر الجانب الحضاري من خلال تطبيق ما يسمى بتحرير المرأة.

إن هذا الدستور في الحقيقة مناف تماما للديمقراطية التي ادعتها فرنسا داخل مواده فهو يجسد تفوق اقل من مليون أوروبي ساكن في الجزائر على أكثر من ثمانية ملايين من المسلمين الجزائريين (أي أن صوتا واحدا أوروبا يساوي 8 أصوات مسلما) وبالتالي فهو لم يكن سوى تدعيما للنظام الاستعماري القائم[1].

ضف إلى ذلك انه لا يعتبر الجزائريين شعبا واحدا وإنما هم عبارة عن مجموعات متآلفة أهمها العرب و البربر وهذه نظرة كل الفرنسيين للجزائريين منذ الاحتلال وهي دعوة خطيرة للعنصرية تهدف إلى تفكيك المجتمع الجزائري وضرب الوحدة الوطنية[2].أنظر الملحق رقم (1)

رابعا: المواقف المختلفة من دستور 20سبتمبر 1947م:

عندما ظهر القانون الأساسي للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1947م اندلعت ضجة واسعة داخل وخارج البلاد و تعددت المواقف التي ارتبطت كل منها بإيديولوجية و مصالح سياسية[3] ومن هذه المواقف ما يلي:

---

(1) هنري علاق، مذكرات جزائرية(ذكريات الكفاح و الآمال)، تر، جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2007، ص161، 162 .

(2) يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية(من خلال نصوصه 1912-1948) ويليه الإيديولوجيات السياسة للحركة الوطنية للجزائر من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ط.خ، دار البصائر، الجزائر،2009، ص7.

(3)سعد طاعة، المرجع السابق، ص79 .

أ- موقف الحركة الوطنية:

- موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

شعر فرحات عباس و مناضلي هذا الحزب بخيبة أمل بعد الإعلان عن مضمون هذا الدستور ورفض مشروعهم[1] الذي اقترحوه على المجلس الوطني الفرنسي من طرف الحكومة الفرنسية[2] فكانت أولى ردود فعلهم على هذا القانون هو تقديم استقالة من مجلس الجمهورية من طرف نواب هذا الحزب بتاريخ31 أوت 1947 وهي استجابة سريعة تدل على رفضتهم لهذا الدستور الذي كرس العنصرية في الجزائر لانه في نظرهم هذا الدستور قد تم إقراره بالتصويت في غياب المسلمين الممثلين للشعب الجزائري وبالتالي فهو لم يضع أي اعتبار لتطلعات الجزائريين أضف إلى ذلك أن هناك تناقضا في هذا الدستور و حرقا لقانون الجمهورية الرابعة وذلك في مادته 82 في الفقرة الثانية و التي تنص على أن الأحوال الشخصية لا يمكن أن تكون سببا في المساس بالحريات و الحقوق التي لها علاقة بصفة المواطنة الفرنسية في حين هناك تقسيم للمنتخبين إلى مجموعتين حسب الجنسية و الديانة زيادة على ذلك فان الحكومة الفرنسية قد جردت المجلس الجزائري من كل سلطة تشريعية وهو ما يتناقض مع مبدأ الديمقراطية [3] وفي ذلك يقول فرحات عباس:" ان الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد لكن ناقشه الفرنسيون وحدهم فهو وليد

---

(1) تضمن المشروع الذي قدمه أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري دستور يهدف إلى تأسيس دولة جزائرية مستقلة متعاونة مع فرنسا و متحدة معها للاطلاع على مضمون المشروع ينظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 122-125.

(2) خميسة مدور، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2018/2017، ص421 .

(3) عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1954)، دار الواحة، الجزائر، د.س، ص164-165 .

اتفاق مبرم بين فرنسا و الجزائر..." وقال أيضا "أن قرارات المجلس الجزائري يصادق عليها بأغلبية الأصوات و لكن أنصدر طلب من الوالي العام أو من اللجنة المالية أو من ربع أعضاء المجلس لتصبح المصادقة نافذة المفعول".

و تجد الإشارة هنا أن هذا الحزب قد اظهر موقفه الصريح من الدستور في شكل رسالة موجهة إلى المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 24 أوت 1947 أعلن فيها رفضه للعديد من المواد خاصة بالمجلس الجزائري وقانون الانتخاب و تشكيل الحكومة الجزائرية و غير ذلك من المواد إلا أن موقفه من الدستور ككل لم يكن رفضا قاطعا لأنه من جهة أخرى استحسن فيه بعض المواد و هكذا كانت نظرة الحزب لهذا الدستور وما تضمنه لا بعد و أن يكون طغيان فئة على أخرى وقد أعطى الحزب بعض الأطروحات بخصوصه وما ينبغي أن يكون عليه انه يمارسها مجلس واحد فقط وهو البرلمان الجزائري الذي ينتخب عن طريق الاقتراع العام و المباشر من طرف المواطنين الجزائريين[1].

ب- موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية(MTLD):

لقد كان موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية تجاه القانون الأساسي للجزائر يتميز برفض القائم لهذا الدستور جملة وتفصيلا لأنها كانت تعي بمخطط فرنسا من ورائه ضف إلى ذلك أن هذا القانون يدعو إلى الإدماج وبالتالي فهو يتناقص مع مطلب الحركة المتمثل في الاستقلال[2] و الرفض المطلق للاستعمار ومن هذا المنطق اقتنع هذا الاتجاه عن المشاركة في مناقشات مشروع هذا القانون كنوع من الاحتجاج باعتبار هذا الدستور هو ضد إرادة الشعب الجزائري الذي يهدف إلى تحقيق السيادة و حكومة وطنية واكتفى أعضائه بالحضور دون إبداء أي رأي حول

---

(1) سعد طاعة، المرجع السابق، ص 90-93.

(2) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار دزاير انفو ، الجزائر، 2003، ص 210.

القانون الأساسي بانتشاء التدخل الذي قدمه المناضل احمد مزغنة[1] أمام المجلس الوطني الفرنسي في 21 أوت 1947 والذي جاء فيه (ان الشعب الجزائري له الحق في التحدث و التكلم عن مستقبله و عن المؤسسات التي تحكمه وله حرية اختيار الدستور الذي يريده) .[2]

كما نادت المنظمة الجماهيرية الجزائرية ودعتهم للقيام ضد هذا الدستور الذي ختم عليها ووضع دون استشارتها، ونكرت من جهة أخرى على الجهات الفرنسية وخاصة البرلمان ،حق النضر في الشؤون الجزائرية ومناقشتها [3]، وبالرغم من ذلك فإنها قررت الدخول في اللعبة السياسية والمشاركة في الانتخابات المحلية المقررة في 19 أكتوبر1947، وذلك بهدف إدراج الأوروبيين وفضح مناوراتهم إمام الرأي العام الجزائري والفرنسي، حيث استطاعت الحركة تحقيق النجاح بعد حصولها على أغلبية المقاعد بنسبة 33 من أصوات المسلمين الجزائريين، وفي هذا الصدد صرحت صحيفة المغرب العربي قائلة:" لقد صوت الشعب الجزائري لصالح فكرة امة جزائرية تمثلها حركة انتصار الحريات الديمقراطية"[4].

ج- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

رفضت جمعية العلماء المسلمين هي الأخرى هذا الدستور وعبرت عن ذلك في جريدتها البصائر على لسان رئيسها البشير الإبراهيمي الذي يقول : إن الأحزاب الفرنسية من اليمين إلى اليسار –نشأتها الاختلاف في كل شيء –اتفقت على احتقارنا وعدم المبالاة بنا في شيء يخصنا

---

(1) أحمد مزغنة: ولد في29 افريل 1907 بالبليدة نشط ضمن الحركة الثورية الشيوعية قبل ان يلتحق بنجم الشمال الافريقي في سنة 1937 تاريخ بداية ظهوره بالجزائر انخرط بعد ذلك في حزب الشعب الجزائري متخصص في القضايا الثقابية وفي الشؤون العالمية كان من المقربين لمصالي الحاج كان يشتغل كعضو دائم في اللجان المركزية للحزب... للمزيد انظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية (روافده الثقافية والإعلامية و الاصلاحية)، المرجع السابق، ص417 .

(2)سعد طاعة، مرجع سابق، ص85-86 .

(3)سعد طاعة، المرجع السابق، ص 86.

(4) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 128 .

وهو دستور الجزائر، فوضع كل حزب للجزائر دستورا بني أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها، كان الوطن موات وكان أهله أموات ...[1] وجاء موقفها هذا بسبب إن هذا الدستور لم يلبي مطالبها الأساسية والمتمثلة في ترسيم اللغة العربية حيث جعلها في الدرجة الثانية بعد اللغة الفرنسية، إضافة إلى مسالة فصل الدين عن الدولة والتي تركها للمجلس الجزائري ليقرر فيها[2]، كما انه من جهة ثانية هو قانون ناقص لأنه لم يضع إي اعتبار للنسبة العددية للسكان الجزائريين في مسالة الانتخاب وتشكيل المجلس الجزائري[3].

وبالرغم من موقفها هذا، فإنها دافعت على بعض المبادئ التي تحدث عنها القانون الأساسي خاصة فصل الدين عن الدولة، وترسيم اللغة العربية واستعادة الأوقاف الإسلامية ،وخاضت الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي أو الانتخابات البلدية سنة 1947بصفة غير مباشرة وذلك من خلال دعمها لحزب البيان (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)، بهدف تمرير مطالبها [4] حيث يقول أبو القاسم سعد الله في كتابه أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع: (إن الأحزاب السياسية قد وقعت في فخ نصبته لها الإدارة ....، فقد غرقت الأحزاب في مسالة الانتخابات وكانت الإدارة تنجح من تشاء وتفشل من تشاء ،وضاعت بين ذلك الأهداف الوطنية، وأصبح الصراع على الكراسي التي تسمح بها إدارة الاستعمار، وبالطبع فان جمعية العلماء لم تكن من هذه الأحزاب، فلم تضمن في الانتخابات ولم تبحث عن النيابة البرلمانية، ولكنها كانت متهمة بأنها تشجع حزب البيان على حساب حزب الشعب[5].

---

(1) جريدة البصائر، ع33,سنة 1948.

(2) سعد طاعة، مرجع نفسه، ص 94.

(3) جريدة البصائر، ع 29 , سنة 1948.

(4) سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص 96-97.

(5) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص147.

د- موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

لعب الحزب الشيوعي دورا هاما في صياغة بعض بنود هذا القانون، لذلك وافق عليه مبدئيا مع تخفضه حول مسائل تتعارض مع مطالب الحركة الوطنية، كاللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، اما فيما يخص مسالة التمثيل فانه حرص فيها فقط على تطبيق مواد القان، لذلك صرح عمار أوزقان رئيس الحزب بعد عقد المؤتمر الرابع للحزب بقوله:(إن القانون الأساسي يمكنه إن يخلص الجزائر من النظام الاستعماري)[1] ، لكنه فيما بعد غير موقفه هذا، وأعلن رفضه للدستور، ويمكن إن نميز موقف هذا الحزب اتجاه القانون بوضوح من خلال مرحلتين:

-المرحلة الأولى من سنة 1947 إلى غاية سنة 1951:

وتميزت بموافقة هذا الحزب على بنود القانون لأنه شارك في صياغة بعضها، حيث تجسد راية في هذه المرحلة في الدفاع عن المكتسبات التي حققها من خلال القانون ،والمتمثلة في انتخاب مجلس جزائري عن طريق الاقتراع العام من هيئتين انتخابيتين بالتساوي، وهذا المجلس بدوره ينتخب حكومة جزائرية تكون مسؤولية إمامه كما يكلف باختصاصات محددة فهو يمارس السلطة التشريعية، وقد حرص هذا الحزب في هذه المرحلة على المطالبة بإنشاء جمهورية جزائرية تكون في علاقة فيدرالية مع فرنسا[2].

-المرحلة الثانية بعد سنة 1951:

تغير موقف هذا الحزب بعد1951 اتجاه هذا الدستور والمجلس الجزائري لصالح المواطنين، حيث أصبح يدعوا العديد من أحزاب الحركة الوطنية إلى توحيد الجهود لرفض هذا القانون، والعمل على تشكيل جبهة وطنية تدافع عن مصالح المسلمين وتؤسس لأركان قانون أساسي جزائري محض يكون تحت مناعة الطبقة السياسية، كما دعا هذا الحزب إلى المساواة

---

(1) سعد طاعة، مرجع سابق، ص99.

(2)سعد طاعة، المرجع السابق، ص99-102.

الحقيقية وليس الشكلية وهذه نقطة تحول في موقف الحزب، وترجع أسباب تغيير موقفه إلى ما يلي:

- ❖ عدم وفاء فرنسا بوعودها المتعلقة بترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، وهذه كانت ضمن مطالب الحزب .
- ❖ قيام الإدارة الفرنسية بتزوير الانتخابات خاصة ما بين سنتي 1948 و 1951 .
- ❖ الإجراءات التعسفية التي كانت ضد الطبقة السياسية الجزائرية[1].

هـ- موقف الجزائريين:

لقد عبر الجزائريون المسلمون عن استيائهم اتجاه القانون ومضمونه ،ذلك انه لم يكن بالنسبة لهم سوى مشروعا إدماجيا لا يختلف عن المشاريع و الإصلاحات التي سبقته ولذلك رفضوه وناصبوه بالعداء وطالبو بعدم تطبيقه [2]، وذلك لعدة أسباب منها:

- ❖ إن هذا القانون يمنع الامتيازات للأقلية الأوروبية على حساب الأغلبية الجزائرية.
- ❖ إضافة إلى انه جاء عنصريا إذ سوى بين 10 ملايين جزائري وثمانية ألف مستوطن.
- ❖ كما انه تجاهل طموحات الجزائريين في تقرير مصيرهم ،وتمت المصادقة عليه في غياب ممثلي الشعب الجزائري[3].

---

(1) سعد طاعة، مرجع نفسه، ص103-104.

(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 127.

(3) زوليخة سماعيلي المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، 2013 ، ص ص 437-438.

و- موقف الكولون (المعمرون):

إن مواقف الكولون اتجاه قانون 1947، لا تختلف عن المواقف السالفة اتجاه المشاريع و الإصلاحات السابقة حيث رفضوا هذا الدستور، وابدوا غضبهم إثناء مناقشته إذ استقال المستشارون العامون الأوروبيون لمدينة الجزائر احتجاجا على ذلك [1]وقد عبرت صحيفة المغرب العربي عن موقفهم هذا قائلة :" لقد هدد ثمانون بالمائة من المنتخبين في المجالس المحلية بالاستقالة إذا صادق البرلمان على المشروع ،والأغرب من ذلك إن الجالية الفرنسية في الجزائر قد هددت بأنها سوف ترفع قضية إلى مجلس الأمن ،إذ تجرا البرلمان على المصادقة على المشروع"[2].

إن رفض المعمرين للقانون الأساسي للجزائر جاء نتيجة توفهم واعتقادهم انه يسوي بينهم وبين الجزائريين وبالتالي فهو يهدد امتيازاتهم وسيادتهم في الجزائر[3].

وعلى العموم فان جل المواقف الجزائرية والفرنسية كانت معارضة لقانون الجزائر 1947 باستثناء بعض الموالين للإدارة الفرنسية وهم من بين – وي – وي –.

خامسا: مصير دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947 :

بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على القانون الأساس للجزائر سنة 1947،تعرض هذا الأخير لحملة واسعة من المسلمين الجزائريين و المعمرين الأوروبيين الذين ركزوا جل جهودهم على

---

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، المرجع السابق، ص ص 966-967.

(2) سليمان قريري، المرجع السابق، ص ص 213-214.

(3)– فتيحة قشيش، موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر، مدارات تاريخية، دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج الأول، ع2 ،جوان 2019م، ص 422.

تعطيل كل إصلاح وضع للجزائريين، وقد اشغل هؤلاء الانتخابات البلدية التي أجريت في 19 أكتوبر 1947، من اجل تنظيم حملتهم ضد القانون تحت شعار (رفض قانون الجزائر).[1]

وبعد أن قررت الحركة الوطنية الخوض في اللعبة السياسية والمشاركة في هذه الانتدابات، انتهت هذه الأخيرة بنتائج ايجابية، حيث أحرزت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية انتصارا في المجموعة الثانية بعد حصولها على أغلبية المقاعد في كامل بلديات الجزائر، كما حقق اليمنيين المتطرفين نصرا في المجموعة الأولى، وتجدر الإشارة هنا إن نتائج هذه الانتخابات قد جاءت نتيجة الممارسة الديمقراطية في العملية الانتخابية داخل كل وحدة من المجموعتين، وهذا ما اثأر سخط المعمرين [2] الذين القوا اللوم على الحاكم العام شاتينو (chataigneau)[3]، لأنه أفرط في مراعاة الأهالي الجزائريين ،وتحاشى على تزوير الانتخابات لصالحهم، وهكذا بعد ضغوط المعمرين وتهديداتهم للحكومة الفرنسية والحاكم العام شا تيبو تمت إقالة هذا الأخير، وحل محله الاشتراكي نايجلان [4] (Najlane) وذلك بتاريخ 11 فيفري 1948[5].

- ❖ والذي قال عنه فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار بأنه :" آلة مسخرة في يد الاستعمار".

---

(1)– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 126.

(2)– محمد العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص 32–33.

(3)– ايف شاتينو (1861–1969): إشتغل بالسلك الديبلوماسي اليساري الميول ,تولى الأمانة العامة في حكومة الجبهة الشعبية 1936، تولى الحكومة العامة في الجزائر من سنة 1884–1948 وعين سفيرا في الاتحاد السوفياتي , أنظر خليدة بلقرع، مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين (1891–1947) المرجع السابق، ص 84.

(4)– نايجلان: ولد في 17 جانفي 1892 بيلفور الفرنسية ,إنظم الى الرفع الفرنسي للأممية العالمية وجند في الجيش الفرنسي خلال ح ع 2، زار الجزائر عام 1946، عين حاكما عليها من (1948–1951) أنظر خليدة بلقرع، مرجع نفسه، ص 84 .

(5)– شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية سير، المصدر السابق، ص 354 .

ذكر فرحات عباس في ذات كتابه بأن احد أعضاء المجلس العام لعمال قسنطينة قد قال له بان هناك اتفاق ابرم بين المعمرين وتايجلان وقد وعدهم هذا الأخير بمقتضى هذا الاتفاق بان أبواب المجلس الجزائري ستفعل في وجه الوطنيين، كما وعدهم بتعطيل تطبيق المواد التي نصها قانون 1947 والتي جاءت لصالح الجزائريين ياي تأييد[1].

وهكذا عمل الحاكم العام تشاتينو بتواطؤ مع الإدارة الاستعمارية والمعمرين على تعطيل تطبيق دستور الجزائر وعلى محاربة الوطنيين الجزائريين وخاصة الذين ينتمون لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ،حيث انه قبيل إجراء انتخابات المجلس الجزائري شهر أفريل 1948 قامت السلطات الاستعمارية بمنع اجتماعات الوطنيين كتلك التي قرر ان يعقدها مرشحوا حركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم 25 جانفي 1948 ،كما صودرت صحيفة هذه الحركة وهي صحيفة المغرب العربي ،واعتقل العديد من أعضائها ناهيك عن عمليات التفتيش والإيقاف، وهذه الإجراءات هي كفيلة بان تأتي نتيجة الانتخابات كما أرادها نايجلان والمعمرون [2] وبالفعل أثمرت جهود الإدارة الفرنسية ونايجلان والمعمرون في الانتخابات 4 و 11 افريل 1948، حيث زورت هذه الأخيرة لصالح مرشحي الإدارة الاستعمارية بالرغم من سيطرة مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية على كافة البلديات ،وهكذا أصبحت الجمهورية الفرنسية الرابعة تعرف في كل أنحاء العالم بالغش و المغالطة في الانتخابات ،حيث طالت عمليات التزوير حتى انتخابات 17 جوان 1951[3]، ونتيجة هذا التزييف والتحايل في مختلف الانتخابات وضع قانون 20 سبتمبر 1947 على الرفوف طيلة الفترة التي امتدت بين عامي (1948 و 1954)فلا الوظائف فتحت لصالح المسلمين، ولا الدين الإسلامي فصل عن إدارة الاستعمار، ولا التعليم العربي نال الصبغة الرسمية،

---

(1)– فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص ص 134–135.

(2)– سليمان قريقري، المرجع السابق، ص 222.

(3)عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 137–141.

كما لم يتم إلغاء البلديات المختلطة ولا الحكم العسكري في الجنوب، وهكذا تمكن الاستعمار من خلال تدليس الانتخابات من حكم الجزائر لفائدته الخاصة وضد مصالح الجزائريين أكثر من فترة مضت[1].

المبحث الثالث: الإصلاحات الفرنسية من خلال الإنتخابات.

1- إنتخابات 1948م.

حقق المعمرون و الإدارة الإستعمارية جزءا من غايتهم في عرقلة تطبيق دستور 1947م وذلك بعد أن تم عزل الحاكم العام "شاتينو" و إستبداله بالإشتراكي " نايجلان"أنظر الملحق رقم (2)، هذا الأخير ركز كل جهوده بالتعاون مع المعمرين من أجل محاربة الوطنيين الجزائيين خاصة أعضاء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، والعمل من أجل الحيلولة دون فوزهم في إنتخابات المجلس الجزائري التى تقرر إجراؤها ما بين 04 و 11 أفريل 1948م، و هكذا لجأ هذا الحاكم إلى إعتماد وسيلة إنتخابية جديدة ستعرف بإسمه في كل أنحاء العالم تقوم على أساس تزوير عدد الأصوات إذا ما تعذر تزوير عملية التصويت نفسها[2]. فكانت أول خطوة إتخذها " نايجلان" من أجل تحقيق سياسته هذه هو تأجيل الإنتخابات المقرر إجراؤها في الفترة ما بين 1948/01/15م إلى نهاية الربيع من نفس السنة وذلك من أجل تنفيذ وعوده للكولون و المتمثلة في تعطيل تطبيق قانون الجزائر كما عرقلت السلطات الإستعمارية الحملة الإنتخابية حيث أقدمت على منع مصالي الحاج من تنظيم تجمع شعبي لإلقاء الخطاب حول الإنتخابات و كان الهدف من ذلك منع حصول الإنتخابات في جو ديمقراطي،[3] كما تم عشية الإنتخابات إلقاء القبض على 32مرشح من بين

---

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 150.

(2)– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص 136،137.

(3)– حورية بن فضة، التزوير في عهد الحاكم العام للجزائر نايجلان (1951/1948) ، التزوير الإنتخابي – أنموذجا– ، حوليات التاريخ و الجغرافيا، ع12، الجزائر، 2017م، ص207.

59مرشح لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية بالإضافة إلى إصدار أحكام بالسجن عليهم وغرامات مالية ضدهم[1] و تم توقيف أيضا إصدار جريدة " المغرب العربي" الناطقة باسم الحركة[2] وعدم السماح بتوزيع بيانات العمليات الإنتخابية[3] وهكذا سارت الحملة الإنتخابية في جو مشحون من التجاوزات و الإضطهاد الذي مارسته الإدارة الإستعمارية في حق المترشحين الوطنيين من أجل ترهيبهم وحملهم على التخلي عن أحزابهم[4]، أما في يوم الإنتخاب فقد تم طرد مندوبي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية إضافة إلى عدم توفير أوراق التصويت بإسم الحركة[5] كما تم ملئ الصناديق سلفا لصالح مرشحين موالين للإدارة الإستعمارية[6] أضف إلى ذلك أنه تم ملاحقة الأجهزة الأمنية و العسكرية الفرنسية و رجال الإدارة للمنتخبين و إرغامهم بشتى الطرق على عدم إعطاء أصواتهم لمرشحي الحركة الوطنية[7]، و لقد أجريت عملية الفرز في جلسة مغلقة و دون تحرير محضر الجلسات صاحبها إعتقال وسجن أعداد كبيرة من المرشحين الوطنيين[8].

أما في ما يخص نتائج هذه الإنتخابات فقد تباينت بعد الدورتين الإنتخابيتين الأولى و الثانية في 11أفريل 1948م وقد إنتهت كما أرادتها الحكومة الفرنسية والحاكم العام "نايجلان" و المعمرون[9] و كانت النتائج الخاصة بالستين مقعداً الممنوحة للمسلمين في المجلس الجزائري كالتالي:

---

(1)– أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 317.

(2)– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 168.

(3)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، المرجع السابق، ص 317.

(4)– حورية بن فضة، المرجع السابق، ص 208.

(5)– بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 168.

(6)– هدى معزوز، الممارسات الإنتخابية أثناء الحقبة الإستعمارية (1962/1830م)، مجلة المصادر، ع11، ص 206.

(7)– حورية بن فضة، مرجع سابق، ص 209.

(8)– هدى معزوز، مرجع سابق، ص 206.

(9)– سعد طاعة، المرجع السابق، ص 120.

- 41مقعد لصالح المرشحين المستقلين من الجزائريين و المدعومين من طرف الإدارة الفرنسية.
- 09مقاعد لصالح حركة إنتصار الحريات الديمقراطية. [1]
- 08مقاعد من نصيب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- 02مقاعد لصالح المستقلين الإشتراكيين.

و كانت نتائج إنتخابات الهيئة الثانية الخاصة بالمعمرين غير مزورة وعلى النحو التالي:

- نال اليمينيون من المعمرين 55مقعدا و الإشتراكيون من المعمرين 04 مقاعد و الشيوعيين 01 مقعد[2].

أثار تزوير الإنتخابات لصالح المواليين للإدارة الفرنسية غضب الوطنيين الجزائيين و جاء رد فعلهم على ذلك تم إرسال رسالة إحتجاج إلى الحاكم العام من قبل ممثلي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية ندد فيها المكتب السياسي للحركة بالتزوير الفادح الذي طال عملية الإنتخابات و بالضغوطات التي سبقت هذه الإنتخابات خاصة يومي 11و 12 أفريل 1948م[3]، كما أبلغوا مختلف الهيئات الدولية العربية و الأجنبية كهيئة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية ... الخ بمجريات هذه الإنتخابات وطلبوا منها التدخل لإلغائها و حال ذلك دون إستجابة منهم[4].

طالت عملية التزوير بالتجديد النصفي للمجالس العامة في مارس 1949م، وقاطعت من أجل حركة.إ.ج.د وفقدان الإتحاد و الحزب الشيوعي مقاعدهم، فتدخل فرحات عباس لإجبار الحاكم العام بتغيير الإنتخابات لكن لم يجد نفعا فإتفق مع مصالي الحاج في أفريل1949م من

---

(1)– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 139.

(2)– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 139.

(3)– هدى معزوز، المرجع السابق، ص ص 206، 207.

(4)– عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 140.

أجل المناداة بحث الشعب الجزائري وتكوين دولة مستقلة.[1] ليستمر أسلوب التزوير في وسائل الإنتخابات 1950م، التي لم يفز منها أي منتخب فتوقفوا عن التصويت و الإحتجاج[2] ليأتي موعد مع عملية تزوير جديدة هذا ماحدث بمناسبة التجديد الجزئي لفيفري 1951م، لتخسر فيه الأحزاب الوطنية مرة أخرى،[3] ولم يحصل الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري سوى على 11% من مجموع الأحداث المعبر عنها بينما الأحرار مرشحوا الإدارة تحصلوا على 50.84% عن طريق التزوير حيث لم تشارك حركة.إ.ج.د في هذه الإنتخابات بسبب ماكان يعيشه الحزب وماتعرض له أعضاؤه من سجن وإعتقال[4]. مما أدى إلى إنشغاف واسع في صفوف قيادة الحزب بسبب التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية لتحقيق جبهة إنتخابية موحدة للمشاركة في الإنتخابات التشريعية التي جرت يوم 17 جوان 1951، وبدايتها بالمفاوضات بين الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وجمعية.ع.م. بمساع لدى ح.إ.ج.د إبتداءا من شهر جانفي لتنتهي في شهر مارس 1951م، ومثل الأستاذ بومجبل والدكتور فرنسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ليشترط حل حزب الشعب الجزائري ووقف كل علاقة مع حزب الدستور الجديد وحزب الإستقلال هذا مانتج عن التحالف بين الأحزاب الوطنية الثلاثة[5]. وفي ماي 1951م إعتبر مصالي الحاج أن هذه

---

(1) – خمسية مدور، المرجع السابق، ص443.

(2) – محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2، المصدر السابق، ص1229.

(3) – خمسية قدور، مرجع سابق، ص443.

(4) – عمار بوحرش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية. 1962م، المرجع السابق، ص 325.

(5) – محمد حربي، جبهة التحرير أسطورة وواقع(1950–1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1984م، ص20.

الإقتراحات مخالفة لبرنامج حزبه كما رفض التخلي عن مطلب إستقلال الجزائر.[1] ليستغيل معظم أعضاء القيادة[2]. وفي هذه الإنتخابات لم تعط حركة.إ.ح.

د، سوى 8% من الأصوات والإتحاد الديموقراطي من أجل بيان 9% والحزب الشيوعي 3% ولم يكن للإنفصاليين أي منتخب وفقدت. إ.ح.د نوابها الخمسةولم تحصل قائمة فرحات عباس على أي مقعد في دائرها لهذا قرر مصال الحاج والحزب الشيوعي الفرنسي من باريس في إحداث جبهة اللإحتجاج (FADRL). هدفها إلغاء الإقتراع وحرية الإنتخابات في الهيئة الثانية[3]وضمت كل من الحركة من أجل إنتصار الحريات الديموقراطية والحزب الشيوعي الجزائري، والإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هذا ماخلق جو من التفائل بين الجزائريين[4].

وعلى إثر إلغاء الإنتخابات من قبل سلطات الإستعمارية في جوان 1951م، وضمان حرية الإنتخابات في الطائفة الإنتخابية للدرجة الثانية وتحرير مصالي الحاج وإطلاق سراح المساجين السياسيين وفصل الدين عن الدولة[5]، لم تعمر الحركة للإنتصار.ج.د لوقت طويل لعدة أسباب من من العوامل الشخصية والتباين في الفكر و الإتجاه[6] خاصة مع غياب مصالي الحاج والذي كان متواجد في فرنسا وعند سماعه بالخبر أدى تحفظه ليأتي بعدها إجتماع في شهر جويلية 1951م، للجنة المركزية حيث إنتخب فيها مصالي الحاج مكلف بقيادة الحزب في إنتظار إختيار أمين عام

(1) – محمد حربي، مرجع نفسه، ص80.

(2) – يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص272.

(3) – شارل روبير أحيرون، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2، المرجع السابق، ص ص975،976.

(4) – حورية بن فضة، المرجع السابق، ص 215.

(5) – أحمد مهساس، الحركة الثورية، المصدر السابق، ص334.

(6) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص234.

للحزب ليقع الإختبار على يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب غلفا للسيد حسين الذي إستقال في شهر مارس 1951م.[1]

المبحث الرابع: إنعكاسات الاصلاحات الإدارية و السياسية على نشاط الحركة الوطنية.

أولا: إعادة بناء الحركة الوطنية

تعتبر احداث 8 ماي 1945م صدمة سوداء في تاريخ الحركة الوطنية ولعل من اهم مخلفاتها ونتائجها على طبيعة الحياة السياسية في الجزائر هي إعادة بناء الحركة الوطنية من جديد و يتجلى ذلك بعودة الاحزاب السياسية الى النشاط من جديد تحت أهداف و مطالب جديدة مستفيدة من دروس الحرب العالمية الثانية.

أ- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A

أسس فرحات عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في شهر أفريل 1946م بمدينة سطيف ولم تكن له نفس الشعبية التي كانت لأحباب البيان و الحرية رغم أن برنامجه لا يختلف كثيرا عن مطالب بيان الشعب الجزائري سابقا، فلقد كان الحزب مكون من مزيج مختلط حيث ضمت لجنته المركزية فرنسي إضافة الى بعض الأوربيين و التجار الكبار وعدد من الشباب المثقفين واصدر جريدة الجمهورية الجزائرية (La république Algérienne) مكان جريدة المساواة(Légalité) هذا دليل على تمسك البيان بفكرة الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا، و احدث قطيعة مع فكرة الادماج التي اعتمدها ابن جلول

(1) – عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية و إلى غاية 1962م، المرجع السابق، ص326.

– ففي 1 ماي 1946م وزع نداء لشعب الجزائري جاء على شكل منشور يحمل عنوا« نداء لشباب الجزائري المسلم أمام لا اندماج و لا أسياد تجد»[1] ، أما في ما بعد كتب أيضا«كانت غايتنا ابراز شعب فتي حتى يتكون تكوين سياسي ديمقراطي واجتماعي، ..... ان هدف هو تحرير الجزائري من نظام السيطرة الاستعمارية مع احترام مبدأ القوميات، اذ يملي علينا واجبنا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة و تاريخية حتى ندمجه في الديمقراطية العالمية الحرة[2]»

ولعل من اهم المحاور التي رأى فيها فرحات عباس انها ضرورية لتشيد الجزائر الحرة على اسس واقعية تاريخية تكون كفيلة بأن تعيد لها طريق الديمقراطية العالمية :

– المساواة المطلقة: وذلك بالقضاء على الخلافات العرقية وعلى سياسة التحقير التي لمست الجزائريين

– التربية: تستهدف الانسان من اجل تكوين مواطن حر يكون متشبعا بالواجب الاجتماعي ومدركا لمهمته الحضارية وفي المقابل يكون التركيز على الفكرة القائلة« إن ابناء الوطن الواحد ليس بضرورة يكونون على دين واحد»

– العلم و التكنولوجيا.[3]

و وضع فرحات عباس برنامج الاتحاد الديمقراطي لا يكاد يختلف على مضمون برنامج الأصلي لبيان حيث كان يطالب:

---

(1)لهلالي سلوى: الثورة بالقانون و الوحدة الوطنية في سيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946–1951م، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد 6، عدد1، 2022، ص ص 334، 335.

(2) فرحات عباس: ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 195.

(3) محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مرجع سابق، ص 108.

- القضاء على الاستعمار الفرنسي.
- حق تقرير المصير.
- اعداد دستور و القضاء على الملكية الإقطاعية.
- ترسيم اللغة العربية
- حرية اصدار جريدة الجمهورية

و ان هذه المطالب تعكس التغير الايجابي الحاصل في نظرة المعتدلين من أطراف الحركة الوطنية الجزائرية.[1]

لقد قرر الحزب المشاركة في الانتخابات للجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية حيث حصل على احدى عشر مقعد من مجموع ثلاث عشر مقعد لدوائر انتخابات الدرجتين مع 71% من مجموع الأصوات و قد أظهرت هذه الانتخابات قيمة قوة الحزب في الجزائر،و وضح فرحات عباس موقفه بعد هذه الانتخابات حيث واصل حملة الدمج و لم يأيد قيام الدولة الاسلامية في الجزائر انما أيد قيام دولة جزائرية يكون فيها الجزائريون و الأوربيين متساويين في الحقوق و يقوم على أساس الاقتراع العام على درجة واحدة للجميع.[2] وعلى الرغم من ذلك شارك الاتحاد الديمقراطي في إنتخابات المجلس الجمهوري وفاز بأربعة مقاعد من بين سبعة مقاعد هم :الأستاذ مصطفاوي ،والدكتور إبن خليل،عن عمالة قسنطينة، والدكتور سعدان، والأستاذ محداد ،عن عمالةوهران .وعلى إثر ذلك ألفت اللجنة اللفة اللجنة المركزية للإتحاد الديمقراطي وفد من السادة فرحات عباس

والدكتور فرانسيس ،وأحمد بومنجل ،وجمام ،وأرسله إلى باريس ليكون بجانب نواب الحزب في مجلس الجمهورية من أجل شرح وجهة نظر الحزب في موضوع مشكل الجزائر وأوضاعها .

(1) عامر رخيله: مرجع سابق، ص 89.

(2) جوان غيليسبي: الجزائر الثائرة، تعريب خيرة حماد، منشورات دار الثرية بيروت، ط1، ص ص 72، 73.

وعندما قامت الجمهورية الرابعة على اقدامها أدركت ضرورة القيام ببعض الإصلاحات فصادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20سبتمبر 1947م ،وأطلق من ثم دستور 1947.[1]

ب- حركة إنتصار الحريات الديمقراطية

تحت هذه الحركة نبأ هناك كفاح سياسي وأصبح إداريا وقانونيا يعرف بهذا الاسم وعند المناصلين مزال تحت اسم حزب الشعب ،وتميزت هذه المرحلة بظهور العديد من التغيرات سواء في المطالب أو الاهداف.[2]

جاء تأسيس هذا الحزب بعد إطلاق سراح مصالي الحاج 1946م ،فأخذ يحيط بأنصاره امثال الدكتور الأمين دباغين ،وأحمد مزغنة ،ومحمد خيضر ،بتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حلت محل حزب الشعب الجزائري ، فأعلن عن مشاركة حزبه في الانتخابات[3] نتيجة تأثره بمندوبي الدولة العربية في هيئة الامم المتحدة ،تطورت لديه فكرة الحرب ولتوسيع قاعدته يجب الدخول في مرحلة الشرعية والبحث عن الدعم من الأواسط الليبرالية الفرنسية[4] إلا ان هذا التوجه لقي معارضة شديدة من المناضلين ،حيث اعتبر البعض أن الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي وهناك من اعتبرها مضيعة للوقت وسيؤثر عليهم سلبا بحكم

---

(1) يحي بوعزيز :مرجع سابق ص120

(2) مصطفى همشاوي: جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر،دار الهومة لنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010،ص 61.

(3)محمد حربي :الجزائر 1954 1962م جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع،تر كميل قيصر داغر ،ط 1،مؤسسة الابحاث العربية بيروت لبنان ،ص45

(4) بسام العسلي :نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)،ط1،_ط2،دار النفاس ،بيروت،ص ص 43 44

احتكاك المنتخبين بالمدرسة الفرنسية مما يؤدي بهم إلى تغير توجهاتهم من وطنيين ثورين إلى إصلاحين[1]

ففي 1946م شارك حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات نوفمبر 1946م فحقق نجاحا وحصل على اغلبية المقاعد مما شجع مصالي الحاج العودة الى الحياة السياسية الشرعية . عام 1947 م عقد حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمره الأول فدرس فيه أو ضاع البلاد وصادق في النهاية على مجموعة من القرارات تدعو كلها إلى تحقيق الاستقلال وإنهاء الاحتلال بأي وسيلة كانت فاتخذ قرار إنشاء المنظمة الخاصة .

وكذلك قرر الحزب المشاركة في الانتخابات البلدية في أكتوبر1947م، رغم الضغط وتزيف الادارة الاستعمارية حقق نجاحا وفاز ب مائة وعشرة بلدية ،كما شارك أيضا في انتخابات 1948م إلا أنها لم تخلو من التزوير حيث ضرب ناجلان الاشتراكي الرقم القياسي في التزوير[2]

ج- جمعية العلماء المسلمين.

أثناء الحرب العالمية الثانية توفي ابن باديس لينتخب البشير الإبراهيمي[3] رئيسا لجمعية العلماء وهو لايزال في المنفى ، وكان اختيار البشير الإبراهيمي وهو لايزال في المنفى دليل على تحدي العلماء لسلطة الفرنسية .

---

(1) أمال شلبي :التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية ،رسالة مقدمة في نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ،قسم التاريخ ،جامعة لحاج لخصر باتنة ،2005 2006م، ص291.

(2) يحي بوعزيز: المرجع السابق ،ص.122

(3) البشير الابراهيمي: ولد بقرية رأس الوادي بناحية مدينة سطيف بالشرق الجزائري في 14يونيوعام1889م،وو ضع البشير الإبراهيمي دستور جمعية العلماء وقانونها الاساسي للمزيد أنظر :أثار الامام محمد البشير الابراهيمي ،ج3،عيون البصائر دار الغرب الاسلامي .ص119.

ففي سنة 1946 استعادة الحركة الإصلاحية حرية التحرك حيث قامت بتنظيم التعليم العربي الحر على صعيد واسع ومحاولة، فصل الدين عن الدولة.[1]

وفي16جويلية 1947عادت البصائر الظهور من جديد بعدما أن تعطلت حوالي 8سنوات وكان رئيس تحريرها البشير الإبراهيمي تحت شعار العروبة ،الإسلام ،الجزائر حيث تناولت جميع عناصر بناء الشخصية القومية للجزائر العربية المسلمة ،وكانت من اهم انشغالاتها تنحصر في :أمر التعليم العربي الحر ،وفصل الدين عن الدولة واسترجاع الأوقاف وتحرير القضاء الإسلامي من سلطة القضاء الفرنسي وحرية التعبير[2]

وارتكز نشاط الجمعية على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر ،وبناء مساجد الحرة التي عرفت إقبال شعبيا واسعلا ،كما قام الإبراهيمي بتكوين البعثات العلمية لجمعية العلماء في مختلف البلدان العربية [3]ولعل من اهم البعثات الطلابية نذكر ما يلي :

نموذج البعثة الطلابية الجزائرية نحو العراق في العام الدراسي (1952-1953) م

-دودو أبو العيد ،كلية دار المعلمين العليا ،فرع الآداب العربي ،السنة الثالثة.

-الاخضر أبو طمين ،كلية دار المعلمين العليا ،فرع قسم الإجتماع، السنة الثالثة .

-مسعود محمد، كلية الحقوق، فرع الحقوق، السنة الثالثة.

---

(1) علي مراد: الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني ولاجتماعي من 1925الى 1940،دارالحكمة الجزائر 2007،ص461.

(2) علي مرحوم :نظرة على تاريخ الصحافة العربية ،مجلة الثقافة ،إصدار وزارة الإعلام والثقافة،الجزائر،ماي1978م،ص ص 18 -19 .

(3) رابح تركي عمامرة :جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931،1956ورؤسائها الثلاثة،ط1،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر،2004،ص293.

ونذكر نماذج اخرى من البعثات الطلابية في مختلف البلدان العربية :

-التركي رابح عمامرة: كلية دار العلوم بجامعة القاهرة

-سيسيان :تونس جامع الزيتونية عام 1951.[1]

وتمكنت الجمعية في النتيجة بفضل جهدها الحثيث وتخطيطها الواعي أن تعزز اللغة العربية بين الجزائريين الذين فرضت عليهم لغة اجنية ،وهكذا فإن الاصلاح الديني السلفي وبعث النهضة التعلمية العربية في الجزائر لم يكن وحده من اهداف الجمعية فلقد كان لها نشاطات أخرى في الميدان الاجتماعي والسياسي.[2]

د- الحزب الشيوعي الجزائري.

عاد الشيوعيون الجزائيين إلى ممارسة نشاطهم السياسي عقب إطلاق سراحهم من السجون والمعتقلات عام 1942م، وقد كانوا في أوج قوتهم؛ إذ كان لهم دور كبير في فرنسا لتدعيم المقاومة ضد الإحتلال النازي أما في الجزائر أثناء وقوع مجازر 08ماي 1945م فإنهم قاموا بتوجيه أصابع الإتهام إلى كل من مصالي الحاج وفرحات عباس ووصفهم بأنهم عملاء لألمانيا[3]، ونتيجة لمواقفه السلبية من القضية الجزائرية بصفة عامة ومجازو 08ماي 1945م بصفة خاصة تعرض هذا الحزب إلى فقدان القاعدة الشعبية، حيث تخلى عنه العديد من المناضلين المسلمين، مما أدى إلى فشله في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية يوم 02جوان 1946م، وهذا الأمر

---

(1) رابح تركي : البصائر ،ع11،240سبتمر1953م،ص5.

(2) أحمد الخطيب :جمعية العلماء المسلمين وأثرها الاصلاحي في الجزائريين ،المرجع السابق،ص219.

(3) قدادرة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد ع.ح2(1945/1954م)، مجلة العلوم الإنسانية، ع30، مج أ، الجزائر، 2008، ص 151.

كان دافعاً للحزب لكي يغير من سياسته[1]، وعلى إثر ذلك قامت اللجنة المركزية للحزب يوم 21/20جويلية 1946م بإدخال مجموعة من التعديلات على برنامج الحزب وذلك من أجل ضمان استمراريته وكسب الدعم الشعبي، وكانت هذه التعديلات تهدف إلى نمو الأمة الجزائرية التي هي بصدد التكوين، وذلك من خلال الدعوة إلى إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية ذات دستور تعنى بالشؤون الجزائرية، وتكون مرتبطة بشعب فرنسا وبالشعوب الأخرى التي يجمعها الاتحاد الفرنسي بروابط فدرالية[2] ، وكذا إنتخاب مجلس جزائري عن طريق الاقتراع العام من طرف هيئتين انتخابيتين بالتساوي[3].

وتبعا لهذا المبدأ عمل هذا الحزب على التقرب من الأحزاب الوطنية، والتحالف معها من خلال توجيه نداء من أجل تأسيس جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية مكونة من حزب الشعب الجزائري، الشيوعيين، ومناصري الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، بالإضافة إلى الإشتراكيين وكل الجزائيين التقدميين دون تمييز عرقي أو ديني، وكذا العمل معاً بهدف بناء جزائر جديدة من خلال القيام ببعض الإصلاحات الفورية[4]، وبذلك قدام نواي هذا الحزب وهم حماد عبد الرحمن شريف، آليس سيورتيس، مختاري محمد، بيار فايي، اقتراحا حول مشروع أساسي للجزائر إلى البرلمان الفرنسي في 13مارس 1947م[5] ،يقوم هذا القانون على أساس أن الجزائر قطر مشترك مع الاتحاد الفرنسي، تتمتع باستقلال إداري و مالي، قائم على مساواة بين المسلمين

---

(1) الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 51.

(2) – شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير...، المصدر السابق، ص343.

(3) – الأمين شريط، مرجع سابق، ص 51.

(4) – مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي والمسألة الوطنية 1954/1920م، مجلة الحضارة الإسلامية، ع29، 2016، ص 462.

(5) – عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية(وروافده الثقافية و الإعلامية...)، المرجع السابق، ص 388.

والأوروبيين في الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى فصل الدين عن الدولة، وكذا ترسيم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية، وانتخاب مجلس جزائري من طرف هيئتين انتخابيتين بالتساوي نصفهم أوروبيين ونصفهم الآخر جزائريين[1]، وقد عمل هذا الحزب على كسب الدعم على مشروعه هذا والدعاية لحزبه في الأوساط الجزائرية المسلمة من خلال استغلاله لمختلف المناسبات لترويج مشروعه، في محاولة منه لإظهار نفسه كطرف مدافع عن القضية الجزائرية إلى جانب الأطراف السياسية الوطنية الأخرى[2].

وبداية من سنة 1950م أصبح الشيوعيون الذين تغير اسمهم إلى أصحاب الحرية والديمقراطية، يعتمدون على أسلوب جديد في ادبياتهم تمثل في الاعتماد على تعبير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية بدل من تعبير الدولة المشاركة، وفي ذات الوقت عملوا على إحداث[3] تغييرات من حيث التركيبة البشرية بضم عناصر شبابية مسلمة بهدف إستبدال صورته القديمة العالقة في أذهان الجزائيين، كما حاول هذا الحزب في دعايته الشيوعية التركيز على المسألة الجزائرية بما يتطابق مع طموحات الوطنيين المسلمين[4]، معترفاً في أواخر هذه السنة 1950م بضرورة الاستقلال، وفي فيفري 1951م إقترح هذا الحزب برنامجاً يدعوا إلى انتخاب مجلس جزائري له كامل السيادة، وحكومة في إطار جمهورية جزائرية، يحدد المجلس علاقته مع فرنسا، وبالتالي فإن هذا الحزب لم يأتي بالجديد على مستوى الأفكار الدستورية[5].

---

(1) – الأمين شريط، المرجع السابق، ص ص 52،53.

(2) – مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص 463.

(3) – المرجع نفسه، ص 464.

(4) – مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص 464.

(5) – الأمين شريط، المرجع السابق، ص 54.

لقد ظل هذا الحزب بعيداً في مطالبه عن تلبية رغبات الشعب الجزائري الحقيقية نظراً لأيديولوجيته الفكرية و العقائدية القائمة على حماية مصالح فرنسا وسيادتها في الجزائر، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات شكلية لا تخرج عن نطاق السيادة الفرنسية ولا تحقق رغبات الجزائيين، وكذا إنكاره بوجود شعب جزائري موحد حتى لا يكون مبرراً لتسليم بمطالبة وطنية لأن في نظره سكان الجزائريون هم عبارة عن مجموعة من العناصر[1]

ثانيا: المنظمة الخاصة.

لا تهمنا نشأة المنظمة الخاصة وتطورها بقدر ما تهمنا أهدافها لأن تأسيسها أثبت لنا فشل الإصلاحات الفرنسية التي أقرتها فرنسا قبل و بعد الثامن ماي 1945م.

وتعود الدعوة الأولى لإنشاء هذا التنظيم الشبه العسكري لحزب الشعب الجزائري لندوة الإطارات التي عقدها الحزب الذي كان ينشط سرا في ديسمبر 1946م[2] وكان الهدف من ذلك هو إعداد إطارات من أجل الكفاح المسلح فيما بعد وعدم الوقوع في مأساة جديدة كمأساة الثامن ماي 1945م، [3] لكن هذه الفكرة لم تنفذ وأجلت لوقت لاحق بسبب انشغال مصالي الحاج بالانتخابات،[4] وبذلك عقد مؤتمر سري ببلكور بالعاصمة من طرف أعضاء المنظمة باستثناء مصالي الحاج، طرحت فيه قضية السلاح وقضية الانتخابات، أما أشغاله فشهدت جلستين يومي 15 و 16 فيفري 1947م[5] وظهر خلال هذا المؤتمر ثلاث تيارات والتي تمثلت في تيار العمل الثوري، تيار حزب

---

(1) – صالح عبيد، علي أجقو، السياق التاريخي لتجربة الأحزاب الجزائرية في انتخابات المجلس الفرنسي (1945/1956م)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج10، ع01، الجزائر، 2022، ص103.

(2) – عبد المالك بوعريوة، اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950م وانعكاساتها على حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، مج 05، ع 1، الجزائر، 2021، ص217.

(3) – عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص210.

(4) – عبد المالك بوعريوة، المرجع نفسه، ص217.

(5) – عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط1، البدر الساطع، الجزائر، د س، ص25.

الشعب الجزائري، وتيار الشرعية الذي رغب في الكفاح الحزبي والتمثيل النيابي،[1] ليتوصل بعدها المؤتمر إلى تكريس حركة إ.ح. د لتصبح حركة علنية ،وإبقاء حزب الشعب الجزائري ينشط في السر، وتأسيس تنظيم شبه عسكري يقوم بالتجهيز الفعلي لتفجير الثورة،[2] في نهاية المطاف خرج المؤتمر بقرار إنشاء المنظمة الخاصة والتي تعد النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني والخطوة الأولى للإعداد الفعلي لتفجير الثورة ،حيث أسندت فكرة تنظيم ورئاسة هذه المنظمة الخاصة للمناضل محمد بلوزداد،[3] فكانت عملية التجنيد فيها تتم عن طريق اختيار الزميل لزميله، والإخضاع لعدة اختبارات[4]، وبعدها توضح له الأوامر الصارمة للمنظمة الممثلة في السر، الانضباط، الوفاء...الخ ليؤدي بعدها القسم ليعتبر مجندا وعضوا فيها[5]. اعتمد في هيكلة المنظمة الخاصة على ثلاث مستويات:

1: قيادة الأركان والمتمثلة في منسق رئيس الأركان، ومدرب عسكري ومفتش.

2: مسؤولون على مستوى العملات.

3:مسؤول للاتصال بالمكتب السياسي للحزب الذي يتم من خلال حسين لحول[6].

وتمثل أعضاء المنظمة في: محمد بلوزداد، حسين آيت حمد، بلحاج الجيلالي، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، أحمد مهساس، محمد ماروك، أمين دباغين، كريم بلقاسم، ديدوش مراد، وغيرهم[7]. وعين محمد بلوزداد رئيسا للمنظمة العسكرية السرية وعين بلحاج الجيلالي مسؤول

---

(1) – أزغيدي محمد لحسن، المرجع نفسه، ص ص 48–49.

(2) – عبد الوهاب شلالي، محمد خيضر ودوره في إنجاح الهجوم على بريد وهران05 أفريل 1949، مجلة أفاق علمية، مج 15، ع1، الجزائر، 2020، ص22.

(3) – عامر رخيلة، المرجع السابق، ص113.

(4) – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص1114.

(5) – عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص ص 219–220.

(6) – عامر رخيلة، مرجع السابق، ص114.

(7) – عبد المالك شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة...، المرجع السابق، ص23.

عسكري ومدرب عام، أما حسين آيت حمد فعين مسؤول سياسي للمنظمة، محمد يوسفي مسؤول على شبكات الاستعلامات والاتصالات هذا على المستوى الوطني،[1] أما على المستوى المحلي فقد تم تنصيب محمد بوضياف مسؤولا على منطقة قسنطينة، وأحمد بن بلة مسؤول على وهران، حسين آيت حمد مسؤول على منطقة القبائل، جيلالي الرقيمي مسؤول على مستوى الجزائر ومتيجة، أما محمد مروك فهو مسؤول على منطقة الشلف والظهرة، وحسين لحول مكلف بالعلاقات مع المكتب السياسي[2]، وقسمت المقاطعات الثلاثة إلى مناطق على النحو التالي:

- ❖ مقاطعة الجزائر: قسمت إلى خمسة مناطق، العاصمة، القبائل، متيجة، الشلف، التيطري.
- ❖ مقاطعة قسنطينة: قسمت إلى ثلاثة مناطق، و وهران اعتبرت مقاطعة واحدة[3].

أما على المستوى المعلوماتي أنشئت مصلحة عامة تابعة لهيئة الأركان ضمت شبكات مختصة في: المتفجرات، الإشارة، التواطؤ، الاتصالات، الاستعلامات، أضف إلى ذلك تكوين عناصر مكلفة بأجهزة الراديو،[4] لتشرع المنظمة الخاصة في أعمالها فنجح بعضها وفشل البعض الآخر[5]ومن أهم عملياتها نذكر عملية :بريد وهران والتي تعتبر عملية تمويلية تعود فكرتها إلى قيادة المنظمة بالتنسيق والتشاور مع محمد خيضر،[6] وقد تم تنفيذها في 07 أفريل 1949م، وقدمت المنظمة ما يفوق ثلاثة ملايين فرنك لشراء الأسلحة[7].

---

(1) – عبد المالك بوعريرة، المرجع السابق، ص221.

(2) – عبد الوهاب شلالي، محمد خيضر ودوره ...، المرجع السابق، ص22.

(3) – محفوظ قداش، المرجع السابق، 1115.

(4) – عامر رخيلة، المرجع السابق، ص115.

(5) – محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق، ص52.

(6) – عبد الوهاب شلالي، محمد خيضر ودوره...، المرجع السابق، ص14.

(7) – إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص ص 11-12.

بالإضافة إلى وعملية كاشيرو التي جاءت كرد فعل على قيام الإدارة الفرنسية بتشييد تمثال الأمير عبد القادر في قرية كاشيروا كمحاولة لاستفزاز الجزائريين، حيث أشار الوالي العام نايجلان ببنائه تعبيرا عن صداقة الأمير مع فرنسا[1].

إضافة إلى العملية التي قام بها سويداني بوجمعة مع بعض المناضلين عام 1948م،من خلال الهجوم على مقطع الرخام بالفلفة بالليل على مخزن المفرقعات، [2] وكذلك عملية منجم الوانزة ومحافظة الشرطة ببودواو ...الخ.[3]

أ- إكتشاف المنظمة و مصيرها:

اختلفت الروايات حول اكتشاف المنظمة الخاصة إلا أن الرواية الأقرب إلى الواقع هى رواية تبسة حسب أغلب المؤرخين.

إن المنظمة الخاصة لم تعمر لوقت طويل إذ تم اكتشافها في 18 مارس 1950م، رغم أنها كانت تنشط في السر ورغم كل ما اتبعته من صرامة في تكوينها.[4] إلا أن الإدارة الاستعمارية استطاعت أن تكشف أمرها بسبب نشاطها في تبسة في مهمتها المتمثلة في تقديم المدعو عبد القادر خياري للتأديب الذي استطاع الهروب من منظمي المهمة وهم: مراد ديدوش، مصطفى بن عودة، عبد القادر بكوش، حسين بن زعيم، إبراهيم عجاني، وعند هروبه وصل إلى مركز الشرطة وأفشى أسرار المنظمة[5]. لتقوم بعدها الإدارة الاستعمارية باستجوابات مكثفة استغرقت 15 يوما، وعن طريق التعذيب ألقت القبض على العديد من المناضلين أمثال بن بلة، ولد حمودة، بلحاج الجيلالي وغيرهم، واستطاع البعض الآخر الفرار من التحريات كمحمد بوضياف، ديدوش مراد،

(1) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص294.

(2) – محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص76.

(3) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص220.

(4) – عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص248.

(5) – عامر رخيلة، المرجع السابق، ص120.

مصطفى بن بولعيد ...الخ، وأصدر عشرون حكما وصل إلى حد عشرة سنوات سجن والمنع من الإقامة ،وكذا الحرمان من الحقوق المدنية،[1] أما بالنسبة لبقية المناضلين فالبعض منهم اختفى وتفرقوا عن بعض وبذلك أصيبت المنظمة بنكسة لم تتوقعها وتأثر أعضاؤها، واتهموا إدارة الحزب بأنها تخلت عنهم وتبرأت منهم ،ومنذ ذلك والحزب لم يسلم من الأزمات المتتالية.[2]

ثالثا: الجبهة المشتركة لدفاع عن الحرية واحترامها:

في شهر جويلية 1951م انطلقت مشاورات ولقاءات بين زعماء التشكيلات السياسية ،وتم الاتفاق على تكوين لجنة استثنائية لتأسيس جبهة جزائرية لدفاع عن الحرية و في 25 جويلية 1951م أذاعت الأحزاب و المنظمات الجزائرية (OULRMRA–PCA, UPMA, MTLD) وذلك سعيا توحيد العمل، وقد وقع بيان التأسيس كل من الشيخ العربي التبسي ،والشيخ محمد خير الدين، وأحمد فرانسيس ،وقدور ساطور عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحمد مزغنة ،.....)إلخ[3] .

أ– أهدافها:

–إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في 1جوان 1951م

–احترام حرية الانتخابات في القسم الثاني

–احترام الحريات الاساسية حرية الصبر الفكر الصحافة ،الاجتماع

---

(1) – أحمد مهساس، المرجع السابق، ص333.

(2) – محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص247.

(3) عبد الحميد عومري :الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها 1951،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1،مج21،ع2، ديسمبر2020، ص208.

-إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية

-محاربة أساليب القمع الاستعماري بجميع أنواعها لتحرير المتعقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج .[1]

ب- مصير الجبهة المشتركة لدفاع عن الحرية واحترامها:

فلقد كان من الممكن ان تدفع هذه الجبهة بعجلة الحركة الوطنية ،لتخلص من سياسة الاصلاحات الفرنسية إلا انها سرعان ما انشقت وذلك نتيجة لمجموعة من الاسباب نذكر منها :

_الرأي الاول: المركبات البشرية والايديولوجية التي تقوم عليها الجبهة لم تكن متكاملة اي لم تتفق حول مطالب محددة ومشتركة فلقد كان لكل منها مطالب وميولات ،فجمعية العلماء كانت حريصة على نشر الدين الاسلامي في حين الحزب الشيوعي الجزائري كان ينادي بالديمقراطية الشعبية وامتازت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقومتيها التجديدية [2]

-الرأي الثاني: الجبهة الجزائرية لم تحقق الآمال الشعبية لافي مجال البرنامج ولا في مجال النشاط الفعلي وان الروح الحزبية في القضايا الصغيرة مع الاسف غلبت عليه روح الوحدة التي ينبغي ان تظل هي الغالبة في الوضع الاستعماري القائم [3].

---

(1) المنار(30جويلية 1951)،لجنة إستثنائية لتأسيس جبهة جزائرية لدفاع عن الحرية واحترامها ،ع6،السنة الاولى الجزائر.

(2) محمد يوسفي :الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة ،تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين ،ط2،منشورات ثالة الابيار الجزائر 2010،ص120.

(3)سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر ،تر: محمد حافظ الجمالي،ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003،ص68.

رابعا: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل

أ- أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

تعتبر فترة 1953_1954م مرحلة مهمة في مسار الحركة الوطنية بصفة عامة، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بصفة خاصة، حيث شهدت احداث مهمة في طريقها النضالي ،فظهرت هناك ازمة سياسية داخلية هزت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،وتعود الى مجموعة من الظروف منها :

_تزوير فرنسا لنتائج الانتخابات واصبح طريق الدخول الى البرلمان امر مستحيل

_اكتشاف أمر المنظمة الخاصة[1]

_ ظهور خلاف بين مجموعة مصالي الحاج واللجنة المركزية فمصالي الحاج كان يعتقد نتيجة قدمه في الحركة يفرض سلطته الشخصية ويتصرف كما يشاء ، بينما اللجنة المركزية رفضت ذلك وأرادت ان تدعم الحزب و فرض الزعامة الجماعية ، ونبذ الشخصية الفردية ، وتحقيق الديمقراطية داخل الحزب لضمان السلم [2].

[1] جمعة بن زروال : الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954_1962 ،مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية ،جامعة باتنة، سج: 2002_2003، ص52

[2] يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص129.

في أواسط عام 1953م وصلت الازمة الى قاعدة الهرم ويعود ذلك ، بسبب تمسك مصالي الحاج بموقفه الذي يهدف الى تطهير الحزب من الكاتب العام حسين الاحول ، الا ان اللجنة المركزية رفضت ذلك ، وسحبت من مصالي كل السلطات المخولة له.[1]

وكرد فعل على ذلك قام مصالي الحاج بعقد مؤتمر في بلجيكا تحت اسم (فوق العادة) يوم 15،14،13 جويلية 1953م قرر فيه مايلي :

_فصل اللجنة المركزية عن الحزب.

_ تأسيس جريدة الجزائر الحرة .

إلا أنا اللجنة قامت هي أيضا بعقد مؤتمر يوم 13و16اوت 1954وكانت قراراته كالتالي :

_ رفض اتهامات مصالي للحزب بالانحراف عن مبادئه وخططه الأولى.

_التمسك بالسياسة التي و ضعها المؤتمر الثاني.

_ إعفاء مصالي الحاج من جميع المهام .

_تأسيس اللجنة المركزية لجريدة الأمة .

وهكذا أصبح الحزب منقسما ويدور في حلقة مفرغة ،في الوقت الذي كان الشعب يعلق عليه أملا كبيرا لتحريره من الاستعمار ، وبذلك أصبحت الأزمة من أهم العوامل التي عجلت باندلاع الثورة[2]

(1) يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص ص 130 – 132.

(2) يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص131.

خامسا: اللجنة الثورية للوحدة و العمل:

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954م ،فهي عبارة عن تنظيم مشكل من بوضياف ،وبن بولعيد ،وبشير دخلي مسؤول التنظيم ،ورمضان بوشبوبة المراقب العام للحزب ،حيث يهدف هذا التنظيم الى :

إنشاء مؤتمر وحدودي يهدف الى توحيد القاعدة النضالية ومنعها من الانسياق وراء اي من الطرفين ،ومنع الحزب من الانقسام

وبين بوضياف "أن هذه اللجنة ليست منظمة ولا هي حزب بل تجمع أربعة أشخاص سيعون الى جبر الكسور التي الحقت بحزبهم ".[1]

مصير اللجنة:

اختلفت المصادر والمراجع حول مصير اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد جوان 1954م :

_ ينظر البعض أن اجتماع 22لايشكل امتداد او تحول لهذه اللجنة لأنه لم ينعقد في إطار قريب عنها ، لم يشارك المركزين فيه ،فهو يعتبر النواة الاولى لجبهة التحرير الوطني

_اعتبرا البعض ان اللجنة الثورية للوحدة والعمل عاشت رسميا الى غاية انعقاد مؤتمر المصاليين ببلجيكا في منتصف جويلية 1954م[2]

---

(1) عيسى كشيدة : مهندسو الثورة ، تقديم عبدالعزيز مهري ،تر من الفرنسية :موسى أشرشور ،منشورات الشهاب ،2003،ص63

(2) عبد المالك بوعريوة :اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في الازمة الحزبية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية (23مارس1954م-01نوفمبر1954م)،ع 02،مجلد 15،جامعة أدرار ،2020،ص ص72 _73.

_ أما من جهة اعتبر سليمان الشيخ اجتماع 22 مؤتمرا سياسيا لثورة الجزائرية لكن عند حديثه عن تفكك اللجنة الثورية للوحدة والعمل ربط ذلك بانعقاد مؤتمر استثنائي للجنة المركزية في منتصف أوت الذي كان رد على مؤتمر مصالي الحاج شكلا ومضمونا ومن ثم انتهى الامر نهائيا .[1]

سادسا: بيان أول نوفمبر:(رد نهائي لسياسة العدو الاعمى).

يعتبر بيان أول نوفمبر، منظور جديد من خلال الأفكار التي احتواها، و إقراره لمبادئ وأسس نضالية ثابتة، ففي جوهره المرجع الاول للجزائريين ، فهو دليل واضح و صريح على رفضه لسياسة الاصلاحية الفرنسية، ويتجلى ذلك من خلال العبارة الواردة فيه ولعل من اهمها نذكر ما يلي:

– ابتدأ البيان بعبارة «أيها الشعب» فهو عبارة عن نداء صريح لكافة الجزائريين و دعوتهم للالتفاف حول القضية الوطنية و السير في نهج واحد، فهو اعلان عن فشل المخططات (الاصلاحات) الفرنسية التي تهدف الى طمس الهوية الوطنية و مقوماتها، من لغة و عادات و تقاليد.

–«الاستقلال الوطني » رفض التبعية بأي شكل من أشكالها الممكنة التي يسعى الاستعمار جاهدا لتحقيقها، فلقد كان مطلب الاستقلال واردا في برنامج حزب الشعب الجزائري و كركة أنصار الحريات الديمقراطية الى غاية اندلاع الثورة و هذا دليل و اضح و صريح عن رفض سياسية الإصلاحات الفرنسية التي تهدف إلى إذابة المجتمع الجزائري[2].

[1] عبد المالك بوعريوة: المرجع السابق، ص73.
[2] .رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية – الجذور الفكرية الفكرية والمضمون ، جامعة الجزائر، ص 30.

– «بواسطة اقامة الدولة الجزائية الديمقراطية الاجتماعية ضمن المبادئ الاسلامية» ورد في البيان تعبير الدولة الجزائرية الديمقراطية، مبدأ الديمقراطية نادت به مجموعة من القوى منها حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي أدرجته في تسميتها مصطلح الديمقراطية و الحرية بمصطلح الديمقراطية في البيان حكم الشعب بالشعب، مشاركة الشعب في حم بلادها عن طريق الانتخابات، أي احترام الحريات الأساسية (السياسية و الاجتماعية و .....)[1]

– « ذات سيادة» فهي تأكيد على السلطة الكاملة و رفض صريح لأي وصاية فرنسية.

–«المبادئ الاسلامية» الدفاع عن المبادئ الاسلامية و عدم التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل قبول الاندماج السياسي و الاجتماعي حيث أن كل الأحزاب دافعت عن المبادئ الاسلامية حتى من نادوا بالإدماج و اسرو على عدم التخلي عن احوالهم الشخصية.

«احترام الحريات الأساسية دون تميز عرقي أو ديني» أي احترام الحريات الأساسية للإنسان (الاجتماعية، السياسية، .....) التي تضمنها الشريعة الاسلامية و القوانين الدولية.

«التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي. »

– ينص على ضرورة

(1) رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 30.

التطهير السياسي للحركة الوطنية والقضاء على مخلفات الفساد و تجوز فكرة الاصلاح التي لم لها جدوى التي بنتها جملة من المناضلين الحرصين على عدم قطع العلاقات مع الادارة الفرنسية، و تؤكد على افلاس المناهج التي اعتمدتها الحركة الوطنية و ضرورة مباشرة العمل المسلح.

– «خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين» اشترط البيان اطلاق سراح المعتقلين السياسيين و ابطال كل القوانين التعسفية المسلطة على الجزائريين.[1]

وفي الأخير نستنتج بأنه بالرغم من السلبيات التي أفرزتها الاصلاحات الفرنسية الإدارية و السياسية التي جاءت بعد الثامن ماي 1945، على الجزائريين عامة و على أطياف الحركة الوطنية خاصة إلا أنه كان لها وقع إيجابي، وذلك بالتوجه إلى العمل المسلح كأفضل سبيل، و الاقتناع بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى.

(1) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 35.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الاصلاحات الإدارية والسياسية بعد 8ماي 1945، توصلنا لمجموعة من النتائج التالية:

-بعد نهاية الحرب العالمية الأولى(1914-1918) بدأت تتشكل بوادر الكفاح السياسي، لما أفرزته هذه الأخيرة من تبلور الوعي الوطني لدى الجزائريين، و ظهور مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها بظهور مبادئ ولسن الرابعة عشر، فأخذت النخبة الجزائرية تطالب بإصلاح الأوضاع في الجزائر، وفي هذه الظروف ما كان أمام فرنسا إلا أن تلجأ إلى استعمال أسلوب المرواغة من خلال إصدارها لإصلاحات 4 فيفري1919 كمحاولة منها لرد الجميل للجزائريين الذين شاركوا معها في الحرب ضد ألمانيا، و أيضا من أجل اسكات المطالبين بالإصلاح و تحسين الأوضاع.

-إن اصلاحات 1919 رغم أنها منحت للجزائريين بعض الحقوق السياسية من خلال اعطائهم حق المشاركة و التصويت في الانتخابات، إلا أنها كانت اصلاحات هزلية و شكلية، وجزئية لا ترقى إلى تطلعات الجزائريين، لذلك رفضها كل الجزائريين و حتى المعمرون الذين يعتقدون أن امتيازاتهم قد تضييع بمثل هذه الاصلاحات.

-وفي ظل توتر الأوضاع في الجزائر، وعدم توفر الحلول السياسية المناسبة مع مطلع الثلاثينيات، و تنامي الحركة الوطنية و تشكل المؤتمر الإسلامي سنة 1936م، سارعت فرنسا كعادتها إلى تهدئة الأوضاع بإصدارها لمشروع بلوم فيولييت، هذا الأخير رغم بعض الاصلاحات السياسية والاجتماعية المتواضعة التي حملها، إلا أنه في الحقيقة هو تنفيذ لفكرة دمج الجزائر بفرنسا بصورة تدريجية.

- شكلت أحداث الثامن ماي 1945 وما خلفته، منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر عامة وتاريخ الحركة الوطنية خاصة، حيث ساهمت هذه الأحداث في زيادة بلورة الوعي السياسي الوطني لدى الجزائريين، وإقناعهم بضرورة العمل المسلح بدل العمل السياسي، وهذا ما أدى بفرنسا

إلى انتهاج أسلوب المرواغة مرة أخرى لتهدئة الأوضاع، وذلك من خلال إعادة تطبيق بعض الاصلاحات التي تتماشى و الوضع السياسي الذي تمر به الجزائر، و مصالحها في هذه المستعمرة.

– و ما قانون العفو العام الذي قامت به فرنسا بعد هذه الأحداث، إلا مثالا يجسد محاولة تأقلم السلطة مع الأوضاع.

–إن قانون العفو العام (16 مارس1946) في الحقيقة يعتبر اصلاحا ايجابيا، حينما تم الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، و السماح لهم بالعودة إلى ممارسة النشاط السياسي.

– وفي إطار مواصلة فرنسا لسياستها الاصلاحية لتهدئة الأوضاع في الجزائر بعد الثامن ماي 1945، وفي ظل عودة الأحزاب الوطنية إلى ممارسة العمل السياسي، وتزايد حركات التحرر والمطالبة بالاستقلال في مختلف المستعمرات، وضعت قانونا أساسيا للجزائر في 20 سبتمبر1947، عملت من خلاله إلى تجسيد السياسة الادماجية البحتة، و التفرقة العنصرية من خلال مساواة الأغلبية الجزائرية بالأقلية الأوروبية في مختلف المجالس المنتخبة، ومن جهة أخرى سعت من خلاله إلى تضييق الخناق على الحركة الوطنية.

– إن قانون 1947 لم يستجب لطموحات الجزائريين، ولا لتطلعات الحركة الوطنية، والدليل على ذلك هو رفضه من طرف الشعب الجزائري و مختلف أطياف الحركة الوطنية، وحتى المعمرين ، باستثناء بعض القلة الموالية للإدارة الاستعمارية.

– أما السياسة الاصلاحية التي انتهجتها فرنسا من خلال الانتخابات التي رأيناها، ماهي إلا سياسة لذر الرماد في أعين الجزائريين، و تلميع لصورتها في بعض الهيئات العالمية كهيئة الأمم المتحدة، في ظل ادعائها للديمقراطية.

– إن إقدام الادارة الفرنسية على تزوير هذه الانتخابات، جعل الجزائريين وقادة الحركة الوطنية لا يؤمنون بالوعود الفرنسية، وبالمساواة بينهم و بين الفرنسيين.

–إن هذه الاصلاحات الإدارية و السياسية التي جاءت بها فرنسا بعد سنة 1945، ماهي إلا تكرار الاصلاحات سابقة أرادت بها السلطة الاستعمارية اخضاع الجزائريين بما فيهم أعضاء الحركة الوطنية وامتصاص غضبهم، و هو استدراك لسياستها في الجزائر بأهداف مبيتة، أضف إلى ذلك أنها لم تراعي فيها الجانب الاجتماعي و الاقتصادي للجزائريين، فهي في أغلبها اقتصرت على الجنسية وعلى تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ، وعلى كيفية إدارة الجزائر.

–و في الأخير نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن الاصلاحات الفرنسية التي جاءت قبل الثامن ماي1945 وبعدها رغم أنها أثرت سلبا على حياة الجزائريين في جميع المجالات وأدت بأطياف الحركة الوطنية إلى الاختلاف و الانقسام، إلا أنها كان لها وقع إيجابي لم تكن السلطة الاستعمارية تنتظره، حيث جعلت الجزائريين ومختلف أطياف الحركة الوطنية يتجاوزون الخصومات والأزمات و يتحدون ضد التلاعبات الفرنسية التي ظلت حبرا على ورق، ويقتنعون بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، و على إثر ذلك لجأوا إلى العمل الثوري و أسسوا المنظمة الخاصة، ثم اللجنة الثورية للوحدة و العمل لاحقا.

–إن تفجير الثورة الجزائرية وإعلانها في بيان 1نوفمبر 1954، ما هو إلا دليل قاطع على يأس الجزائريين من الاصلاحات المختلفة، و كذا فشل هذه السياسة الفرنسية.

ملاحق

الملحق رقم 01: القانون الأساسي للجزائر من (الفصل الأول الى الفصل الثاني عشر).

لأجل هذا نضع أمامكم اقتراح القانون الحاضر للتصويت عليه.

القانون الأساسي للجزائر

قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي

الفصل الأول في النظام السياسي

المادة 1 : تجهز الجزائر في دائرة الاتحاد الفرنسي بالشخصية المدنية، والاستقلال الإداري، والمالي، وبنظام خاص يعينه القانون المالي.

المادة 2 : تقرر القانون الحالي طبقا للمادة 75 من دستور الجمهورية الفرنسية، التي تؤكد قبول الجزائر بصفة «قطر مشترك» في دائرة الاتحاد الفرنسي.

المادة 3 : ستمثل الجزائر في داخل الاتحاد الفرنسي طبقا للمادة 66 من دستور الجمهورية الفرنسية.

الفصل الثاني

في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

المادة 4 : جميع الجزائريين والجزائريات بلا فرق في الأصل والجنسية واللغة والدين يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات، وهم يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية، وبجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بصفات المواطنين للاتحاد الفرنسي، المضمنة بالمقدمة وبالمادة 81 من دستور الجمهورية الفرنسية. جميع الوظائف العامة تكون مفتوحة أمامهم.

المادة 5 : يعاقب القانون كل دعاية أو تظاهر ذو شكل عنصري، القانون الأهلي «كود آنديجينا» يبقى منسوخا بالتمام.

المادة 6 : جميع المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بالجزائر بصفة المواطن ويخضعون لنفس الواجبات.

المادة 7 : جميع الجزائريين المقيمين بفرنسا يتمتعون بجميع الحقوق المتعلقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات.

المادة 8 : الحرية الدينية مضمونة لجميع المواطنين، وإدارات البنايات الدينية وأموالها بما فيها الأحباس تكون تحت التصرف المطلق لمجالس كل دين ويضمن القانون فصل الشعائر الدينية عن السلطات العامة.

المادة 9 : طبقا للمادة 82 من قانون الجمهورية الفرنسية يجهز الجزائريون والجزائريات بالأحوال الشخصية ما داموا لم يتركوها بحرية أنفسهم.

ولا يمكن لهذه الأحوال الشخصية ولا بأي مناسبة أن تكون سببا في رفض أو تحديد استعمالهم التام لحقوقهم وحرياتهم المواطنية.

المادة 10 : اللغة الفرنسية واللغة العربية معترف بهما بنفس الحقوق كلغتان رسميتان، وتدرس اللغتان بنفس الحقوق على قدم المساواة وعلى جميع الدرجات وفي جميع المدارس التعليمية العامة.

الفصل الثالث

في المجلس الجزائري

المادة 11 : المواطنون والمواطنات في الجزائر ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، مجلسا جزائريا، ينتخب هذا المجلس لمدة أربع سنوات، ويتألف من 120 نائبا ويعين محله بالجزائر.

المادة 12 : ينتخب المجلس الجزائري بالتصويت على قائمة مع تمثيل متناسب تام وبالاستفادة من الأصوات الباقية على درجة القطر الجزائري، وبصورة انتقالية يقسم الهيكل الانتخابي إلى مجمعين مختلفين.

المادة 13 : لتهيئة إدماج المصالح داخل مجتمع وطني جزائري وتنمية شعور التضامن عند الجزائريين في إيالة الميراث المشترك، يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقالية من 60 ممثلا للمجمع الانتخابي الأول ومن 60 ممثلا للمجمع الانتخابي الثاني.

المادة 14 : جميع المنتخبين والمنتخبات في الجزائر البالغين على الأقل 23 عاما ينتخبون بلا فرق من أي مجمع انتخابي كانوا، إلا في حالة مناقضة أو عدم أحقية الانتخاب التي نص عليها القانون.

المادة 15 : كيفيات الانتخاب للمجلس الجزائري ونظام عدم أحقية الانتخاب ومناقضاته، وكذلك تركيب كل مجمع انتخابي، يحددها القانون عند تطبيق القانون الأساسي.

المادة 16 : للمجلس الجزائري وحده الحكم في أحقية أعضائه واستقامة انتخابهم، وله الحق وحده في قبول استقالتهم.

المادة 17 : يجتمع المجلس الجزائري بكل حق في جلسة سنوية الخميس الثاني من شهر جانفي، ولا يتجاوز مجموع المدة الكاملة لانقطاع الجلسة الأربعة أشهر .

عند عدم اجتماع المجلس يراقب مكتبة، أعمال الوزارة، ويمكنه استدعاء المجلس، ويجب عليه أن يفعل ذلك عند طلب ثلث النواب أو عند طلب رئيس مجلس الوزراء الجزائريين.

المادة 18 : ستكون جلسات المجلس الجزائري عامة، وشرح المناقشات وكذلك وثائق وحجج المجلس تنشر في الجريدة الرسمية للجزائر.

المادة 19 : يتمتع نواب المجلس الجزائري بالحصانة النيابية ويتحصلون على راتب يعينه المجلس.

المادة 20 : يتمتع المجلس الجزائري بالامتيازات التي عينها القانون رقم 24 2385 لسبعة وعشرين أكتوبر 1946، المادة 6 الفقرة 5. فيما يخص انتخاب ممثلي الجزائر على مجلس الاتحاد الفرنسي.

المادة 21 : وكالة النائب في المجلس الجزائري لا تتفق مع وكالة أعضاء المجلس الوطني الفرنسي والمجلس الجمهوري ومجلس الاتحاد الفرنسي.

المادة 22 : ينتخب المجلس الجزائري مكتبه في كل عام، عند ابتداء الجلسة بصورة متناسبة بين الفرق، يتألف المكتب من رئيس وثلاثة معاونين للرئيس وأربعة كتاب وبصورة انتقالية يتألف نصفا من نواب جزائريين من المجمع الانتخابي الأول، ونصفا من نواب جزائريين من المجمع الانتخابي الثاني، إذا انتخب رئيس المجلس الجزائري من المجمع الانتخابي الأول، يجب أن يكون النائب الأول للرئيس من المجمع الانتخابي الثاني، وبالعكس.

الفصل الرابع

في النظام التشريعي

المادة 23 : المجلس الجزائري له التصرف في السلطة التشريعية وفي كامل المسائل الداخلية الجزائرية ولا يمكن تكليف أحد لهاته السلطة.

لرئيس مجلس وزراء الحكومة الجزائرية ولنواب المجلس الجزائري وحدهم الحق في ابتكار القوانين.

المادة 24 : توضع مشاريع واقتراحات القوانين على مكتب المجلس الجزائري.

المادة 25 : يدرس المجلس الجزائري مشاريع واقتراحات القوانين التي تقدم له، بواسطة اللجان التي يعين عددها وتركيبها وصلاحيتها.

المادة 26 : يبحث المجلس الجزائري عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر، التي سنها المجلس الوطني الفرنسي. ويبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

المادة 27 : تطبق بملأ الحق لجميع القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستورية.

المادة 28 : تعلن القوانين التي صوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الاتحاد الفرنسي، ولأجل ذلك فهي تسلم بواسطة رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية الذي يخولها إلى رئيس الاتحاد الفرنسي في مدة خمسة أيام.

عند تأخر رئيس الاتحاد الفرنسي عن إعلانها خلال العشرين يوما التي تتبع استلام القانون من رئيس الحكومة الجزائرية، حينئذ يعلن القانون بواسطة رئيس المجلس الجزائري.

وتطبق القوانين بعد إعلانها بالجريدة الرسمية بيوم كامل.

المادة 29 : يبطل المجلس المالي الذي تأسس بأمر 15 سبتمبر 1945 بملإ الحق، في اليوم الذي يبتدئ فيه عمل المجلس الجزائري المقرر في القانون الحالي.

الفصل الخامس

في الميزانية الجزائرية

المادة 30 : يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة على الميزانية الجزائرية ويراقب تطبيقها.

ويملك نواب المجلس الجزائري الأمر في تعيين المصاريف.

المادة 31 : يوافق المجلس الجزائري استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر، وخصوصا القرض والتسبيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

المادة 32 : يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر وخصوصا تعيين النقود، والجباية والمكوس.

المادة 33 : تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون.

الفصل السادس

في الحكومة الجزائرية

المادة 34 : ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزارة بالتصويت العام وبأكثرية أعضاء المجلس المطلقة ورئيس الوزارة يختار وزراءه.

تتألف الحكومة الجزائرية من رئيس المجلس ومن الوزراء.

المادة 35 : يتألف مجلس الوزراء بصفة انتقالية من عدد متساو من جزائريين أو جزائريات نواب المجلس الجزائري من المجمع الانتخابي الأول والمجمع الانتخابي الثاني.

المادة 36 : تضمن الحكومة الجزائرية تنفيذ القوانين بصفة مشتركة.

المادة 37 : تعين رئيس مجلس الوزارة الاستخدام لكل الوظائف المدنية بتوقيع الوزير ذو الصلاحية.

المادة 38 : تتكلف الحكومة الجزائرية بالسلم الداخلي للجزائر، وتكون كل قوات البوليس خاضعة لها.

المادة 39 : الوزراء مسؤولون بالإجماع أمام المجلس الجزائري عن سياسة الحكومة العامة، وبصورة فردية، على أعمالهم الشخصية

الفصل السابع

في السلطات القضائية

المادة 40 : يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء، وتشمل هذه الهيئة على قسمين : قسم للقضاء المدني وقسم للقضاء الإسلامي.

المادة 41 : تؤلف هيأة بالأخص من معلمي المذاهب الإسلامية الأربعة الكبيرة وتقدم للمجلس الجزائرية مشروع توحيد وتشريع العدل الإسلامي في جميع أنحاء القطر الجزائري.

المادة 42 : إذا كان بالدعوى المنوطة بإدارة الأحباس أو بالأحوال الشخصية أحد الطرفين غير مسلم تخرج هذه الدعوى من اختصاص المحاكم المدنية. إلا إذا لم يلق بالطرفين وضعها أمام الشرع الإسلامي.

الفصل الثامن

في ممثل الجمهورية الفرنسية

المادة 43 : تعين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية.

المادة 44 : ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الحكومة الجزائرية هو ممثل لمصالح الاتحاد الفرنسي العامة في الجزائر، وهو يشترك في مداولات مجلس الوزراء. وهو يحضر أعمال المجلس الجزائري، وهو يسهر على احترام الحريات الدستورية .

يجب أن تكون أعمال الحكومة الجزائرية فيما يخص العلائق التجارية مع بلاد وإقطاع الاتحاد الفرنسي والبلاد الأجنبية، مصدقة من ممثل الجمهورية الفرنسية.

الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلائق الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقا للمادة 62 من دستور الجمهورية الفرنسية.

الفصل التاسع

في النظام الإداري

المادة 45 : يبطل لقب ووظائف الوالي العام، وتبطل إدارة الولاية العامة.

المادة 46 : الموظفون وأعوان الدولة الذين وضعتهم فرنسا تحت تصرف الجزائر في سبيل خدمتها. يوضعون تحت مراقبة الوزير ذو الصلاحية من الحكومة الجزائرية.

وهم يعاملون حسب قانون الوظائف العامة المعمول به في فرنسا. والموظفين والعملاء الفرنسيين القائمين في الوقت الحاضر بوظائفهم بالجزائر يستفيدون شخصيا من جميع الميزات المكتسبة منذ الوقت الذي تجعلهم الحكومة الفرنسية تحت تصرف الحكومة الجزائرية.

يوضع الموظفون الفرنسيون عند طلبهم تحت تصرف الوزراء الفرنسيين الذين فصلوهم.

المادة 47 : تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر لتكوين وتنمية موظفين جزائريين جدد.

الفصل العاشر

في البيئات (المجتمعات) المحلية

المادة 48 : البيئات (المجتمعات) المحلية هي الأحواز مدن، قرى، دواوير، والنواحي الأحواز الممتزجة تبطل.

المادة 49 : الحدود والاتساع والتجمع العرضي وتنظيم الأحواز يحددها القانون.

المادة 50 : يبطل النظام الخاص للأراضي الجنوبية، تعديل التخوم الأرضية خلق أحواز ونواحي لها نفس المزايا ما للوحدات الإدارية الأخرى التي عينها القانون وحددتها المادة 49 من القانون الحالي.

المادة 51 : تدير البيئات المحلية نفسها بواسطة مجالس منتخبة بالتصويت العام المباشر والسري.

وهذه المجالس هي : للناحية المجالس العامة وللأحواز المجالس البلدية أو الجماعة.

المادة 52 : يكون عدد النواب البلديين والجماعة مناسبا لعدد المنتخبين لكل قسم من المجمعين الانتخابيين. ويكون لكل مجمع انتخابي مؤلف، ممثل واحد على الأقل.

المادة 53 : للأسباب المذكورة في المادة 13 ستتألف المجالس العامة بصفة انتقالية من عدد متساو بين ممثلي كل مجمع انتخابي.

المادة 54 : سلطة المجالس الناشئة من المادة 51، وكيفية انتخابها ومدتها ونظام عدم أحقية الانتخاب ومناقضاته، وكذلك تركيب كل مجمع انتخابي، سيحددها القانون.

المادة 55 : تنفيذ قرارات المجالس العامة والمجالس البلدية ومجالس الجماعة، يقوم به رؤساء المجالس ورؤساء البلديات.

المادة 56 : تنسيق عمد الموظفين في الجزائر وتمثيل مصالح الجزائر والمراقبة الإدارية للبيئات المحلية، يقوم بها في دائرة الناحية مندوبو الحكومة الجزائرية المعينون من مجلس الوزراء والذين هم تحت مراقبته.

الفصل الحادي عشر

أنظمة مختلفة

المادة 57 : جميع الأنظمة الخاصة التي لم يشر إليها القانون الحالي الجزائري ستحدد بقوانين يصوت عليها المجلس الجزائري في دائرة القوانين المعمول بها في الاتحاد الفرنسي.

الفصل الثاني عشر

أنظمة انتقالية

المادة 58 : ينتخب المجلس الجزائري للمرة الأولى خلال أربعة أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي.

سيجتمع المجلس الجزائري بملإ الحق يوم الخميس الثالث الذي يأتي بعد الانتخابات العامة الواردة في ابتداء هذه المادة.

المادة 59 : أما ما يخص مبدأ المجمعان الانتخابيان وتناسب الممثلين لكل واحد منها ووضعية المواد 12، 13، 22، 35، 52 و53 فلا يمكن تعديلها أو نسخها قبل مرور خمس سنوات على إعلان القانون الحالي، بعد ذلك الوقت يمكن تعديل أو حدث الأنظمة المذكورة حسب شروط يحددها قانون نظامي.

المادة 60 : تصبح المواد 1 إلى 15 من هذا القانون نافذة عند إعلان القانون الحالي.

تصبح المواد 16 إلى 35 و57 من القانون الحالي نافذة عند ابتداء المجلس الجزائري في العمل.

يبتدأ في تنفيذ المواد 48 إلى 56 من القانون الحالي عند إعلان القانون المعين في المادة 49 أما باقي مواد القانون الحالي فيبتدأ في تنفيذها عند انتخاب رئيس مجلس الوزراء الجزائري.

يحي بوعزيز: الاتجاه اليميني للحركة الوطنية من خلال نصوصه1912-1948 ص 23، 34،43.

الملحق رقم02: الوالي العام نيجلان مزور انتخابات 1948م.

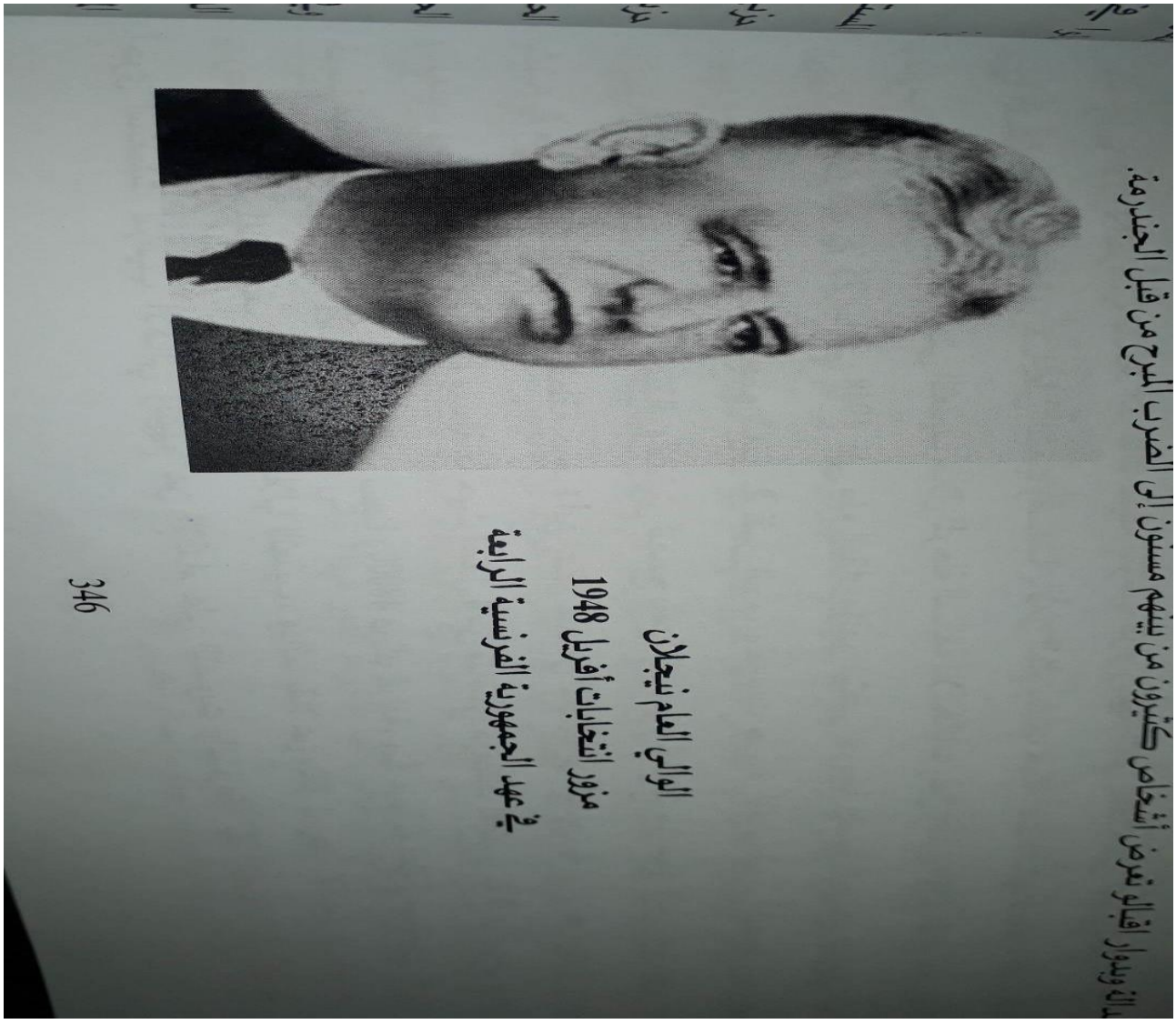

عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و روافده الثقافية و الاعلامية و الاصلاحية (1830–1954)، ص346.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصـــــــادر:

1. الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام الابراهيمي محمد البشير، جمع وتق: أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
2. أوزقان عمار : الجهاد الأفضل ،تعريب: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
3. بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920–1936)، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
4. بن إبراهيم بن العقون عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1945/1954م، ج3، ط3، الجزائر، 2010 .
5. بن خدة بن يوسف: جذور اول نوفمبر 1954م، دار الشاطبية، ط2، الجزائر،2012م.
6. جوان غيليسبي: الجزائر الثائرة، تعريب: خيرة حماد، ط1،دار الطليعة، بيروت، 1961.
7. جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، ط3، الدار التونيسية للنشر، تونس، 1976.
8. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد، موقع الجزائر لنشر، 1994م.
9. حربي محمد: الجزائر 1954 1962م جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر،ط 1، مؤسسة الابحاث العربية ،بيروت–لبنان.
10. حربي محمد: جبهة التحرير أسطورة وواقع(1954–1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1984م.
11. الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، 1985م.

12. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر، تر: محمد حافظ الجمالي،ط1، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2003.

13. علاق هنري: مذكرات جزائرية(ذكريات الكفاح و الآمال)، تر، جناح مسعود عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

14. عمامرة رابح تركي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931،1956ورؤسائها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر،2004م.

15. عيناد ثابت رضوان: 8أيار/ ماي1945 والإبادة الجماعية في الجزائر، تر : سعيد محمد اللحام، ط1، منشوراتANEP ، 2005، الجزائر.

16. فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، نقح الترجمة: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر،2005م.

17. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية (1919–1939م)، تر: أمحمد بن البار،ج1، دار الأمة، الجزائر،2011.

18. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية (1939–1951)، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر،2011م.

19. قناش محمد: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح ،دار القصبة لنشر، الجزائر،2009م.

20. قنانش محمد: آفاق مغاربية (المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945)، منشورات دحلب، الجزائر.

21. كافي علي: مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبة، الجزائر، 2011م.

22. المدني أحمد التوفيق: هذه الجزائر ويليه كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

23. المدني أحمد التوفيق: هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م.
24. مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898_1938، تر: محمد المعراجي، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP ،2007.
25. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة الشعبية، الجزائر، 2003م.
26. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر(1914- 1954)، ط خ، وزارة المجاهدين، دار المعرفة، 2007م.
27. يوسفي محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة ،تقديم وتعريب:محمد الشريف بن دالي حسين ،ط2،منشورات ثالة الأبيار، الجزائر، 2010م.

قائمة المراجـــــع:

أ- باللغة العربية:

1. الإبراهيمي أحمد طالب: الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، وزارة الإعلام والثقافة، إدارة الوثائق والمنشورات، إسبانيا، 1972م.
2. أبولحية نور الدين: جمعية العلماء المسلمين و طرق الصوفية و تاريخ العلاقة بينهما، دراسة علمية، دار الأنوار للنشر و التوزيع.
3. آجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون و فرنسا، (1871-1919 م)، دار الكتاب، الجزائر، 2007.
4. البخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2012م.
5. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006.

6. بن بلوزاع براهمة: نظرة على الجزائريين1947-1962من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، السبوع، الصباح، نموذجا)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر،2015م.
7. بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار دزاير انفو، الجزائر، 2003م.
8. بن مرسلي أحمد: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1نوفمبر 1945م-31 ديسمبر 1955م، ط.خ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.
9. بن يعيش كمال: سطيف المقبرة الجماعية (مجازر 8 ماي 1945)، توطئة: جيل مانسيرون، بشير فايد، تر: فوزي بن كاري، مطبعة فنون، سطيف، 2018.
10. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط2، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2008.
11. بوشيخي الشيخ: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
12. بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائرية وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، ط3، دار مداد، 2008.
13. بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1939-1945)، دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996م.

14. بوعزيز يحي: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912-1942) ويليه الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية ،ط. خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

15. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830_1954م، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، الجزائر.

16. تابليت علي: فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر،2007.

17. تابليت علي: 8 ماي 1945، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

18. ثينيو نور الدين: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت،2015.

19. جويبة عبد الكامل: الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1954)، دار الواحة، الجزائر.

20. خرشي جمال: الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830-1962)، دار القصبة، الجزائر.

21. الخطيب أحمد: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، شارع زيغود يوسف، الجزائر.

22. خيضر إدريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006م.

23. روبير آجيرون شارل: تاريخ الجزائر المعاصر، تر عيسى عصفور، ط1 منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982م.

24. روبير آجيرون شارل: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير1954م، تر: عياش سليمان، ج2، دار الأمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013م.

25. الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للنشر، الجزائر، 1984م.

26. زروقة عبد الرشيد: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913_1940) م،ط1، دار الشهاب، بيروت–لبنان.

27. زوزو عبد الحميد : محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية الثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، ط.خ، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005م.

28. زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية (وروافده الثقافية والإعلامية والإصلاحية)1880– 1954، دار الأمل، تيزي وزو، 2019م.

29. زوزو عبد الحميد: الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وثورة التحرير، ج1، دار هوما، الجزائر، 2012.

30. سامعي إسماعيل: انتفاضة 08 ماي 1945 بقالمة ومناطقها، دار الهدى، الجزائر، 2004م.

31. سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996م.

32. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية 1830–1930م، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م.

33. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت –لبنان، 1992.

34. سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، ط2013م.

35. سماعيلي زوليخة، علوش المولودة: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال، ط1، دار دزاير أنفو، 2013م.

36. شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.

37. شلالي عبد الوهاب: المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة، ط1، البدر الساطع، الجزائر.

38. صاري الجيلالي ، قداش محفوظ: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900 1954م،الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، ج5، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

39. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي و الإداري للثورة(1954-1962)، ط1، البصائر الجديدة لنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.م

40. طاعة سعد: دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1950م، ط1، كوكب العلوم، الجزائر، 2012م.

41. العسلي بسام: نهج الثورة الجزائرية(الصراع السياسي)، ط1-ط2، دار النفاس، بيروت.

42. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام1830حتى ثورة نوفمبر1954، ط1، دار البعث،قسنطينة،1985.

43. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ الى 1962م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

44. غولدزيغر أني راي: جذور حرب الجزائر (1940-1945م)، تر: وردة لبنان، مراجعة: الحاج مسعودة ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005-2012م.

45. قداش محفوظ: 8 ماي 1945، توطئة بقلم: عبد العزيز بوتفليقة، تر: سميرة بن فضيل، منشوراتANEP، الجزائر،2007م.

46. قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954 م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ENEP، الجزائر، 2008م.

47. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994 .

48. كشيدة عيسى: مهندسو الثورة ، تق: عبدالعزيز مهري ،تر من الفرنسية :موسى أشرشور، منشورات الشهاب ،2003م.

49. مراد علي: الحركة الاصلاحية الاسلامية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925الى 1940،دارالحكمة، الجزائر، 2007م.

50. مزيان شريف عبد الرحمان: حرب الجزائر في فرنسا موريبيان جيش الخفاء، تق: فرجاس جاك: تر: بونيون العربي، دار الحكمة، الجزائر،2012م.

51. مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014م.

52. هلال عمار: أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016.

53. همشاوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر دراسة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر.

54. يحياوي مرابط مسعودة: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين (حقائق ايديولوجيات وأساطير ونمطيات) مج الأول، تر: محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2010م.

ب- باللغة الفرنسية:

1-Ben jamin stora: MESSALI hadj(1898-1974) l'harmattan, paris.

2-Jean Balazuc: guerre d'Algerie-une chronologie mensuelle mai 1954- décembre 1962, l' Harmattan, paris, 2015.

قائمة الجزائـــــد:

1. جريدة البصائر، ع29، سنة 1948م.
2. جريدة البصائر، ع33، سنة 1948م.
3. جريدة المجاهد: ذكرى 8 ماي 1945، ج1،ط خ من وزارة المجاهدين.
4. رابح تركي البصائر ع11، 240، سبتمبر 1953م.
5. المنار(30جويلية 1951)، لجنة إستثنائية لتأسيس جبهة جزائرية لدفاع عن الحرية واحترامها، ع6، السنة الاولى الجزائر.

قائمة المجـــــــلات:

1. أوعامري مصطفى: الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954 ، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 29 ،جوان 2016م.
2. بلعباسي محمد: محمد شبوب، مجازر 8 ماي 1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، مجلة تنوير، ع 05، مارس2018م.
3. بن فضة حورية: التزوير في عهد الحاكم العام للجزائر نايجلان (1951/1948) ، التزوير الإنتخابي – أنموذجا- ، حوليات التاريخ و الجغرافيا، ع12، الجزائر.

4. بوعريوة عبد المالك: إكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950م وإنعكساتها على حركة إنتصار الحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، مج 05، ع 1، الجزائر، 2021م.
5. بوعريوة عبد المالك: اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في الازمة الحزبية لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية (23مارس1954م-01نوفمبر1954م)، ع02، مجلد 15،جامعة أدرار ،2020م.
6. بوقريوة لمياء: مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية وإجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، ع4،جامعة باتنة ،الجزائر، 2012م.
7. راجعي عبد العزيز: السياسة الفرنسية في مواجهة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية (أمرية 07 مارس 1944نموذجا)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06، ع02.
8. سعيدوني بشير: مجازر 8 ماي 1945 (الخلفيات والانعكاسات)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع2، جوان 2013م.
9. شبوب محمد: قراءة في بيان 10 فيفري 1743، نتائجه على الأوضاع السياسية في الجزائر، مجلة: الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد07، ع01،2021.
10. شلالي عبد الوهاب: محمد خيضر ودوره في إنجاح الهجوم على بريد وهران05 أفريل 1949، مجلة أفاق علمية، مج 15، ع1، الجزائر، 2020م.
11. طاعة سعد: موقع المسالة الزراعية في إصلاحات 1947م، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع01 ،2007م.
12. عبيد صالح ، أجقو علي: تأطير التشكيلات الحزبية الوطنية في انتخابات المجالس الفرنسية 21 أكتوبر 1945، 2جوان 1946 نموذجين، مجلة:(قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية)، المجلد 5، ع1.

13. عبيد صالح ، أجقو علي: السياق التاريخي لتجربة الأحزاب الجزائرية في انتخابات المجلس الفرنسي (1945/1956م)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج10، ع01، الجزائر، 2022م.

14. عكاش عبد السلام: القمع القضائي عقب حوادث 8 ماي 1945 و قانون العفو مارس 1946 (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية الوطنية ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد 13 ،2015م.

15. عومري عبد الحميد: الجبهة المشتركة لدفاع عن الحرية واحترامها 1951،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1،مج21،ع2،ديسمبر 2020م.

16. قدادرة شايب: تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد ع.ح2(1945/1954م)، مجلة العلوم الإنسانية، ع30، مج أ، الجزائر، 2008م.

17. قشيش فتيحة: موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر، مدارات تاريخية، دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج الأول، ع2 ,جوان 2019م.

18. لهلالي سلوى: الثورة بالقانون و الوحدة الوطنية في سيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946-1951م، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد 6، عدد1، 2022م.

19. مرحوم علي: نظرة على تاريخ الصحافة العربية ،مجلة الثقافة ،إصدار وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر ،ماي1978م.

20. مرحوم علي: نظرة على تاريخ الصحافة العربية ،مجلة الثقافة ،إصدار وزارة الإعلام والثقافة،الجزائر ،ماي1978م

21. مريوش أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحوداث الثامن ماي 1945، مجلة الدراسات التاريخية.

22. معزوز هدى: الممارسات الإنتخابية أثناء الحقبة الإستعمارية (1830/1962م)، مجلة المصادر، ع11،الجزائر،2005.
23. مقنوش كريم: مجازر 8 مايو 1945 (من مسيرة سليمة إلى مجزرة دامية)، دورية كان التاريخية، مؤسسة كان التاريخية للنشر، ع27، مارس 2015م
24. ياسين حمودة: اصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919، مجلة القرطاس، ع4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، جانفي 2012م.

الدراســـــات الأكاديمية:

1. بلقرع خليدة: مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين(1891-1947)، مذكرة لنيل الماستر، تخصص: عالم معاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم إن و إج، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سج: 2017-2018.
2. بن زروال جمعة: الحركة الوطنية الجزائرية المصالية وموقفها من الثورة 1954_1962 ،مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية ،جامعة باتنة، سج: 2002_2003م.
3. بن شعبان السبتي: الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954م ،رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر ،جامعة منتوري، قسنطينة، سج: 2009 -2010
4. شبوب محمد: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية، اقتصادية، واجتماعية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران1، س ج: 2014-2015م.

5. شلبي أمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة مقدمة في نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ ، جامعة لحاج لخصر باتنة، سج: 2005 2006م.
6. صياح نور، العبيدي هادي: الجزائر سنوات الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة، في تاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية التربية، ابن رشيد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، س ج: 2013م.
7. قريري سليمان: مذكرة بعنوان : تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية من 1940-1954، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، س ج :2010-2011م.
8. قناش محمد: الحياة الثقافية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات 1929 1939م ، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الحضارة الاسلامية والعلوم الانسانية، جامعة وهران 2007م.
9. مدور خميسة: الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2018/2017م.

القواميـــــــس:

1. عاشور شرفي قاموس الثورة الجزائرية 1957-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007 م.

المواقع الالكترونية:

1. wikiwand.com :مارسل بيروتون.
2. www.startimes.com،20/4/2023، 12:50.

الفهرس

المقدمة	أ
الفصل الأول: أهم المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر ما بين 1919-1936	
المبحث الأول: اصلاحات فيفري 1919 و مضمونها.	8
أولا: دوافع إصلاحات فيفيري 1919.	8
ثانيا: محتوى إصلاحات 1919.	10
ثالثا: نتائج إصلاحات 1919.	14
المبحث الثاني: اصلاحات بلوم فيوليت 1936 .	17
أولا : أوضاع الحركة الوطنية عشية اعلان مشروع بلوم فيوليت 1936.	17
ثانيا: الظروف العاملة لإعلان مشروع بلوم فيوليت.	21
ثالثا: التعريف بإصلاحات بلوم فيوليت 1936.	22
المبحث الثالث: المواقف المختلفة من إصلاحات 1919-1936 .	25
أولا: المواقف المختلفة من اصلاحات 1919.	25
ثانيا: المواقف المختلفة من مشروع بلوم فيليت1936.	29
الفصل الثاني: مجازر 8 ماي 1945 و تأثيرها على سياسية الاصلاح الفرنسية	
المبحث الأول: الأوضاع العامة قبيل مجازر 8 ماي 1945.	35
أولا: الاوضاع السياسية.	35
ثانيا: الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية قبيل 8 ماي 1945.	46
المبحث الثاني: وقائع أحداث 8 ماي 1945 و نتائجها.	51
أولا: أسباب أحداث 8 ماي 1945.	51
ثانيا: سير أحداث 8 ماي 1945 و نتائجها.	57

المبحث الثالث: المواقف المختلفة و ردود الفعل على مجازر 8 ماي 1945.	59
أولا: مواقف و ردود فعل الحركة الوطنية على مجازر 8 ماي 1945.	70
ثانيا: مواقف و ردود فعل المعمرين على مجازر 8 ماي 1945.	70
ثالثا: مواقف و ردود فعل السلطات الفرنسية.	77
المبحث الرابع: سياسية التهدئة الفرنسية من خلال الإصلاحات المتواصلة (انتخابات 21 أكتوبر 1954.	79
	80
الفصل الثالث: الإصلاحات الإدارية والسياسية بعد 1945 م و إنعكاساتها على نشاط الحركة الوطنية.	
المبحث الأول: قانون العفو العام 16 مارس 1946 هل هو إصلاح من نوع جديد.	84
أولا: حملة الحزب الشيوعي الجزائري و لجنة مبادرة القانون.	84
ثانيا: المواقف المختلفة من القانون.	85
المبحث الثاني: دستور 20 سبتمبر 1947.	87
أولا: تعريفه.	87
ثانيا: عوامل صدوره.	89
ثالثا: محتوى دستور 20 سبتمبر 1947 وتقيمه .	90
رابع: المواقف المختلفة من دستور 20 سبتمبر 1947.	94
خامسا: مصير 20 سبتمبر 1947.	101
المبحث الثالث: الإصلاحات الفرنسية من خلال الإنتخابات.	104
المبحث الرابع: إنعكاسات الإصلاحات الإدارية و السياسية على نشاط الحركة الوطنية	109
أولا: إعادة بناء الحركة الوطنية.	109
ثانيا: المنظمة الخاصة.	118

ثالثا: الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية و احترامها.	122
رابعا: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية و تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل.	123
خامسا– اللجنة الثورية للوحدة و العمل.	125
سادسا: بيان أول نوفمبر 1954 رد نهائي لسياسة العدو الأعمى.	126
خاتمة.	129
ملاحق.	134
قائمة المصادر و المراجع.	143
الفهرس.	158

ملخص

ملخص

يعتبر موضوع دراستنا الموسوم ب: الإصلاحات الإدارية والسياسية بعد 8 ماي 1945م انعكاساتها على الحركة الوطنية من أهم المواضيع الحاسمة في تاريخ الجزائر، فحاولنا من خلال هذا الملخص إبراز أهم الأفكار حول الموضوع حتى يتمكن القارئ من تكوين حوصلة عامة حول تلك الفترة من تاريخ الجزائر.

عرف القرن العشرين ظهور العديد من المشاريع الاصلاحية ولعل من أهمها: إصلاحات 1919م المعروف بإصلاح كليمنصو، وإصلاحات1936م، فهي عبارة عن إصلاحات شكلية فقط تهدف في ظاهرها إلى منح الحقوق السياسة للجزائريين أما في باطنها فهي تسعى إلى تحويل الجزائريين المستعمرين إلى خاضعين لفرنسا. وما قامت به فرنسا من إصلاحات بعد أحداث 8ماي 1945م إلا دليل قاطع على أن أهداف الإصلاحات الفرنسية لا تتلخص في إرضاء الجزائريين و أطياف الحركة الوطنية، بل هو إستدراك لسياسة الإستعمار في الجزائر بأهداف مبيتة اومن أهم هذه الاصلاحات قانون العفو العام 1946م والقانون الأساسي 20سبتمبر 1947م.

Abstract

The subject of our study today is: The policy of administrative and political reforms after the massacres of May 8, 1945 and its repercussions on the activity of the national movement, which is considered one of the most important topics in the history of Algeria, so we tried through this summary to highlight the most important ideas on the subject so that the reader can form a general idea about that period oof the Algerian history The twentieth century witnessed the emergence of many reform projects, the most important of which are: the reforms of 1919, known as the reforms of Clemenceau, the reforms of 1936, they are only cosmetic reforms aimed at ostensibly granting political rights to the Algerians, but in their interior is to transform the colonial Algerians into subjects to France. The reforms carried out by France after the events of May 8, 1945 are conclusive evidence that the objectives of the French reforms are not to satisfy the Algerians and the spectrums of the national movement, but rather it is a correction of the colonial policy in Algeria with the its obvious goals ,the most important of these reforms is the Amnesty Law of 1946 and the Basic Law of September 20, 1947.